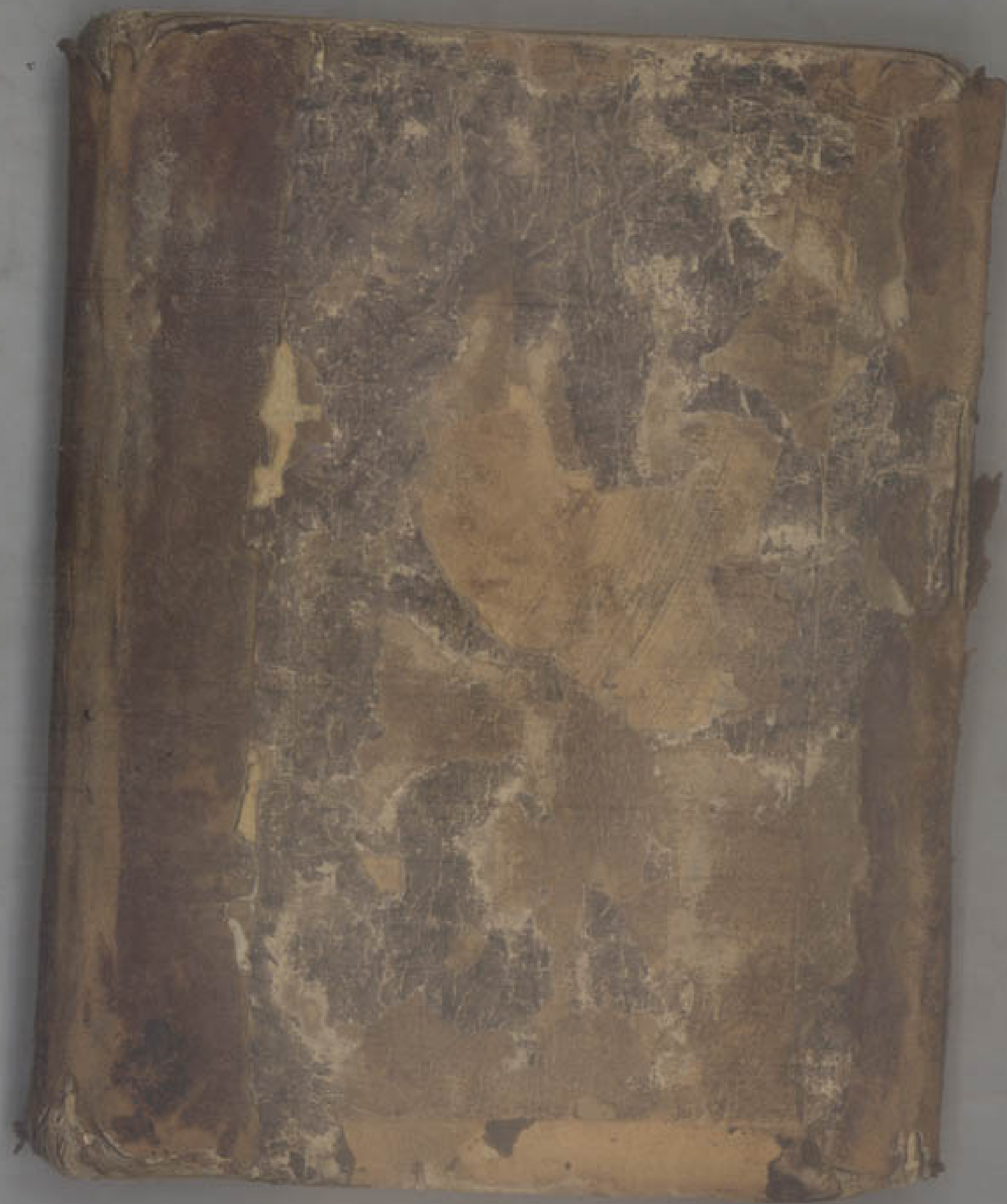

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
خطی
۴۵۳







ح و ح ١١١ح
١١١١ اص ح ٢

مىنه كتب بهذه الحروف على ظهر
كتابه يكون له فادراعاما ئله

42

الخط يبقى زمانا في الكتاب وصاحب الخط رميم في التراب

كتبت كتابي والدموع تسيل ح ذح ١١١ د ١١١١ ع
وشدة اشتياقي اليكم طويل
اخاف من الموت اذا جاء يوما
بيانه كتابي بثمن قليل



زيد كالاسد فيه تشكل مشبه زيد مشبه به الاسد وجه شبه شجاعة اداة تشبيه كاف كان

القهوة كبيرة
النجم صغيرة

زيد كالاسد مشبه زيد مشبه به الاسد وجه
شبه شجاعة اداة تشبيه كاف كانه

لا اله الا الله محمد رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله



الحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل على النعمة وغيرها والشكر العرفي هو صرف العبد جميع ما انعم عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله وبينهما عموم وخصوص مطلق

الحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم

الفرق بين الاحد والواحد الاحد يستعمل في النفي والواحد يستعمل في الاثبات

حديث شريف

لقوله عليه السلام ان من الذنوب ذنوبًا لا يكفرها الا الهم المعيشة صدق رسول الله

يا طالب العلم فاجتهد بالليل والنهار فان العلم لا يحصل الا بالجهد والتكرار



بسم الله الرحمن الرحيم

حمد زكيه ... بالحمد لله بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتبركا ... باللفظ

... فقال الحمد ... وهو الوصف بالجميل ...

جامي الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه اما
بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى بغفرانه واسكنه بحبوحة
جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين
يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف و
سميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية
نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا
بالله وهو حسبي ونعم الوكيل واعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى
لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها
هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه
بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام

لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلم يعرفهما كيف يبحث
عن احوالهما ثم قدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام
ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح و
عبر بعض الشعراء عن بعض تاثراتها بالجرح حيث قال جراحات
السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس
لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع
حيث لا يقع الا على ثلث فصاعدا والكلم الطيب مؤول بالبعض
الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة فلا منافاة بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد
جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة
النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي
كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه
احكام اللفظ كالوقوع مسندا اليه ومؤكدا ومعطوفا

عليه كما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فكلمة انت لفظ حكما لا حقيقة وهو
في المحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلام الملئكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات
والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الا
شتقاق مع كون اللفظ اخصر ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه
وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة
واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا
ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ اطلاق
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى
المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول
كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على
تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وخصص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع

بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد و
ضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر
فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معا
نيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس هنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف
والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض بامثال
لفظ الاشارة الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هنا الى مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور لفظا على انه صفة لمعنى و
معناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه ان يوهم ان
اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب
فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ
ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد
وانما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال عن المستكن

في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام وجهة صحته

ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه يقارنه

بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج ا

لمركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج بقيد

حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظية

على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب با

عراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه مركب باعتبار

ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس

لكان انسب كما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي

اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فا

نه لا يقال انه لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الا

فراد ولو لم يخرجه بذلك لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع

يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر

فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلا

لة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون

بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون

بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا

بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف

اي سفيرية الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت

موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل

على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في

نفسها انها تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى

في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة ا

خرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك

في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى ...

في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته

ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له

بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج

المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج بقيد

حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ

على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب

واحد ويخرج مثل عبد الله علما اخلافية مع انه معرب باعرابين

ولا

اي تفسيرية الى معنى الاقسام الثلث ومنحصرة فيها اي الكلمة لما كانت

موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل

على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في

نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى

في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة ا

خرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك

في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على

معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما محتاجان في الدلالة على معنيهما

اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت

من البصرة الى الكوفة وانما تسمى هذا القسم حرفا لان الحرف في

اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل

حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم

الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن

ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها

يفهم احد الازمنة معها مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن

ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يد

ل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم

الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والمعتمد الاول وهو ما يدل على معنى مقترن
باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم ذلك اي وجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد
منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان
الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لا
فراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا
المعرف الجامع المانع ولله در المصنف اشار الى حدودها في ضمن بيان
دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها بيانها
بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ

اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة
منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم
مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والا
سناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهمل والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من
ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم
او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم
الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز
مقلوب زيد مع المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام يخالف كلام
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة

الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن بأحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلثة والحرف متاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل متاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم متاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها تعريف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها ثانيا بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن

اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منها في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله تضمن كلمتين يتناول المهمل والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهمل والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ الكلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام بخلاف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة

عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل و صاحب اللب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المص ايضا يشعر بذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعل الاخص من الجملة قيده به فخ
يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او وصافا والجملة فى الكلام وفى
بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد [illegible] مقصود لذاته وح
يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى الا فى ذلك
اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او فى فعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى
بين اقسام الثلثة يرتقى الى ستة الثلثة منها من جنس واحد اسم واسم
و فعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم و
حرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لابد له من مسند و مسند اليه وهما لا يتحققان الا فى ضمن اسمين
او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف كلاهما مفقود
وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم
والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود
وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا
فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى صرح المنادى
فى ادعوا وصوانا الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه
اى فى نفسها دل بمعنى الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول فالاسم

والايضاح شرح للمفصل الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى
اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذ
قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا
باعتباره فى نفسه الذى كره وتحصيله على ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح ان يحكم عليه
وبه ومعقول هو مدرك تبعا واله لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فا
الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهوم
ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة فى الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقوله
لم ان الاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل
من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما
كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح محكوما عليه وبه ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات
لمتعلقاتها والات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا

ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه
واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليها وبها
اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه و
بين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة
احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيره واذا عرفت
هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونته
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي تعريف الكلمة
الضمير المجرور الذي في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي
عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في حد الحرف من
كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة
كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع
الضمير الى المعنى لعدم سبقها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو واولو وفوق وتحت
وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى
ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات

مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم تلك الخصوصيات لا لفهم اصل المعنى
فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الاز
منة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة
الاولى خرج عن حد الاسم الحرف وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان
يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على
وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا
نحو صه ومه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك
زيدا فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الا
ول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانه
بمعناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على
واحد معين ايضا ضمنا اذ لا يقدح في الدلالة على المعين الدلالة على ما سواه

وابين الدلالة من الارادة ولما فرغ من حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه شبهها بصيغة جمع الكثرة على
كثرتها وبين التبعيضية على ما ذكره بعضهم وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول
اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف كان شاملا للميم في مثل قوله
عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما
الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على معنى مستقل بالمفهومية والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة
وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل
على الضمائر والاسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر
الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها الجر وانما اختص الجر بالاسم
لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا
ودخول حرف الجر في المجرور لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لا يقتضي معنى

الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص
به الاصل اعني الفعل او بزيد عليه بان يجمع الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين
الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه
بالرفع عطف على الدخول لا على دخوله لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد
به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما
فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله
تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هو بتاويل المصدر اي يوم نفع
الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون
مركبا مع غيره او لا والاول اما ان لا يشبه مبني الاصل او لا وهذا الثاني اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو معرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه

بنى الاصل بنى فالمعرب الذى هو قسيم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف الاسم مركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باتا ثا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى نحو غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل البناء عند المصنف الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاصالة بانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء ومثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبنى الاصل كما سيجئ فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت زيد فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الآخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية مع حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فكان الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وثم عند المعرب ما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره

باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة فى التركيب من يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فى معرفة احكامهم فالمقصود من معرفة المعرب منه ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف لزم ان وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرف به من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمة الله عليه وحكمه اى من جملة احكام المعرب والثمرة المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اى حرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرفا بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضرب زيد واخذنا زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد

ونقديرًا كما في قولك جاءني فتىً ورأيت فتىً ومررت بفتىً فإن أصله فتيٌ
وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء ألفًا فصار الإعراب تقديريًا والاختلاف لفظي
والتقديري أعم من أن يكون حقيقة أو حكمًا كما أشرنا إليه لئلا ينتقض
بمثل قولك رأيت أحمد ومررت بأحمد وقولك رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
ونحوه أو بجوابه فإنه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر أحمد حقيقة
بل حكمًا فإن فتحة أحمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا
الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في الصور يختلف باختلاف العوامل حكمًا
لا حقيقة فإن قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب ولا في العوامل إلا بعد تركيب
الاسم المحدود غير المشابهة لمبني الأصل مع عامل ابتداء التركيب
عليه الإعراب بل بعد دخول العامل قلت هذا حكم آخر من
أحكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر لا فساد فيه
فإن للمعرب أحكامًا كثيرة لم تذكر هنا فيكون هذا الحكم أيضًا من هذا القبيل
غاية الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواص الشيء **الإعراب ما** أي حركة
اختلف آخره أي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتًا أو صفة **به** أي بتلك
الحركة أو الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة والحرف ويراد بالعامل المقتضي
ولو أبقيت على عمومها خرجا بالنسبة المفهومة من قوله به فإن المتبادر
من النسبة هو النسب القريب والعامل والمقتضي من الأسباب البعيدة
ويفيد الحيثية يخرج حركة نحو غلامي لأنه محرك على اعتبار المحض
لكن آخره هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث أنه معرب بل من حيث
الاختلاف فيه

قبل الإضافة إلى ياء المتكلم كان مبنيًا على السكون لأن التركيب شرط لكون الاسم معربًا عند المصنف فلما أضيف إليها
اجتمع ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها

11

أنه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الإعراب جمعًا ومنعًا لكن المصنف أراد أن ينبه
على فائدة وضع الإعراب حتم إليه فقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه كما
أشار إليه المصنف حيث قال ليس هذا من تمام الحد لا إنه خارج عن الحد واللام
في ليدل متعلق بالخارج عن الحد يعني وضع الإعراب المفهوم من فحوى الكلام
فإنه بعيد عن الفهم غاية البعد واللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني
اختلف آخره **ليدل** الاختلاف أو مادة الاختلاف **على المعاني** بعد الفاعلية والمفعولية
والإضافة **المعتورة** على صيغة اسم الفاعل **عليه** أي المعرب متعلق بمعتورة
على نحو مثل معنى الورود والاعتوار بمعنى التعاور والتعاقب والتداول
أي الأخذ بجريعه والتداول على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع
فإذا تداولت المعاني المقتضية للإعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة
لتضادها امتنع أن يكون عملها أيضًا كذلك فوقع بسببها اختلف
في آخر المعرب فوضع أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف
به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب لأن
نفس الاسم يدل على المسمى والإعراب على صفة ولا شك أن الصفة متأخرة
عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضًا متأخرًا عن الدال عليه
وهو مأخوذ من أعربه إذا أوضحه فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية
للإعراب أو من عربت معدته إذا فسدت على أن يكون الهمزة للسلب
فيكون معناه إزالة الفساد وسمي به لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني
ببعض **وأنواعه** أي أنواع الإعراب الاسم ثلاثة **رفع ونصب وجر**

هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على
الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على القلة **فالرفع** حركة كانت او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما **والنصب** حركة كانت او حرفا
علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
به **والجر** حركة كانت او حرفا **علم الاضافة** اي علامة كون الشيء مضافا
اليه واذا كانت الاضافة بنفسها متعدية لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل
والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير فما
لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعلت له **والعامل** لفظيا كان
او معنويا **ما به يتقوم** اي يحصل **المعنى المقتضي** اي معنى من المعاني المترتبة
على المعرب المقتضية **للاعراب** ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به
حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء
عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها **فالمفرد**
المنصرف اي الاسم المفرد المنصرف الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير
منصرف كزيد ورجل وكذا **الجمع المكسر المنصرف** اي الذي لم يكن بناء الواحد
فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركة الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركة
الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما **بالضمة رفعا** اي حالة الرفع **والفتحة**
نصبا اي حالة النصب **والكسرة جرا** اي حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة
جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه
قد علم **بالضمة** رفعا **والكسرة** نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر
اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب
فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت
بمسلمات **غير المنصرف بالضمة** رفعا **والفتحة** نصبا وجرا فالجر فيه
تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد
اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها **وهنوك** والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية **وفوك** وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه

وذو مال وهو لفيف المقرون بالواو بين اذ اصله ذوو وانما
اضيف ذو الى اسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى
الاسماء الاجناس فاعرب هذه الاسماء الستة بالواو رفعاً
والالف نصباً والياء جراً لكن لا مطلقاً بل حال كونها مكبرة اذ
مصغرتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها
معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم
تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت
اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير
ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فالها كسائر
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذه الشرط بالمثال لئلا
يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر
السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما
اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين وانما اختاروا هذه الاسماء
لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن

عن تقدد

١٢

عن تقدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى
وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافاً
اي حال كون كلا وكلتا مضافاً الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو
الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافاً الى مضمر واثنان
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعاً والياء
المفتوح ما قبلها نصباً وجراً كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي
به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين
وارضين ويقال سنون وارضون مما لم يكن واحده مذكرا فيجمع با
لواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها

اى نظائرها السبع وهو ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة
والا لثلثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة
مقادير العشرة والمطرد ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير الثلثة
وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل على عدد معينة ولا تتفق
فى الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى آخرهما حرف يصلح
للاعراب وهى علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف
اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل
واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لالتباس ولو خص المثنى بها بقى
الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير
المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة
الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة
الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع
كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف

وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى
التى تنبى الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه
اولا ثم بان اللفظى ما عداه فقال التقديرى اى تقدير الاعراب فيما
اى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك
اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم
المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ
كالعصا بلام التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان
الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد
دخوله موافقة لها او مخالفة فيما ذهب اليه بعض من ان اعراب هذا
الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى الاحوال الثلثة بعد
كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب فانه فى جميع
الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اى تقدير
الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره
فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسورة ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى
رفعا وجرا اى فى حالة الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة

والكسرة على الياء دون الفتحة و **نحو مسلمي** عطف على قوله كقاض يعني تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة **رفعاً**
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو
جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة
الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث
في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب الملفوظ به **فيما عداه** يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه
الاعراب او استثقل ولما ذكر في تقسيم المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان اول
من المنصرف وعرفه بعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي
عرف غير المنصرف وكنى بتعريفه فقال **غير المنصرف ما** اي اسم معرب فيه **علتان**
تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجئ ذكره **من علل**
تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقامهما**
اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما **وهي** اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يجتمع

على العلل التسع بل كل واحد من الامور وذلك المجموع **عدل ووصف**
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعطف في عطف
هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن **والنون زائدة**
من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على انه حال اذ الخبر وتمنع النون في الفرق حال كونها زائدة وقوله الف فاعل
الظرف يعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم
من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما
بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف
متعلقا بالزائدة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا كما
اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في
وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف **وهذا القول تقريب**
يعني اذا ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي
لان العلة في التحقيق اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها
الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان
وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب
من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها
في البيتين فقال **مثل عمر** مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة**

مثال التانيث **وزينب** مثال المعرفة وفي بعض النسخ زينب مثال المعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي **وابراهيم** مثال العجمة **ومساجد** مثال الجمع **ومعدي كرب** مثال التركيب **وعمران** مثال الالف والنون **واحمد** مثال الوزن الفعل **وحكمه** اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما **ان لا كسر فيه ولا تنوين** وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان كل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر واذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي **ويجوز** اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورة **صرفه** اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المحققين ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والصرف فيه راجع الى حكمه

للضرورة اي لضرورة وزن الشعر ورعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقول فاطمة صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورة فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة **او التناسب** اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة **مثل سلاسلا واغلالا** حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي بابه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا لامثال في الجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه **وما يقوم مقامهما** اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكرر احديهما

الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كما في كالب واساور واناعيم او حكما كالجمع الموافقة لها
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما
التانيث لكن لا مطلقا بل ببعض اقسامه وهو الفا التانيث
المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان
للكلمة وضعا لا انفكاك انها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا حمراء
حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا
لم يبق قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون
الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اى عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك
الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست من صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر
من خروجه عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع
في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وكان
خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل

١٧

وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية
واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان
الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم
منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا
تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريفه هذا التمييز
لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر
وجمع وعمر غير منصرفة ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او
العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
اعتبروه فيها لانهم تنزهوا للعدل فيما عدا عمر في هذه الامثلة فجعلوه
غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما
وجود الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج في بعض
تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض
له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون الاصل محققا او مقدرا

وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل لتحقق العدل فلا دليل عليه إلا منع الصرف فلهذا قوله **تحقيقاً** معناه خرجها سماعاً عن أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف **كثلاث ومثلث** والدليل على أصلهما أن في معناهما تكراراً دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة فعلم أن أصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في أحاد وموحد وثناء ومثنى إلى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها إلى عشار ومعشر خلاف والأصوب مجيئها والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث وأخواتها العدل والوصف لأن الوصفية العارضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة صارت أصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعاً له **وأخر** جمع أخرى مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل لأن معناه في الأصل أشد تأخراً ثم نقل إلى معنى غير وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الإضافة أو كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول عن أحدها فقال بعضهم إنه معدول عما فيه اللام أي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من أي عن آخر من وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة لأنها توجب التعريف أو البناء أو إضافة أخر مثلها نحو حينئذ أي إذ كان كذا وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في أخر شيء من ذلك فتعين أن يكون معدولاً عن أحد الأمرين **وجمع** جمع جمعاء مؤنث أجمع وكذلك أخواته نحو كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء أفعل إن كانت صفة أن يجمع على فعل كحمراء على حمر وإن كانت اسماً أن يجمع على فعالى أو فعلاوات كصحراء على صحارى

أو صحراوات فأصلها إما جمع أو جماعى أو جمعاوات وإذا اعتبر إخراجها عن واحدة منها تحقق فيها العدل فأحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد أسماء وفي أجمع وأخواته أحد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الأصلية وعلى مثل ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كأينب وأقوس فإنه لم يعتبر إخراجهما عن القياس فيهما كالأنياب والأقواس كيف ولو اعتبر جمعهما أولاً على أنياب وأقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا عبرة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ في الذي يحكم فيها بالشذوذ ومن هنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول **أو تقديراً** أي خرجها كائناً عن أصل مقدر مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير **كعمر** وكذلك زفر فإنهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود أصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر عدل عنهما إلى عمر وزفر **ومثل باب قطام** المعدولة عن قاطمة وأمثالها كل ما هو على فعال علماً للأعيان المؤنثة عن غير ذوات الراء **في لغة بني تميم** فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فإنها مبنية وليس فيها الأسباب العلمية والتأنيث والسابق لا توجب البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء أعني فيما عداها مما جعلوه معرباً غير

منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر بان قطام هنا ليس في محله لان
ما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم
لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم
فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وهو ما عدا عاملها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات
ما ماخوذة مع بعض صفتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما جرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود دل الاعداد
على ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك
قال المص **شرطه** اي شرط الوصف في سببيته منع الصرف **ان يكون** اي الوصف
وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية

او زالت عنه **فلا تضره** بان يخرجه عن سببية منع الصرف **الغلبة**
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان
موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج ذاكر اللفظ
في الفهم منه الى قرينة **فلذلك** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية و
وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع** في مررت
بنسوة اربع **وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة **اسود**
وارقم حيث صارا اسمين **للحية** الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها نكت سواد وبياض **وادهم** حيث صار اسما للقيد
من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان
خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع
اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها
لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال **وضعف منع افعى** اسما
للحية على توهم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث
وكذلك منع **اجدل للصقر** على توهم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة **واخيل للطائر** اي لطائر ذي خيلان على توهم وصفية
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء

عدم الجزم لكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا يشترط له شرطه وسبب
منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية لها
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى في اشتراط العلمية
فيه الا ان بينهما فرقا فانه في التانيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع
الصرف وفي المعنوى شرط لجوازه فلا بد في وجوبه من شرط
آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوى في منع احد امور الثلثة زيادة على الثلثة
اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب او تحرك الحرف
الاوسط من حروف الثلثة نحو سقر او العجمة مثل ماه وجور
وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوى الامور الثلثة ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان يعارض ثقل
احد السببين فيحتاج تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
سببين فيه وزينب وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور

علما لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث
المعنوى مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث وقائم مقامها فقدم فهو مؤنث معنوى سماعى
باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث المعنوى الاصلى زال
بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها
لانه وان زال التانيث بعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر
قدم ظهرت التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل
امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو
وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون
علمية اى ان تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت
مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية لها العجمة وهي كون اللفظ مما
وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية
اى منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان في العجم اسم جنس ثم سمي به احد رواة القراء السبعة لجودة قراءته قبل
الا يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها
العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف
فلو صرف هذا الموسمى اى مثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة و شرطها
الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط على الثلثة اى ثلثة احرف لئلا يعارض
الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى شرط الثاني فانصراف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف
لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط
فيما سبق فلم لم يعتبر هنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
آخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية
سبب آخر اعتبارها بنفسها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر
وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي

ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرض التنبيه
على ما هو الحق عنده من الانصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم
ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكانا كنوح الجمع وهو سبب قائم
مقام السببين شرطه اى شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان
او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصورة مرتين تكسيرا
فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع
جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع يمين على ايامنين واصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتوفر بغير هاء منقلبة
عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فرازنة جمع فارزن وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتوفر فلا حاجة الى احتراج نحو
مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن

وهو لفظ بخلاف فرازنة فانه جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم
مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما يكون بغيرها فتمتنع صرفه لوجود شرط
تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه
ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة
منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها
بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة
علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع
حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها
فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هي
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار جمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان
قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث
غير مسلم لان علم الجنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع

بشرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف فلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بحضاجر بحمل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو
اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمعية
كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن
من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على
زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن فقط
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر تحفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا قدر

لان وضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحد لا انه وضع الجمع مفرد ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع

اى سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقاً والاصل فى الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لعدم الاحتياج الى التقصى عنه ونحو جوارٍ

اى كل جمع منقوص على فواعل يائياً كان او واوياً كالجوارى والدواعى

رفعاً وجراً اى فى حالتى الرفع والجر كقاضٍ حكمه حكم قاضٍ يجب

فى الصورتين حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتنى جوارٍ

ومررت بجوارٍ كما تقول جاءنى قاضٍ ومررت بقاضٍ واما فى حالة النصب

فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جوارىَ فلا اشكال فى حالة النصب

لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع

والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين

تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة متقدم على منع الصرف الذى

هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ فى قولك جاءتنى جوارٍ جوارىٌ

بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال

على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين

فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو

بعد الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال

كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية

مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى

الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين

الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حاله

حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر

كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارىَ كما تقول رايت جوارىَ

وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون

الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة على الياء فما وقع

فيه اعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوارٍ جوارىُ بالضم بلا تنوين

حذفت الضمة للثقل وعوضت عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء

الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف

اللغة المشهورة فان فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب

وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء

فلا يرد النجم وبصرى بعين شرطه العلمية لياً من من الزوال فيحصل

له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاسم

المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضاده

اعنى منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل

المبنيات نحو تأبط شراً فانها باقية فى حالة العلمية على ما كانت عليها

قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق

اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات

فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات فان قلت

كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتاً ولا متضمناً

لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة

عشر علمين فلنا سمّانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها وحدها اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها هاهنا مثل بعلبك فانه علم البلدة
مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرها الالف والنون المدودان من اسباب منع الصرف تسميان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا المشابهتين
لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما
لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما
لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم
يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا
يدل على ذات مما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني
صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هو المعنى لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم
في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للسبب الثاني اذ بها يتصور
فيهما حينئذ لزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي
التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة ان كان الالف

والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث
عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرط وجود فعلى لانه متى
كان مؤنثه فعلى لا تكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ومن ثمه اى من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن
في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على مذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة
و دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه
ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى
النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص
في لغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا
من الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذّر وعثّر لموضع

وخصّ لرجل افعال نقلت الى الاسمية وامّا نحو بقم اسم الصبغ
معروف وهو العندم وشلّم علما لموضع الشام فهو اسم من الاسماء
العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في دليل الاختصاص ومثل
ضُرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانّما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء
غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون
غير مختص لكن يكون في اوّله اي اول وزن الفعل او اول ما كان
على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف
انيت كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير
غير قابل للتاء اي حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه يخرج بهذه التاء اختصاصها بالاسم اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا باعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمّي به رجل فان لحوق التاء بها
للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجي التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء في يعملة للناقة

الغير

الغوية على العل والسيرة وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير
منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة
او مع الشرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع العلمية التي
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لان تاثيرهما
للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد
ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشهور صاحبه نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف
لما تبين اي ظهر حين بيّن اسباب منع الصرف وشرائطها تباين
من انها اي علمية لا تجامع مؤثرة الا ما السبب الذي هي اي العلمية
شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا ومعنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب
مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناهما مما بقي من الاول
الاول اي لا تجامع غير ما يشترط فيه الا العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء
منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي

شيء منهما من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما
فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر اى غير المنصرف الذى
احد سببيه العلمية صرف بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من
هو سبب مما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط
بالعلمية من حيث هو صفة سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب
او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما لمفارقة
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت
وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول
عنه والجواب عنه ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين
وان لم يشتهر فالاوزان التى يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا
لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما سبق ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون انضمام منع
الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهنا لا
لوجود السببين فى اصمت بدل العدل وهما العلمية والتانيث
المعنوى ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة

على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو
الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان معتبرا
تنبيها على ذلك فى انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف والا
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه
من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل
اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف
الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع السعود
واردفه مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل

عنهما بالكلية بل يبقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شيء من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في نحو حاتم بعد التنكير
لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فقد ذهب الى انه منصرف فان الوصف
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى بقوله ولا يلزمه
اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر اي سيبويه
فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اجتماع
المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت
ما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين فلنا تقدير احد الضدين بعد
زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما ممتنع وجميع الباب اي باب غير منصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي باضافته الى غيره
ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة
خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كانت
لمشابهة الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو
من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة فقوت جهة الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير
منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته
للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما

كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا لسبب لاخر ذالت معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا
كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية في احر بقيت العلة
على حالها وهذا القول انسب بما عرف به المنصرف غير المنصرف المرفوعات
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
هذا الجمع مطردا صيغة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكر
من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو
اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا
للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فلا يستدل ان الاسم
موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة
معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا
الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كضربت منه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف

الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت فتقديره اعجبني ضربك زيدا
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد
توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي شبه
الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير بمنزلة الاسناد
اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا
ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان
قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار
رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس تقديم نوع
الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة
قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمه
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول

مالم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعل داخلا فى الفاعل كالمص
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال
لما اسند الفعل ومثل ابوه فى زيد قايم ابوه فهذا مثال لما اسند
اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه
ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير
ان يتقدم عليه شئ اخر من معمولاته كالجزء من الفعل لشدة
احتياجه اليه يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع
توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة فلذلك
الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز
ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد
ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قول الشاعر جزى ربه
عنى عدى ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه
بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه
لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى تدل عليه
الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل

المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال
عليهما لا بالوضع اذ لا يعتد ان يطلق على ما وضع بازائه
انه قرينة مع انه عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه بالقرينة
شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو
اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عنه
لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب
زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه
اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورة التقديم
والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب واما
بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب

فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف
قبل تمامها وامّا فلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدا احدا الا عمرو زيد فيفيد اختصاص صفة كل واحد منهما
فى الآخر وهو ايضا غير المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة
وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا فى الجزء الآخر فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا
غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم
والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا
او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل
نحو ضربك زيد وجب تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع
هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة على
تعين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا و مثل زيد اى فيما كان جوابا
لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول

زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا
فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد ابن
نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل للفعل المحذوف اى يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء
واخ ابيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع
ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية بمعنى ويبكيه ايضا من سائل
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل
المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل فيه ثم
فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا
بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع
بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقديرا لاية وان استجارك

احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره
قائم مقامه مستغن عنه ولا يجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول
حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف فاني اى الفعل والفاعل
معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد
فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة
السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم
في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم
زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع
الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى في غير الفعل ايضا نحو زيد معطى
ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو
ظاهرا وقعا بعدهما اى بعد الفعلين لا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمولا
للفعل الاول اذ هو مختص قبل الثاني فلا يكون في مجال التنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكونا هو مع
وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا ينصر الثاني
تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول
كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا

ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع
الا لانه حينئذ لا يصح اضماره ولا بد وبه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن
المقصود واثباته له والمراد المحقق بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا خصصناه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فعل بعملان معا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي
كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واعطى زيد
عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه والاشتراك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين للتخصيص بهذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون

الفعلين المختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع
فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به
لانه مذهب المختار وهو الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا
الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا
اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند
البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني
مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند
اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو عند
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول

فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل ذوى عين نشير
الراجعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن مخير مشهورة
عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرته
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح
لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا
الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حين
اعمل حسبني فيجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واظهر المفعول

الاول في حسنها واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا
خالف الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه
لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا احضرت المفعول الثاني اسما دالا
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال حيث
قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس
الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجيه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء الكفاية بقليل من المال وثبوت طلب المال في
كل منهما وذلك لان لو يجعل مدخولها المثبت منفيا سواء كان شرطا او جزاء او معطوفا
على احدهما منفيا والمنفي منه ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى

لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت
واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله
وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا للفعل
متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه
اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام
الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل فعل اي الماضي المجهول
او يفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل استفعل وافتعل ويفتعل
ويستفعل وغيرها من الافعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه
معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكم
حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي من المفعول له والمفعول معه
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت فانهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل

مع الواو والتي اصلها العطف وهي دليل على الاتصال والفاعل كالجزء
ولا بدونه الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع فاعل تعين المفعول به
له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة نحو ضرب زيد بالقامة المفعول
مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار
ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل شيئا وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام
المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به المذكور سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير
الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة
الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا
ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة
المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصح فيه
واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان
تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي

اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل
اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز
به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل
وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله
ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي
بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو
الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز بقوله
عنه نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير العائد الى الزيدان ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم
زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون
الزيدون فانها ح خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه
فهاهنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ
وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون فاعلا للصفة

واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام صح

فاكما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد

اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق

على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم

المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا

لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدا واحترز

به عن القسم الثانى من المبتدا ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدا

البا بمعنى الى والضمير المجرور راجع الى المبتدا وعلى التقدير يخرج به القسم

الثانى من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان

ان العامل فى المبتدا والخبر هو الابتدا اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية

ليسند اليه شئ او ليسند الى شئ فمعنى الابتدا عامل فى المبتدا والخبر رافع

لهما عند البصريين واما غيرهم فقال بعضهم الابتدا عامل فى المبتدا والمبتدا

عامل فى الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل فى الآخر وعاملا

لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اى ما ينبغى ان يكون

المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر

حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه اى من اجل ان الاصل

فى المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد

المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار

بعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التاخير فيلزم عود الضمير

الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل

فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام

انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت

تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص بالتخصيص حتى اشتراكها فتقرب

من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول

للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره

ومثل قولك ارجل فى الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار

فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار

كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفى الدار خبره

ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى فافادت

عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو

امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة

ومثل قولك شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ شر

فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه

محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده لمن

يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة

الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر كلب والنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا

كان يجئ حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان يجئ عدو والمهر له نباح غير

معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير

فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح فيقدر وصف ليصح

القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهو مثل يضرب لرجل
قوي اذا ركبه العجز في حادثة **و** مثل قولك **في الدار رجل** لتخصيص بتقديم
الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة **و** مثل قولك **سلام عليك** لتخصيص
بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار وكانه قال السلام اي سلام من قبل عليك
هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة
الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يرجع
في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب
انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا
القول اقرب الى الصواب **و** لما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان
خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال **والخبر قد يكون جملة اسمية مثل**
زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها وهو المبتدأ
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ **من عائد** يربطها به وذلك العائد
اما ضمير كما في المثالين المذكورين وغيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع
المظهر موضع المضمر في الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا نحو قل هو
الله احد **وقد يحذف** العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين

درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه بستين وانما قدر منه لان بايع البر والسمن لا يبيع
غيرهما **وما وقع ظرفا** اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا
ومجرورا فالاكثر من النحاة وهو البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر
اي مؤول **بجملة** بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه يصير
ح مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العامل هو
الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر
الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار اليه بقوله **و** **اذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام**
وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح تقديمه حفظا لصدارته
مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبر الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام **او كانا** اي المبتدأ والخبر **معرفتين** متساويين في التعريف
او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير
منك لوجب تقديمه ايضا **مثل افضل مني افضل منك** دفعا للاشتباه **او كان**
الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترز عن ان لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس **مثل زيد قام** وجب تقديمه اي تقديم

المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرناه واما في الصورة الثانية
فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل او البدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بجملة كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة وان قدر
باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام
لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه
مبتدأ وبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر
يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت ولو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان
لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو

بدون الجار

بين الجار والمجرور وكلاهما في الانواع الخبرية

مجموع قولنا على التمرة والتمرة متعلقه مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا لأنّ
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤولة بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف
لبس انّ المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ
في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد
اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونقل بعض النحاة في هذه الصورة التعدد
وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد
بالعاطف لا اختصاص فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف
فجعل المتعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد نفس المبتدأ ومعنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله
فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية هنا

بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلة فعلا او ظرفا ما ولا بالفعل لتتحقق مشابهة
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي احدهما وفي حكم الاسم المضاف اليها
مثل الذي ياتيني فهذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال
للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني
فهذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف
بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان بالاتفاق
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان
وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
لبيان ان الاتفاق انما هو من بين حروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة
بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا

اوداية اما المودة في القلوب فرايحة
وان كان ما بين الجسوم فناسخ

وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان الكلام القولين
لا يساعده القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء
قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية
جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو
الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم ولو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل
اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر الهلال
الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود للمستهل تعيين
شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما رآه
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة
شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره
على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف

على ... ان يكون اذا ظرفا زمانيا للخبر المحذوف وخبر سادّ مسدّه اى فهو فمخرج

السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما اى فى التركيب

الذى التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب

على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود

لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر

جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر

عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى

لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على المذهب البصرية وقال الكسائى الاسم الذى بعدها

فاعل الفعل المقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها

وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتأويل منسوبا الى الفاعل او المفعول

او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل

ضربى زيدا قائما وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما

او قائمين وان ضربى زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون

الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف

حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف

اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهى حذف اذا مع الجملة المضاف اليها

ولم يثبت فى غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى

تامة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا وردت الحال

عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا كان عن الفاعل او لا غير تقول حذف

المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال

مع قيام القرينة كما تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى

هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال واقيم مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر

راشدا مهديا فعلى هذا يكون نحو مستريحا من تلك التكلفات البعيدة وقال

الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ولزمهم حذف

الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال اذ ذهب

اخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال

اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه

بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره

على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته

اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو

مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به خبره

القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك ... قسمى ما اقسم به

ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه

والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع

التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها

اى اشباهها من الحروف المشبهة وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو

مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي
كما مر عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند المشتمل آخر بعد دخول
احد هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها والمراد بدخول هذه
الحروف عليه ورودها عليها لا بان اثر فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه
ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى الجواب
عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسمي هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد الاسم المسند فيحتاج الى تاويل
الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في مثل ان
زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا
اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه مثل انه
اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره
كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز
ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا تقديمه
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد
جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد

ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت اعمالا فرعيا لم يتصرف في معموليها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون
الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا
حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وان
علينا حسابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا
وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها
خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل لنفيه هو المسند اي شامل الخبر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان
وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها
ما عرفت في خبر ان فلا يرد ذكر يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته
الا ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة
لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام
رجل ولكن مثال النوع خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله
اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ولا يحتاج اصلا الى تقدير خبر

وعلى التقديرين يجعلونه مايرد خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان
عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها خرج
غير اسم ما ولا وبما بعد فيه من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل
ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لانه لا يعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون
لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل
دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل
ليس اكثر دون ما ولا قيل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا
ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على لا على
مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح
لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع
ما لم يكرره ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه
التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر
التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع
في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب
فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد سبق شرحه
بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فيه اي من المنصوب او مما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها
فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما
فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه
لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرافة وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ بخلافه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما
كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او ما في معناه نحو ضارب ضربا
وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان
بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها معنى قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها
فعل واسند اليه والثاني ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها

زيادة الاسم في التعريف

بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذكرت بعده باعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهية فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول به
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
والنوع ان دل على بعض الانواع والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المغايرة عن الدال على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذ قصد به النوع والعدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست
جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
اي مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم
فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم
التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا

اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل مطلوبه
وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا
اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد وكلام
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه
قد قالوا حمدت لله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له
وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا
اي حذفا قياسيا اي له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه
المواضع موضع ما اي المفعول المطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه
لو اريد نفيه نحو ما زيد يسير سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اي ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين
الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان
لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر

وقد يفصل بينهما بغيره ومنها ما وقع مكررا

ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو الفعل للمبتدا او الى ما يشبه بفعله او الى مفرد ومضاف **واما انت سيرا** اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى **وزيد سير سيرا** اى تسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا **ومنها** اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها **ما وقع** المفعول المطلق **وغيره تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة** والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه ومقصوده بتفصيل الاثر بيان انواع المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق **فاما منا بعد** اى بعد شد الوثاق **واما فداء** فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء فقد فصل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء **ومنها** اى من تلك المواضع **ما وقع** اى موضع مفعول مطلق وقع فيه **للتشبيه** اى لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه **علاجا** اى حال كونه والعلاج فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح **بعد جملة** واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار **مشتملة** تلك الجملة **على اسم بمعناه** اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار **وعلى صاحبه** اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار

نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار فمثال الشىء صوتا بصوت صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له **ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى** اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها **ومنها** اى من تلك المواضع **ما وقع** اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة **لا محتمل لها** اى لهذه الجملة **غيره** اى غير المفعول المطلق **نحو له على الف درهم اعترافا** اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا احتمال له ما سواه **ويسمى هذا** النوع من المفعول المطلق **تاكيدا لنفسه** اى النفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار **ومنها ما وقع مضمون جملة لها** اى لهذه الجملة **محتمل غيره** اى غير المفعول المطلق **نحو زيد قائم حقا** اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهو قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل **ويسمى** هذا النوع من المفعول المطلق **تاكيدا لغيره** لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع الاحتمال وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لتكرره وتقرره

حتى يحسن التقابل ومنها كما وقع مثنى اى على صيغة التثنية بل للتكرير والتكثير

وللابدح في تتميم هذه الفائدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل

او المفعول للتأكيد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا

وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله

الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك لا ابرح عن مكانك اقامة

كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده

ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون

من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون بحذف الزوائد وعلى هذا القياس

سعديك اى اسعد اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى

بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى الاسم الذى وقع

عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع

فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا

ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه حتى

يلتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل

واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل

الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل ما اعتبر اسناده

الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب على صيغة المجهول فانه

لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق

على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناده اليه فان مفعولا لم يسم

فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع

عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف

فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل

العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا نحو

زيدا ضربت و وجه الحبيب تمنى واما وجوبا فيما يتضمن معنى الاستفهام

او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم

كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به

لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا مثل زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب

زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها

اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها

بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم

نحو اخاك اخاك اى الزم اخاك لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

الاول من تلك المواضع سماعي اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه

اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا

خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا ووطئت سهلا اى اتيت مكانا

ماهولا اى معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب اى اجنبي ووطئت سهلا اى مكانا لينا

من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو

المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت

مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها
نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد
ندائها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء بمجرد التفجع لا لتنزله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى
حكما بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا
بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلة الطلب
تقديرية مثل يوسف اعرض عن هذا او للكناية اي نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للنداء
فالمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيد يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته من اسماء
الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به

بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى
احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
اي المنادى وقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى
في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به والضمير
فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام **ان كان** اي المنادى **مفردا**
اي لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر آخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم اولهما معرفة قبل
النداء وثانيهما معرفة بعد النداء **ويا زيدان** مثال المبني على الالف **ويا زيدون**
مثال المبني على الواو **ويخفض** اي يجر المنادى **بلام الاستغاثة** اي بلام

تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير الذي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام المستغاث لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ولام التوجع نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتفصى من التعجب ويتخلص عنه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى

عليك

عليك ان القول بحذف المنادى على تقديرها بكسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر بما سبق ويفتح اي يبني المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتحة فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواها اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا اذ كان او الاول معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية محققة فيه ولم يغيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او ما لا يكون معرفة واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا تقييد لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يتصور انتفاؤهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد

فيجوز ان يكون تابعا للفظه **وتنتصب حملا على محله** لان حق توابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد **ويا زيد العاقل والعاقل** فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه **والخليل** بن احمد وهو استاذ سيبويه **فى المعطوف** بحرف الممتنع دخول يا عليه **يختار الرفع** مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا **وابو عمرو** بن العلاء من علماء النحو القارى المقدم على الخليل **يختار فيه النصب** مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتوابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب **وابو العباس** المبرد **ان كان** المعطوف المذكور **كالحسن** اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه **فكالخليل** اى ابو العباس مثل الخليل فى اختياره رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه **والا** وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق **فكابى عمرو** اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا **والمضافة** عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية **تنتصب** لانها اذا وقعت منادى تنصب فتنصبها اذا وقعت

حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المثنى بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدان وعمرو لا وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ولا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفرد فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآخر فى التوابع كما بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان الحمل عند البعض ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى **والصفة** مطلقا **وعطف** البيان كذلك **والمعطوف** بحرف **الممتنع دخول يا عليه** يعنى المعرف باللام خرج البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجىء **ترفع** حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب

توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها نحو يا تميم كلهم ويا زيد ذا المال فى الصف والتأكيد

وبارجل يا عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول

يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية

والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول

يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم

المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر

والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع

من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد

منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين

او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد أخا

عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد

واخا عمرو ويا زيد ويا طالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى

المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلان بعضهم

من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه فانه جوازه لا يكون الا فى المبنى على الضم

الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن

وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا

اى حال كونه ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكلاهما يكون كذلك لا يجوز فيه الضم كما عرفت

من قاعدة بناء المنادى المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى

الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف مخففوه بالفتحة التى هى حركة

اصلية لكونه مفعولا اذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد ندآؤه قيل

مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء حرف التنبيه بين حرف النداء والمنادى

المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل

بتوسط امرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان

صفة وحقها جوازا لامرين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا

هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة

للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء

وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا

لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر

عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو

يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب

وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة

تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون

اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله

الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها فلزمت الكلمة فلا يقال

فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذا الامران فى موضع آخر اختص

هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق

وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس

وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن

ليست لازمة للكلمة لانه يقال يا بس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا الناس وبعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوض
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكم اعليه بالشذوذ وفي العلمين
فيالغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شر الاستغنا والامر عليهما
حكما بانه اشذ شذوذ وذلك اى جاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي
اى في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور
بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فقط اما الضم
في الاول فلانه منادى معرفة كما هو الظاهر واما النصب فعلى انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف
اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف لقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون
في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي وفتح اتباعا النصب الثاني كما في يا زيد
ابن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع منادى او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير
حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم الذكروا
عمر ان يتعرض لي فيلقيكم في سوءة اى مكروه من قبل يعني بمهاجاته اياهم و
المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامَ
وسكونها يا غلامْ واسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترز

عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف
من الياء والكسرة وهي اى هذان الوجهان وان كانا يقعين في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة
الى ياء المتكلم ولاشتهارها تدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب
فلا تقول يا عدوّ ويا عديّا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه
كلها وقفا اى في حال الوقف تقول يا غلاميه يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على
الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت ويا امت اى قالوا
يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة
عوض فتح حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا عوضا
وانت لا جراء مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا
ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى اللام والواو لا يقال

يا ابن اخ ويا ابن خال بل يا ابن اخى ويا ابن خالى لا يا لنظر الا الابن ايضا

فانهم يقولون يا ابن ام ويا ابنت م على وجوه الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا

يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح اليا وسكونها ويا ابن ام ويا ابن ع بحذف اليا والاكتفاء

بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه آخر

شذ فى المضاف الى يا المتكلم **ويا ابن ام ويا ابن ع** بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة

لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف فلما كان من خصائص المنادى

الترخيم شرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** اى واقع فى سعة الكلام

من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فى تطبيق الاولى **وفى غيره**

اى فى غير المنادى **واقع ضرورة** اى لضرورة شعرية دعت اليه لا فى سعة الكلام **وهو**

اى ترخيم المنادى **حذف فى آخره** اى المنادى **تخفيفا** اى لمجرد التخفيف لا لعلة آخر

مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا

بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم

مطلقا بارجاع الضمير المجرور الى الكلم **وشرطه** اى شرط ترخيم المنادى على التقدير

الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة

ثلثة منها عدمية وهى **ان لا يكون مضافا** حقيقة او حكما فدخل فى الشبه بالمضاف

ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من

الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية **ولا ان يكون**

مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم

يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة

تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ

ولا مندوبا فكانه من تحرف بعض الناسخين مع ان وجه الاشتراط عند دخوله

فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع

فلا يناسب الترخيم للتخفيف **ولا ان يكون جملة** لان الجملة محكية بحالها فلا تغير

والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى **اما علما زائدا على ثلثة احرف**

لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى

منه دليل على الذى منه ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المتمكن

بلا علة موجبة **واما اسما متلبسا بتاء التانيث** وان لم يكن علما ولا زائدا على

الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكتفى ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع

موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو شبة وشاة بعد الترخيم

على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا

عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف

الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه

فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان الترخيم شرع فى بيان

كمية المحذوف بسببه فقال **فان كان فى آخره** اى آخر المنادى **زيادتان** كالشتان

فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن ثمانية ومرجانة

فان اليا والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما

الا الاخير **كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة** كما هو مذهب

سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح باب عمار **ومروان**

او كان في آخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج عنه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان
يكون حقيقة او حكماً فيشمل مثل سرحة ويتكلم نحو ان الحرف الاخير منها في حكم الصحيح
في الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد
بالمدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف
منه الا الاخير وهو اى والحال انه اى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة
احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه
على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
نحو مثنون وقلون يرحم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم
حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما كانتا في حكم الواحد
فكما زيدتا معاً حذفتا معاً واما في الثاني فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته
حذفت المدة الزائدة لتكون المثل السائر [illegible] على الاسد وبعد عن النقد
وان كان مركباً ويعلم من بيان شرائط الترخيم انه لا يكون مضافاً والجملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علماً حذف الاسم الاخير فيقال في مثل بعلبك يا بعل
وفي خمسة عشر يا خمسة لان الاول منزلة التاء التانيث فيكون كل واحد منهما كلمة
على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصود وعدم
موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى
المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة

بعد الترخيم على ما كان عليه قبل على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
وفي ثمود يا ثمو باثبات الواو وسقوطها بعد الضمة وفي يا كروان يا كرو بالواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل
اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسماً برأسه فكأنه لم يحذف منه شيء فيكون له بنيته واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما
جعل نحو اسماً برأسه صار واواً طرفاً بعد ضمة فيجب قلبها ياء وكسر ما قبلها كما في ادل جمع دلو ويا كرا لانه لما جعل
كرو اسماً برأسه انقلب على مقتضى الاصول وهو وقوع الثالث بعد الواو فانقلب الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء [illegible] في المندوب [illegible] لانه لا يدخل عليه [illegible] كما تقول [illegible]
[illegible] والمندوب [illegible] احد [illegible] الترخيم [illegible]
[illegible] المتفجع عليه [illegible] وهو المتفجع عليه بيا او وا [illegible] المتفجع عليه [illegible]
[illegible] المتفجع عليه [illegible]
[illegible] مثل يا زيد [illegible]
واختص المندوب بوا [illegible] مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اى [illegible] في صورة قسم من اقسام المنادى حكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى [illegible] معرفة [illegible] يضم [illegible]
[illegible] وجاز لك زيادة
الالف في آخره اى آخر المندوب [illegible] فان خفت اللبس [illegible]
عنه زيادة الالف [illegible]
[illegible] قلت وا غلامكيه [illegible]
قلت وا [illegible] [illegible]

وحال الوقف الهاء الملحقة بآخره للوقف حال الوقف لبيانها **ولا يندب** من قسم المندوب المتفجع عليه

عليه **الا المعروف** الذي اشتهر المندوب ليعذر الناس في ندبته والتفجع عليه

فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر هذا اللفظ مندوب به حتى يستقل الذهن بتعيينه ولم يعذر في ندبته لبعده

الناس بالندبة عليه **وامتنع** الحاق الالف بعض المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل

لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يحل المضاف اليه محل التنوين فهو كالجزء الخارج من

الصفة فانه يجيء بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل وا امير

المؤمنيناه ولم يجز مثل **وازيد الطويلاه خلافا ليونس** فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة

فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم

منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران

بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتاه والجمجمة القدح **ويجوز** لقيام قرينة

حذف حرف النداء الا اذا كان منادى مع اسم الجنس يعني ... نكرة فحذف النداء ... حرف

بالنداء كيا رجل او المقصود مثل يا رجلا ... [illegible]

فرضه الى انه منادى **والاشارة** اي مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام **والمستغاث والمندوب**

لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويله والحذف ينافيه فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف

حرف النداء العلم ... مع بدل عن حرف النداء ... لفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة

منه نحو اللهم او بنيه ببدل **نحو يوسف اعرض عن هذا** اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصفت بذي اللام **نحو ايها الرجل**

اي يا ايها الرجل والموصوف بذي اللام نحو هذا الرجل اي يا هذا الرجل فلا يجوز الحذف من نحو هذا

من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى المعرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات

نحو من لا يزال محسنا احسن الي والنكرات نحو ... زيدا ... **وشذ**

حذف حرف النداء من اسم الجنس في **اصبح ليل** اي ادخل في الصباح يا ليل فحذف حرف النداء من الليل مع انه

اسم جنس وهذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته **وفي افتد مخنوق** اي يا مخنوق قاله شخص

وقع في الليل على نائم ... فخنقه وقال افتد مخنوق فحذف حرف النداء من المخنوق مع انه

اسم جنس شذوذا **وفي اطرق كرا** اي كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم

غير العلم ... وهي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى

فيسكن ويطرق حتى يصادوه والمعنى ان تسكن الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تحكي ...

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف

النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام

لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في اللام ولا زائدة وافعل مضارع

سقط نونه بالناصب **والثالث** من تلك المواضع الاربعة التي يوجب حذف ناصب المفعول به

فيها **ما** اي مفعول **اضمر** اي قدر **عامله** الناصب له **على شريطة التفسير** الشريطة

والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره وتفسير

العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر **وهو** اي ما اضمر

عامله على شريطة التفسير **كل اسم بعده فعل او شبهه** احترازا عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه

الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا ضربته وزيد انت ضاربه **مشتغل** ذلك الفعل

او شبهه **عنه** اي عن العمل في ذلك الاسم **بضميره** اي بالعمل في ضميره **او** في **متعلقه** اي متعلق ذلك

الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه

فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث **لو سلط** بحرف رفع ذلك الاشتغال

عليه اي على ذلك الاسم **هو** اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه **او مناسبه** اي ما يناسبه بالترادف

او اللزوم لنصبه اى النصب احد هذين الامرين هذا الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فيخرج به
الاشتغال بالغير او متعلقه فيخرج نحو زيد ضربته وبقيد الفراغ عن العوامل عن نحو ذلك الاشتغال
فيخرج نحو زيد ضربته فان للرفع فيه مسائل ضربته فى زيدًا يتسلط عليه لا اشتغاله بضميره فلا يحل معنى الا شتغال
فيه ورفعه ايضًا مانع من ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدًا كنت
اياه وظهر هنا اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالث اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة مشتغل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط الفعل
المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلث منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة
وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
وجه نحو زيدًا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدًا مررت به
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان تقديره جاوزت زيدًا مررت به
جاوزته وزيدًا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدًا حبست عليه مثال بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشىء على الشىء يلزمه ملابسته عليه
ينصب زيد فى هذه الامثلة بفعل مضمر ما بعده اى ضربت يعنى الفعل الظاهر المشتغل بزيد
فى زيدًا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فى ضربت زيدًا ضربته اخر ضربت الاول لوجود مفسر
اعنى ضربته الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مضمر يفسره اعنى مررت به واهنت
فانه مضمر يفسره اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مضمر
بما يفسره اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مثل هذا التركيب بشريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع او النصب او مستو فيه الامران والى هذه الشقوق الخمس اشار المصنف فقال

ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع
يعنى النصب لان قرينتى النصب فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود قرينة مرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع
غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيًا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت
القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع
وهى اقوى لانه لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع فى كلامهم مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف ايضًا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدًا فاضربه فان المختار فيه النصب فان
يقتضيه وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة
على الاسم المذكور المفاجأة وكونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فالمختار
فيه الرفع لان اذا المفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف
من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها فى كونهما فعلية نحو خرجت فزيدًا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان ولن ولم
ولما ولن مع هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يقدر معمولها المضارع فى الفعل

نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وعمرا ضربته

وان زيدا ضربته الا انا ذيبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام

لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام نحو من اكرمه ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل

زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح النحاة لاقتضائها لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل

فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله

تلقيه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما

قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا

لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية

وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكورة اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل

اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فان انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا

وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباسه بما هو مفسر

في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع

بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود

او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالتبس انما هو بين خبرية ذاك ... مفسر

على تقدير النصب ووصفيته لانه ... وصف النكرة ... الصفة فان التركيب لا يحتملها

معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر يجب كل على الاضمار بشريطة التفسير

ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المعنى المقصود

لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود

فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا بانه

تقدير فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب

المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم

ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره

ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم العائد اي يستوي الامران فيما اذا عطف

الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها

جملة فعلية رفع بالابتداء ونصب بتقدير الفعل والاعرابان متساويان في الحصول فيهما

ففي الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فيعطف

على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف يكون مرجحة للرفع قلنا هو معارض

بقرب المعطوف عليه فان قلت لا اتفاق في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير

منفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب

ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان لما ولو

كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار

النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حروف التحضيض وهي هلا والا ولولا

ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا

نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس

مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيد فيه اذا كان بعد فعل

... النقل ... على شريطة التفسير والمحذوف في النصب لو نصب الاسم المذكور

... بعد همزة الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النقل انه ليس منه فانه وان صدق عليه

انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بغيره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه

لان ذهب به لا يعمل النصب لانه مجهول وكذا مثل ذهب اعني اذهب فان قلت للبعض المثال
في اذهب فليقدر مثال آخر ينصب مثل يلبس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
زيدا يكرم الذي اذهب به او يلبس احد بالاذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمثال ما يراد به
الفعل المذكور او يلزمه مع اتحاد ما اسند اليه فلا تجاوز فيما ذكرته مقصود وان كان الامر كذلك
فلا رفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف ما يجب فيه النصب وكذا اي مثل اذ يذهب به قوله تعالى
كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محل لفعلهم لانهم لم يفعلوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف الظاهر لان الآية فات
المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة
لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول
لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور
اذا كان الفعل المشتغل خبرا بصيغة او متعلقه امرا او نهيا والمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا

يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ان تحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة
كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية الجزاء
ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في خبرها فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما
قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي اذا
ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار
فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي
يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تبعيد شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة معمول
الاسم بالنصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي ما بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا عطف على صيغة المجهول عطفا على حذره او ذكر المقدر فان قلت
فعلى هذا لا بد من خبر في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف

المظهر موضع المضمر او تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا للاثنة وضع

المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه كالمحذر مثل اياك والاسد

واياك وان تحذف هذا مثال لاول نوعي التحذير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك

وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين

المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منها لا تحذيرها

منها والطريق الطريق مثال للثاني من نوعيه اي اتق الطريق الطريق والاولى عندي ان تقدير

اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح

وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده

فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض

افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك عما يؤذيك كالجدار ونحوه

ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن التحديد

فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتابع

خارج عن الحدود ولهذا ذكرها فيما بعد وتقول في قسم النوع الاول واياك من الاسد كما كنت

تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الآخر

اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن أن وأنّ قياس ولا تقول

في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من لشذوذه مع غير أن وأنّ فان قلت فليكن

بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف شاذ لان حذف حرف الجر مع أن وأنّ شائع

كثير لطولهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل

مذكور يعني [illegible] الملفوظ او المقدر كذلك المطابقة اذا كان الموصل

ظرف ما ظرف فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن

ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور يخرج به ما لا يذكر

فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان ظرف فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكنه بقي

مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود

يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور

من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل

فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة

الى قيد مذكور الا لزيادة تصوير المعنى وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة

اشارة الى حصر المفعول فيه فيهما وتمهيد لبيان حكم كل منهما وشرط نصبه اي المفعول فيه تقدير في ما يظهر في وجه

لحروفها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا على اصطلاح الفقهاء انهم لا يطلقون

المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور فهو المفعول به بواسطة حرف الجر المفعول فيه

ولذلك قال وشرط نصبه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف

الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم جزء مفهوم

فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه وعلى المبهم لاشتراكهما في الزمانية

نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان منها مبهما قبل ذلك اي تقدير في

حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن منها مبهما بل

يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو

جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق

وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض

فيكون نصبهما [illegible] هذا التفسير بعض النحاة [illegible] الجامي نصبا قال وحمل
عند الاعمال المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى [illegible] شبههما [illegible] لابهامهما
عند ولدى ولم يذكره [illegible] حمل شبههما عليها لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها
كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكن حذف
لكثرة استعماله وهذا محل تامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وكل شيء
الا معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت
الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك انه كل فعل
نسب الى مكان خاص لو قصد فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا
في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان
ضربته في البلد وفيما نحن فيه بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها
التي وقعت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال نحو دخلت مع نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في
ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في مفعول به

والمفعول

والمفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيل [illegible] او وجوده وخرج بالسابق سائر
المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله
مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو
الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا تاديبا قلنا المراد مذكور معه فان قلت
هو مذكور معه في قولك ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد
حينئذ اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بكونه معه ارادته معه للعلاقة
مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن [illegible]
المطلق خلافا للزجاج فانه ظاهر اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر
من غير لفظه فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بانه
تاويل [illegible] لا [illegible] في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالمصدر [illegible]
جاء زيد راكبا جاء زيد [illegible] من غير ان [illegible] حقيقته وشرط نصبه اي نصب
المفعول له لا شرط كونه مفعولا له فان [illegible] والكلام في [illegible]
الزجاج عنده مفعول له على ما يدل عليه [illegible] كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها الاظهر [illegible] المعنى وخص اللام بالذكر
لانها الغالب في تعليل الافعال فلا يقدر غيرها من او الباء او في مع انها من ادوات [illegible] المفعول له

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فيظلم من الارض نهارا واحرمنا

وقولهم ان امرأت وخلت الدار في شهر اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ

وابقائها في النية وكان الاصل بقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في النية الى شرط بل الحاجة

انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير

الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان

عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى متحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان

فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا

وجودهما نحو ضربته تاديبا له اذ زمان الضرب والتاديب واحد لا تغاير بينهما الا بالاعتبار

او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل

اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين

فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان اعني شهود الحرب واحترز به عما

اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه

لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به

شرع فيه المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدوره عنه والمفعول

في وقوع الفعل عليه فقولهم مفعول ما لم يسم فاعله اسناد الى المفعول كما اسند الى الجار والمجرور

في المغضوب عليهم والضمير المجرور راجع الى اللام واختير نصبه على ما جوزه بعض النحاة

من اسناد الفعل الى الاسم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر والاشهر

بعض النحاة في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا

الراى ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجلس فيه وفصل بين الضمير والمروان فان معرفة

ما لم يسم فاعله الضمير الراجع الى مصدره او حبل المجرور لان بنية اللزوم ظرفية لا تقام

مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل بمصاحبته الفعل الا انه يكون مفعول ما لم يسم فاعله

حينئذ راجعا الى مصدره والضمير المجرور الى الموصول هو المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور

بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته

معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا

نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى

اى معنويا نحو مالك وزيدا فان تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل

في زمان واحد نحو ضربت زيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا

بالمذكور بعد واو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو قبله فانها لا تدل الا على الشركة في اصل الفعل دون

المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط

الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي

فيها معنى الجمع فيناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيشمل

واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف

ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف

والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب

على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف

فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا

مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يجوز عمل العامل

المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف

بل متبع عين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لاح زيد وعمرو وما شأنك وعمروا فانه امتنع
العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز العطف عمرو
على الشأن لان المسئول عنه شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس آخر وانما كان بمعنوية المفعول معه
الامتناع لان المعنى ما يصنع وما بالك فمعنى ما شأنك وزيدا وما تصنع وزيدا ومعنى ما لك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع
في ما يشابهها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث الفاعل او المفعول كما هو
الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج
ما يبين هيئة غيرهما كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول فانها تدل على صفة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول
وهذا القيد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى
اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه لا من اعتبار معنى خارج عنه يفهم
من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه
لكونه في معنى الفاعل او مفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه
بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكأنه الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة
ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقعد بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة

ابراهيم ويأكل اخاه ميتا مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا به وجزء من
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان
دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكأنه حال عن مفعول
ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي المعلوم من باب تفعل او يُبيّن على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول وخلف الحال من المفعول معه او المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا دخولها ووقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا
قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة زيد في الدار قائما مثال اللفظي
الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي
ان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه
المفهومين من لفظ هذا والسر ان الكلام انما يقصد المتكلم الاخبار به من تعيين حين بعد
في نظم الكلام اشير او نبه وتعيين زيد به مفعول اللفظ بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى
اشير او نبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب كلام
الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل كما هو مذهب الكوفية
نحو زيد مضروب قائما و صفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط منه

من غير التصريح به التقدير كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني

والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قاعد وكأنه

وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المسند حاصل

بتنكيرها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان

الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراط ان يكون صاحبها معرفة في جميع المواد بل في غالب

موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه

نكرة موصوفة مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا او منفية نحو ما كمعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى

فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام

نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال

نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذا القسم ووقوع الحال في هذا

القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون

صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المستلزمة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية

ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا

معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على

نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يعني ارسل الحمار الوحشي الاتن

وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وارادته اي ارسلها معتركة

ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب

بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل

بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص

الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد
وقال الفراء بالفتح المشقة وبالضم
الطاقة وكلاهما جائزان ههنا
تأمل وكن منصفا محرم

متداخلة بعضها في بعض او المعنى على تخصيص مثل نغص الدخال ومررت به وحده وكره

مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها

على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراد

ويجتهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية

وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت

معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان

صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بحسب التقدير ولم يكن

الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال

على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة

في النصب في مثل قولك ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا

للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي

قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانحصر مقدمه بالفعل او اسم الفاعل وشبهه

اعني الجار والمجرور خارج عنه اي معنى الفعل داخل الفعل وشبهه فقد عرفت معنى الكلام ان الحال

لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه

فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش

بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار واما مع تأخير المبتدأ عن الحال

فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا

ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف كما قيل من معنى الظرفية الا انه

يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن

داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما صح الظرف من كلامهم

فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على

ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لا يتقدم

الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال

والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف

فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه بالعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا

قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس

وبان الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه

من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا

فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف

والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا

كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال

مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود بيان الهيئة وهو

حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق

ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو مما يجوز فيه

حموضة ... اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة وحموضة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة

البسرية والرطبية والعامل في الحال الاولى ... البسر بالبسر والرطب بالمرطب ... بسرا فاضلا على بسرا

وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم

وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه تعلق بشيء واحد حالا باعتبارين مختلفين

يلزم ان يلي كلا منهما مفضل وهو البسرية ... متعلق بالمفضل عليه ... مفضل وهذه الجنبية ... ركيكة

متميز فقدم الاخر صار في اطيب لكن ... العمل الى المعمول كالعدم وقدم الظرف ... ولو اعتبروا ان يجوز الرطب

تعلق بعض ... مفضل عليه وهو ضمير ... فيجب ان يليه فعل الاخر ولعل الضمير المستكن في اطيب ...

لكنه لما ... كالعدم ومع هذا فيرى ... زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل

في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون ... الى التمر اليابس

في ... الاشارة بحالة البسرية ولا يقع ... في موضع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله نحو تمرة نخلتي

بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد فيصح ان تقع حالا ... ولكن يجب

ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال ...

الحكم ... والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة ... ربطها

بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فان وقعت الجملة حالا فلا بد لها من رابطة تربطها بصاحبها وهي الضمير

والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا

مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس صور فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية تكون بالواو والضمير معا لقوة

الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها قوية نحو جئت وانا راكب ودخلت وانت راكب ...

وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل ... السلام كنت

نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بالضمير انما يكون في الحال

المنتقلة واما في حال المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك ان الواو الداخلة بين

المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء

فدل على الربط في اول الامر ... من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة

الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم

الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع **وما سواهما** اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجمل الفعلية المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي
بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها بالكلامية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم
عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد
وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني
زيد وما خرج عمرو **ولا بد في الماضي المثبت** لا المنفي **من قد لفظا** او مقدرة ليقربه من الحال لان الغرض
على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال وقد علم بما ذكرنا
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه
الى مقارنته وهذا على مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة او مقدرة سواء كانت **ظاهرة**
في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه **او مقدرة** منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد
حصرت صدورهم وهذا على مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون ح جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله دعاء
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل **ويجوز حذف العامل في الحال**
لقيام قرينة حالية كقولك **للمسافر** اي الشارع في السفر والمتوجه اليه **راشدا مهديا** اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب فقوله مهديا اما صفة لراشدا او انه بعد حال او مقالية كقولك لمن يقول
كيف جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي
بنانه اي بلى نجمعها قادرين **ويجب حذف العامل في بعض الاصول المؤكدة** وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا ينفك عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المتنقلة والمفعول بقيد العامل بخلاف المؤكدة **مثل زيد ابوك عطوفا**

فان المطيع لا تستقر عنه الاب وتغضب الام اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حقق الامر يحقه تحققه
وصرح منه على يقين او من احققت الامر بمعنى جعلته حقا او بمعنى اثبته اي تحققت ابوك ذلك وصرح بعضهم بانه على تخمين
او اثبته كذلك معلوما فاه قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي انه يقدر بحسب المقام عطوفا **وشرطها** اي شرط
وجوب حذف عاملها **ان تكون مقررة** اي مؤكدة **لمضمون جملة** احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالحال
في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف عامله **اسمية** احترز به عما يؤكد فعلية فانه لا يجب حذف عامله
كالحال المذكورة في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد الله ولا بد هنا من قيد
آخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان العامل فيها مذكورا فكيف
يكون حذفه واجبا نحو الذي شاهدت قائما بالقسط **التمييز** ما اي كلام الذي **يرفع الابهام** واحترز به عن البدل
فان البدل من في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل يحوله لتعيينه والمراد بقيد **المستقر** اي الثابت
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام لكن عنه
غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي
جزئي منه والابهام في هذا المفهوم الكلي او في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر
موضوع لشخص معين لا ابهام فيه ولكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي **عن ذات** لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيقه ان الذات الموضوع له لفظ الرجل متعين من حيث الذات في الوضع

له معنى معين متميز عن ما عداه كالربع وما هو كثير كمن ومتى ولا ابهام فيه الا من جهة دلالته
اي جنس فانه لا ابهام فيه بحسب الوضع اذ يحتمل الكيل والرطل وغيرهما والاسم حيث وصفه فلا ابهام
بحسب الوضع بعد اي اكل فاذا اريد رفع الابهام الوضعي التابع بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فقال
رطل بعد اي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن ذات لا النعت والحال فانما
يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفة لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول
اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها او المضاف مقدار
صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا
يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد
نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد
كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف من ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا او كالذراع مثل ذراع
ثوبا او كالقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذا المقام هو المقدرات ان قيل عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا ونحو على التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
الغير وانما اقتصر المصنف على الستة المذكورة لان كلا منها يدل على التمييز بما يتم به المفرد وهو التنوين
كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
التام بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشبه التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يقع بعد كلام تام فنصب في ذلك الاسم التام فيه مشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل بعقب الفعل الذي اذ لام التعريف داخلة على اول الاسم
والا كان تمييزا بالاسم فلا يصح التمييز فلا يقال الرطل زيتا فيفرد اي التمييز ولا كان الاسم التام
مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما يتناول اجزاؤه ويقع مجردا من التاء على القليل والكثير فلا حاجة
الى التثنية والجمع كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع
الواحد فيشمل الثنى ايضا لان الابدال لفظ الجنس مفردة فلا بد من ان يثنى او يجمع قياسا في تخصيص
قصد الانواع بالاشياء نظرا لانه كما جاز ان يقال عندي زيتان جنسين من النوع جاز ايضا ان يقال عندي زيوت
جنسين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع ما هو حصص الجنس سواء كان بالخصوصيات الكلية
او التشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جمعا اذا لم يقصد الواحد في غيره اي في غير
الجنس نحو عندي عدل ثوبا او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى
ان وجد التمييز مشتملا بتنوين المفرد او بنون التثنية فان لم يتم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية بسقوط التنوين ونون التثنية جوازا ايضا لكثير
حصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين
او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نحو الجمع نحو عشرون درهم
اما في الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف مرة اخرى واما في نحو الجمع فلانه لا يجوز ان يضاف الى غيره
المميز نحو بيد وعشرو رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف المميز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم عند اضافة عشرين الى رمضان اذا اريد عشرون من رمضان او اريد اليوم العشرين من رمضان فلا يجوز
في غير صورة الالتباس ايضا طردا للباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على مفرد
مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن
ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى

تمييزاً فالمخفض اى مخفض التمييز باضافة غير المقادير اليه الكثر استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة
والفصول غير المقادير عن طلب التمييز لان الاصل فى ابهامات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كلام العالم
ان يقول عن ذات مقدرة فى طرف نسبة فى جملة ولكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنها قال عن نسبة مقتصراً عليها تنبيهاً على ان مقابلة ما فى هذا القسم
المفرد المذكور فى القسم الاول انما هو لجهة النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها
اى ما شابهها المتعلقة لجملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوناً
او صفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيد افضل اباً او المصدر اعجبنى طيبه اباً
وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلاً نحو طاب زيد نفساً مثال الجملة والتمييز فيه
خاصة المنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال ما ضاهى الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب
ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فيه الى المثالين فى قوة اربعة امثلة كانه
قال طاب زيد وزيد طيب نفساً واباً فقوله وابوة ودار وعلماً عطف على نفساً واباً بحسب المعنى فهو ناظر
الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فى بحسب الحقيقة او وفى كل من التمييز الواقع فى الجملة
او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى والعين قائم بذاته خاصة بالمنتصب عنه والدار
عين غير اضافى وهو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافى يحتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم
عرض غير اضافى وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او وفى ضاهاها عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل
يعجبنى طيبه نفساً وترك لا ظهر التمييزات والاكتفاء به واباً وابوة ودار وعلماً او ورد هذه
الامثلة على وفق ما سبق وذا عطف قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون عن نسبة
وايضاً لما اورده صاحب المفصل مثالاً لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيهما كضمير ربه رجلاً ويكون

فارساً تمييزاً عنه اما ذا لانه بنى على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة على ان يكون الضمير معيناً
معلوماً والابهام يكون فى نسبة الدار اليه واللام فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به
الخير اى لله خيره فارساً والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس الفرس اى حذق بامر
الخيل واما الفراسة بالكسر فهى التفرس ثم ان كان اى التمييز بعدما لم يكن نصاً فى المنتصب عنه اسماً
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز
تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل طاب زيد اباً فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فيجوز ان يكون تارة
تمييزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى ان لم يكن بعدما لم يكن نصاً فى المنتصب عنه اسماً يصح جعله
لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلماً ودار فان هذه كلها ليست نصاً فى المنتصب
ولا يصح جعلها لذات المعبر عنه بها فى زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشخص المسمى بزيد فيطابق
التمييز فيها اى فيما جاز ان يكون للمنتصب عنه سواء كان نصاً فيه او يحتمل له ولمتعلقه وفى تعيينه لمتعلقه
ما قصد من وحدة التمييز او تثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد اباً والزيدان
ابوين والزيدون آباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد اباً اذا اردت اباه فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت اباً واجداداً اى فيطابق كلاً من التقديرين اذا قصد وحدة
التمييز اورد مفرداً واذا قصد تثنيته اورد تثنيته واذا قصد جمعه اورد جمعاً فان صيغة المفرد
لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا ان يكون اى اذا كان التمييز جنساً يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته وجمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى ان يؤتى بمفرد الصيغة
اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً والزيدان علماً والزيدون علماً

الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اشتمالها النوعية فانه لابد ح من تثنية
(او ساير طرق جمعه)
او جمعه نحو هذا زيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق التمييز كلام الزيدين او الزيدين
نوع اخر من العلم فانه مقصود للمفرد لا يفيد هذا المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او مثلة بها نحو كفى الله زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب
عنه التمييز لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل هذا زيد لله دره
الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو هذا زيد ابا وطبقه او للواو بمعنى مع والطبق
مصدر بمعنى مطابق اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها فحينئذ يكون
بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها عاملة لضميره واحتملت
اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو لله زيد فارسا اي ما اعجبه
انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيه نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل
يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية
الا فقد عدح حال الفروسية بعضها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما
تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم
جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله
والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له
اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ
الاناء ماء اي ملأ الماء الاناء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث

وهو انه في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
لان المتكلم لا يقصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد ذكروا في الابهام
فيه ابهام ميزه بقوله ماء فهو في المعنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك عجيب مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عما نسب الربح اليه لزيد وهو التجارة فالفاعل في الحقيقة
هو التجارة لا زيد وان كان الاسناد والربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يرد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز
في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فتدبر وتأمل لا القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما
يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول فعلا في قوة العامل كالصفة
الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل تمسكا في هذا
التقديم بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب وهو محمول
الاخفش على تقدير تانيث الضمير في تطيب فان ح يكون في كان ضمير الشان لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيثه الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس فالمعنى ما كان
نفس الحبيب تطيب فكلف وتعسف غير نادر في التمييز المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ
المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كانت معرفة بهذا الوجه الغير المحتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو
المخرج اي الاسم الذي اخرج وحترز به عن غير المخرج كجنس المستثنى المنقطع عن

[illegible]

تمييز من نسبة كان اليه اي ما كان للحبيب نفسا

والمذكور عقيب التمييز لنسبة الاشتراك في الذات والتقسيم بحسبهما الى الحقيقي والمجازي بعد ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة وفي زيد في الذات المقدرة كذا كان المستثنى حقيقة ومجاز في المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا في عدم تقدمهما على عاملهما

اي مسموعية المستثنى او مسموعية ما يطلق عليه لفظ المستثنى

اي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

متعدد حقيقة نحو ما جاءني احد الا زيدا او حكما نحو ما اشتريت العبد الا نصفه سوا كان المتعدد
لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني
احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم
لكن زيد جاء او المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سوا كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم انه لا يوجه بصحيح تقسيمه
كما عرفت ثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه المذكور بعد الا واخواتها سوا كان نحو جا او غير
نحو ولهذا الرسم يعرف عن حده الا الا حينئذ منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير
وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى
لكونه حالها في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا
واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه لا يجب واجب النصب حينئذ ولا حاجة هنا الى قيد
آخر وهو ان يكون الكلام تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الا وكونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله وكان
بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان متصلا على كلمة الا عند البصرية الفعل المتقدم ومعنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى لتعلقه معنى اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جا
بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى مقدما على المستثنى منه سوا كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم او ما جاءني

الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب وجوبا ايضا
اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما جاءني القوم الا حمارا نحو ما في الدار احد الا حمار في الاكثر
اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة او اكثر ... فان اكثرهم ذهبوا
الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو
الابدال في السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يعد بطريق الروية والفطنة واما بنو تميم
فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم
الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هنا يوافقون
الحجازية في ايجاب نصبه كقوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فانه
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى
منصوب وجوبا ايضا اذا كان بعد خلا ... وعدا في اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا
او بعد خلا ... نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول به
نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز وتحذف من ويوصل الفعل بنفسه
والتزم هنا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا
الذي هو ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى
بعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا
وما تجويز النصب على الحالية ولم يظهر معنا ما قد يكون اشبه بالا الذي هو الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر انما النصب بهما اي بعدا وخلا في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما
على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما بعد ما خلا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او بعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وتقديره خلا زيد وعدا عمرو بالنصب
على انه تقدير مضاف الوقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم
عن او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤني خالين بعضهم او بعضهم من زيد او مجاوزا
بعضهم او بعضهم عمرا وعند الاخفش انه جاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت
عند المصنف رحمه الله تعالى ولهذا لم يتعرض له وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس
زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة لخبرها ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الاسم
المفهوم من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهي في التركيب في محل النصب
على الحالية والمعلوم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتعرض فيها
لانها قائمة مقام الا التي لا يتعرض فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور واحال كون المستثنى واقعا في محل
يكون ما احترز عنه الاحتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال
انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير الواو على انه صفة لكلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم مما سبق فما
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز

غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بالتشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبتوسط الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير
الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد
اذ يصح ان لا يضربك احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
كل احد الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان ينسب الى كل واحد من
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت
الا يوم كذا اي قرأت في كل يوم الا يوم كذا اذ الظاهر انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة
المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكلام احد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما
جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء

تعلق الضرب بها ومخالفة واحد ايا كان في ذلك الا بكر ويعلم اما اشتراكها في تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد ايا كان في ذلك فلم يتحقق كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قد الا قريبا يوم
كذا وضربني الا زيد ليس الا بظاهر قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
وحذف لقرينة في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين
كما اذا قيل من ضربك من القوم اي من القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر
ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب
فيه عدم استقامة المعنى **ومن ثم** اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا اذا استقام المعنى
لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون زيد ثابتا
على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو لا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات
على ما يمكن ان يكون زيد متصفا بها من الاضداد ويستثنى من جملتها العلم او يحمل الا على الغا
في نفي صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
حمل هذا المثال وامثاله ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد ان من يتصدى منه الضرب من معارفك او المقصود
المبالغة في تعلق [illegible] للحقيقي على ضربك **اذا تعذر البدل**
من حيث محله **على اللفظ** اي على لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** اي يحمل على موضع
المستثنى منه لا على لفظه على بالمختار على قدر الامكان **نحو ما جاءني من احد**
الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه **ومثل**
لا احد فيها اي في الدار **الا عمرو** فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه **ومثل ما زيد**
شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول

فان قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم صح

على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء
المستثنى قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية يحصل الفرق والحاصل انما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى **لان من**
الاستغراقية **لا تزاد** اتفاقا **بعد الاثبات** اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها
لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل عن اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد
بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورة
الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب فيه وفي مثله
بالحركات الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد
من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه العمل وكذا في قوله لا حقيقة اذا لم يكن البدل
الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكما اليه ايضا والا لا تقدير ان [illegible]
فانه في قوة المقدر حال كونها **عاملتين** في المستثنى المحمول على البدل **بعده** اي بعد
الاثبات يعني ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا **لانهما** اي ما ولا العاملتين **عملتا للنفي**
وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على
المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو مرفوع بالابتداء وشيء مرفوع
على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اختير
حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا في معنى النفي وقد
انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد

شبيها بالايجاب مع انه انتقض فيه النفي ايضا بالا لانها اي ليس عملت للنفي فقد
انتقض معنى النفي فبطل عملها بخلاف ما المشبهة بليس اي ليس الامر كذلك اي لا يجوز ذلك الامر وهو
النصب ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور
بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد
لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالهم واجاز بعضهم النصب
بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا حاشا زيد اي براءة الله تعالى من ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة
اذ هو باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجتلبه لتعيين
المستثنى بالاضافة انتقل اليه اعرابه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول رجل غير زيد جاءني
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا فاستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف
الاصل وذلك لاشتراك كل واحد منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على غير
في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة الا اذا كانت الا تابعة لجمع
اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما يكون مقدرا في غير
نحو جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء
اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط او يكون مثنى فيدخل فيه

نحو جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا معرف باللام يراد به العهد او معرف بها فيلزم الشمول
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار بها الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
والمنقطع على تقدير ان يشار بها الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد
نحو له علي عشرة دراهم وعشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل جاءني الا زيد وله
علي عشرة الا درهما وانما يجب عند وجود هذه الشرائط الحمل لا عند غيرها لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى الحمل على غير كما في صدر هذا الكلام اذ الا لا تحمل على الصفة الا
فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا ولا يتعذر
الاستثناء في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والاحسن لكن ذلك نادر لم يلتفت
المصنف في بيان هذه القاعدة نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماوات والارض آلهة جمع
اله الا الله فيه اعتراض منكور غير محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام والا الله
في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء وآلهة
يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت
لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى
منهم الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله تعالى
واما اذا كانت الا صفة بمعنى غير فالله يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة
غير الله ثبت انه لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره
اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ ومذهب سيبويه جوازه ووقوع الا صفة

مع صحة الاستثناء وقال بعضهم في قولك ما اتاني احد الا زيد ان الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة كل اخ
والا لوجب الفرقدين بالنصب وهو المعرب لانه على المستثنى وقد قال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والاكثر وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل انما ذكر
لافادة الشمول نصا وثانيهما الفصل بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى
وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد
او سواء زيد فكأنك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده
لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا خرجت عن الظرفية ايضا تنصب استكراها للرفع فيقولون جاءني سواك
ومثل هذا في استكراه الرفع فيما يغلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي
دخول كان واحدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتحقق بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل
كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق

في بحث المبتداء والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة
لاستواء اسمها وخبرها في التعريف فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في
احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس وكذا اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان فانها
اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر ويجوز في مثله اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء
بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما
نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان
كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف
عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم
وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة
واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فهو به ما عمل بالاول من غير
فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه فالمقصود مثل الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها
وسنعرفها في قسم الحروف هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها

هو المسند بعد دخولها اى دخول ان واحد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت
من معنى الحدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا
ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا
لانه ليس كله بل الاكثر من المنصوبات فلم يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا بتأويل المنصوب منه اقل مما عداه فلم يحسن التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه
من المنصوبات فانه بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم
الكل فهذا الكل منها مجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنكر بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلي المسند اليه لفظة لا اى
يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها اى بالمضاف في تعلقه لشيء هو من تمام معناه
وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الى منه او من المستتر في دخولها
من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل لما يليها نكرة مضافة وفي بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك
مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان
اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان معرفة بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به فيتأتى
عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير
ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد فيدخل الاعد وصح الفتح

في المفرد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وبني
المفرد على ما ينصب به مع ان المضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية
اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فيكون تحقيقا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل
البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا
الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط النكرة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبينها اى لا بانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه
الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير لا مع اسم آخر لا لكن مطلقا اجيب
اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى النفي الاحادي وفي النكرة ليكون مطابقا
لما هو الجواب لمن قال قول السائل افي الدار امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا
ونحو قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب وحل سؤال مقدر على قوله
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله
عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير
المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان مثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة

وبتاويله بتفصيل الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا
التاويل ايراده بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير **وفي مثل لا حول ولا قوة الا**
بالله العلي العظيم اي في كل تركيب فيه لا على سبيل العطف وكل عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
يجوز **خمسة اوجه** بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول
فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة معطوف على
لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء بخبر الجملة
الثانية والثاني فتح الاول **ونصب الثاني** اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر
لها خبر واحد ... لكل منها خبر على حدة والثالث فتح الاول **ورفعه** اي ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله واما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا
زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع على الابتداء معطوف مفرد بان يقدر لهما
خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة **والرابع رفعهما**
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة
فيراعى بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الالغاء ههنا ايضا **والخامس رفع الاول**
على انه لا بمعنى ليس **على ضعف** فان لا بمعنى ليس قليل **وفتح الثاني** نحو لا حول ولا قوة
على ان يكون لا لنفي الجنس وضعفه وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه للالغاء
على التكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا لا

فيها التوافق للحسن بعدها في الاعراب هذا على التوجيه الانسب بعطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا معا
الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على المفرد او عطف جملة على الجملة كما لا يخفى **واذا دخلت**
الهمزة على لا التي لنفي الجنس **لم يتغير العمل** اي عمل لا ولا تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء
لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام **ومعناها** اي معنى الهمزة الداخلة على لا
التي لنفي الجنس **اما الاستفهام** حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما **والا العرض**
مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرمه **واما التمني** نحو الا ماء اشربه وحينا رجيما واما قولهم الا رجلا
جزاه الله خيرا فهذا عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع
للتحضيض بركنه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون
وهو عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل
ولكنه نون لضرورة الشعر **ونعت** اسم لا **المبني** لا اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام
رجل ظريفا **الاول** بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما فيه احترازا عن مثل
لا رجل ظريف كريم في الدار **مفردا** حال من ضمير مبني العامل فيه مبني احترازا عن
مثل لا رجل حسن الوجه **يليه** حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن مفصول نحو
لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول **مبني على الفتح** حملا على المنعوت لكمال الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني

الثانية انما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر
المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه نحو لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه
انه نعت المبني الاول مفرد ايليه فان باردا في هذا المثال نعت تابع لا للمتبوع كما هو
الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعربا لان الاصل
في التوابع تبعيتها المتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او على محل القريب مثل لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي متحرك الاعراب لا غير رفعا على المحل البعيد
او نصبا على المحل القريب وقد مرت امثلة في بيان فوائد القيود والمعطوف عليه
المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب
رفعه نحو لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما مر في قوله الحول ولا قوة
فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم المبني ويجعل منصوبا و بان يحمل على المحل ويجعل
مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لحال الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل بلفظة
الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي بلا مزاد فيه لا لكثير نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب
وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
وسائر التوابع لا نص منهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما
ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجرى على ذلك احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو ابا وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها وقد جاء على قلة مثل
لا اباله ولا غلامي له بزيادة في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة تشبيها له
اي لاسم لا في هذين التركيبين مع ان فيه بعضه بالمضاف واجرى الاحكام المضاف عليه باثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا ولولا التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا في هذين التركيبين لما يضاف
بلا فاصل بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي
لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاكلة
مثل هذين التركيبين لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف
بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو باعتبار ابوته وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين مضافا حقيقة لفساد المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير
المجرور باللام مع الاستقلال من غير احتياج الى تقدير الخبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا
لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان
المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لان الغرض فيما بينهم اولا ان المقصود من قول المصنف

بيان الحذف لا لتعيين المحذوفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكمه
بعد ما عرفت ويحذف اسمها حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك والحذف
لا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون
اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا
فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية
المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا هو اي خبرهما تأويلا لهما وكذا سمي كمالها المعانة الحجازية
وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار
الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما
لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة
اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم فيما انما اختص ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في لسانهم وهذا ايضا عند
البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما اذا اجتمع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف على التشبيه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان
عملها بمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغيير الترتيب مع ضعفها في العمل
وان عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن
نحو ما زيد شيئا بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم للمعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة
الا في نقض النفي [illegible] اي اسم مشتمل [illegible]

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم
علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بل من حيث كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته به لكن المثل
على علمية امر منوط بما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرورات بحسب ذلك دم وكفى بالله
وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا
غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذلك لان مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على القسم الذي
يجر الجر لفظا ايضا عنده كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع
الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل
مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كالمثل
مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر
وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه
او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل
تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية فنزل الجار ومن هذا التقرير
نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح في شرحه لوان

ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يجئ
تقدير حرف الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اى ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني
زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال
ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا ان هذا التخصيص واقع قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيده الاضافة فليتامل قال فالاضافة اما للتخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها
او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن ضارب زيد وحسن الوجه وهي
اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى المضاف اليه ليس جنس المضاف وظرفه
اى لا يكون صادقا عليه المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام
صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد او بمعنى من البيانية
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف
اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه او بمعنى في في ظرفه اى في ظرف المضاف والحاصل ان المضاف
اليه اما مباين للمضاف او كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والاخرى بمعنى اللام ولما ساوى كلمة له

واسم وانما اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص
مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه والفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما
اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى الفضة بيانية واضافة فضة الخاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمي خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها
بل يكفي فائدة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهي اى كون الاضافة بمعنى في
قليل في استعمالاتهم ورد ها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب
له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من
ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لاختصاص الوقوع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي
كثيرة في كلامهم فالاولى ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام
لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان
نسبته الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك عيفا لازم كما لا يخفى فان قلت قد
يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلت ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين

قوله قال ذو الرمة كذا في الحاشية قال ذو الرمة أيا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اي يرد جواب السلام او يكشف العمى المتحير الذي هو في غم عن حال سلمى والاثافي
جمع اثفية كل واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي حجارة او فيه ان الاثافي تمييز الثلث فكيف يصح تعريف
التمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل مضافة الى الاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فكون التركيب من قبل جرد فقط وكان من استعمل
الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة بل الى تمييز دفعا لتوهم تعريف التمييز

والا فمن الثلاثة الى الاثافي بعد التجريد

ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار
فعلى البدل دون الاضافة (و) الاضافة (اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة) احترز بها عما لم يكن صفة
نحو غلام زيد (مضافة الى معمولها) احترز عما كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم
البلد (مثل ضارب زيد) من قبيل اضافة اسم الفاعل الى معموله (وحسن الوجه) من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها (ولا تفيد) الاضافة اللفظية فائدة (الا تخفيفا) لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير
الانفصال (في اللفظ) لا في المعنى بان يسقط بعض المباني من ملاحظة العقل بازاء ما يسقط
من اللفظ لا المعنى على ما كان يجب قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف
التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان
اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه
فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة (ومن ثمة) اي من جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جاز تركيب مررت برجل حسن
الوجه) باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة في جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
(وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولم يجز
الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امرين ثبوت افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز تركيب الاول وامتناع الثاني
ولا يلزم منه ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب

كأن قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى
هذا الحكم في غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد معروف بتعريفه كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف شبه فقيل له مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله
في الشيء المعلوم (وتفيد) اي الاضافة المعنوية (تخصيصا) اي تخصيص المضاف (مع) المضاف اليه
(النكرة) نحو غلام رجل فان غلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل
خرج من غلام امرأة وقلت الشركة فيه (وشرطها) اي شرط الاضافة المعنوية (تجريد المضاف)
ان كان معرفة (من التعريف) فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من يسمى بذلك وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن لان المراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان ذلك طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة كان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قلت لا فرق بين الاضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا احدهما دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرفة
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف
بالعلمية لانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم
فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف (وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب
وشبهه) من العدد المعرف باللام المضاف الى معدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار (ضعيف)
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه ثبت من الفصحاء ترك اللام قال

الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة والشبه انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف والتخصيص
التخصيص بل يكفي في وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة الواقعة
خلافا للفراء فانه يجوز هذا التركيب الضارب زيد اما لانه فهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتاخر اللام المعرفة حتى اعل للاضافة محضة ادعاء مخالف للظاهر واما لانه وقع في شعر الاعشى
من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى بعد
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك لا يمتنع الضارب زيد عند بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستدل به لتجويز ما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة والجواز في شعر
مصادرة على المطلوب الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على المراد لاحتمال
النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في التوابع ما لا يحتمل في المتبوعات كما في قولهم رب
شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت من الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اراد وهو الواهب
المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل منها
والنوق جمع الناقة او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها
نسبه له بالعبد للقيام بحق خدمتها او عبدها حقيقة فاضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال
المعجمة جمع العائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المؤنث
الذكر اي تسوق والفاعل ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوعة

على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة
واما انه قياس على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل مع ان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على المختار في الحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود
بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال انه
قول من قال بعد سيبويه واتباعه انه اي الضاربك في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
وكان منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج حينئذ
الى الحمل حملا على ضاربك فانه فاعل المضاف له والفعل المعلل بما هو جاز وبيانه انهم لما رأوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام لما لزمتها وكانت مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم
ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس مجيء اتصال
الضمير ثم لما لم يعتبر في التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لاتصال الكاف
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انه لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك اولا بان يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يصح ان يقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربنك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف

التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك

عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار حذف

شئ منها قبل الاضافة كاللام ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانه ليسا من باب واحد اعلم ان الحمل

قوله وضعف الواصب الليلة الهجاء وعبيدها وقوله الضارب الرجل والضارب زيد حملا على نظيرهما

على الكوفية عن مسئلة القراء عن جواز الضارب زيد من جانب الحمل موافقة لبعض الشاهد

ولك ان تجعل كلا منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة بالحكم بامتناع الضارب زيد

فمن قوله وضعف الواصب الليلة الهجاء وعبيدها انه ضعف عطف المجرور على اللام على محل

المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت

وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل بالمعطوف ما لا يحتمل في المعطوف

عليه ح يندفع ما فيه من تقدم من شائبة المضادة على اللطف على التقدير الاول وان

كلا من الحكمين الاخيرين الى مسئلة ظاهرة ويظهر الرد على الفراء في الضارب زيد

بها **ولا يضاف موصوف الى صفة** مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان

كلا من حيث التركيب الوصفي والاضافي يعني اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا

المعنى بعينه لا يضاف **صفة الى موصوفها** فيه يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع

وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد

الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ورد على القاعدة الاولى (هي)

قوله ولا يضاف موصوف الى صفة **مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة**

الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى الصفة المسجد والغربي صفة

الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيفت اليها موصوفاتها واجيب

بان جعل التركيب **متأول** فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يجعل معنيين احدهما

ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع

الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا

والجامع قايم مقامه متعلقا باعتبار فكان بمنزلة الصفات الغالبة فيه في المسجد ليفيد فع الايراد

بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء

متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل

لا يتيسر في جانب الغربي فانه لا يستقيم ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان

هو جانبه اللهم الا ان يقال هنا لا مكان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء

والاضافة بيانية وكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة

الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها **مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** فان اصلهما قطيفة

جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه **بانه متأول** بانهم حذفوا

قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد التخصيص لكونه صالحا لان يكون

قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها فالتاقد الجنس الذي يختص

به كالاضافة خاتم الى فضة فليس اضافة اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم

يضاف اليها ليخصص وهذا القياس اخلاق ثياب **ولا يضاف اسم مماثل** الاسم **المضاف اليه**

في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين **كليث واسد** في الاعيان والجثة

وحبس منع في الاحداث والمعاني او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان

والناطق **لعدم الفائدة** في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده

رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه **بخلاف** المقصود فيكون ذكر الاسد واضافة الليث

الجر لفوات الفائدة في بخلاف اضافة العلم الى ما صدق عليه نحو كل الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف فيهما
يختص يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه لا يجري على عمومه فيستفاد بكل افادات الاضافة اى
التعريف او التخصيص واحسن العين بمعنى الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة ولما اذا كان
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كرز فان سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر واجيب
بانه متاول بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ كانك اذا قلت جائني سعيد كرز قلت
جائني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من العلم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة
او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
اى ملحق به
شبهها بعد السكون في الوقف بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون كما في الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب نحو غلامي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وفيها اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما
والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره
اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهو قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال كونها
لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء نحو عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية
كيلا يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم

لاجتماع الثقلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة
مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة تحب مجانسة الضمة قبلها فغيرها وحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت
قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفين مصطفيّ
وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح
لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اى فالحال ان اخ واب
مثلا اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف فيهما نسيا منسيا واجاز
المبرد في نحو اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
وابيَّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب المص في شرحه بانه
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى لجمع اب فاصله ابين سقطت
النون للاضافة فاصله ابوي فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قوله
الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا وما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا
الا بانا فداكم وتقول اى المرأة قائلة لاستاذ اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
اى حمي وهني فيهما بدل
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم
حال اضافته الى ياء المتكلم فيَّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر موارد استعماله
وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها

اى ياء المتكلم

اى رد لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم

قوله اى المبرد

اى عند قطع لفظ الفم

في الفاء وفتح

اى من الجر كسر وباء مثل يد يقال هذا حمو وهنه ورايت حما وهنا ومررت بحم وهنه
ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمؤ وهنؤك ورايت حمأك وهنأك ومررت بحمئ وهنئك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حموك وهنوك ورايت حموا وهنوك ومررت بحمو وهنوك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما وهناك ورايت حما وهناك ومررت بحما وهناك مطلقا اى جواز مثل هذه الاربعة
الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجرى هذه الوجوه فيه في كل من حالتى الافراد
والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت
بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه شذوذا كقول الشاعر انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان حكم المضمر بالذكر
لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فتعرض اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لاختصاص حكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية
فالغالب في الاسمي جمعه على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي قسم الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود
كل ثان اى متأخر لوحظ مع سابقه كائن في الرتبة الثانية منه يدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع
زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة
شخصية وهي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه

مطلقا فخرج بقوله كل ثان بشرط التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وبقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وبقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الثلاثة لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا
في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عليه
على مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا
على مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى التابع
والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس لا الافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد حقيقة كل ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة لكنه ادخل كلا عليه افادة صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
انحصار المحدود فيه لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون بجمعه ومنعه كالمنعكس
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اى يدل بهيئة تركيبية
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد يخرج
عن سائر التوابع ولا يرد نحو البدل في مثل اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل اعجبني زيد وعلمه لانهما
ونحو التاكيد في مثل جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فيها العموم فان دلالة التوابع في هذه
الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية موادها فخرجت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة
التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت وفائدته

اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة نحو رجل عالم او توضيح في المعرفة نحو زيد الظريف وقد يكون لمجرد
الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة كانت بواحدة فلما كان غالب
مواد الصفة من المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق
بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره
في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى
الواقع في المتبوع عموما اي في جميع استعمالاته مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على الذات
مع نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب المال او خصوصا في بعض استعمالاته اي
في بعض المواضع على حصول معنى في ذات ما وح يجوز ان يقع نعتا في بعضها لا بدلالة على الذات وح لا يقع
حينئذ نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلم يصح ان يقع نعتا
وفي مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهم والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا او في المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة
له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة اي المفردة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعها يوجد في النكرة كالمفرد
نعت بالجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد
كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير

الراجع الى تلك النكرة للربط نحو رجل ابوه قايم وان لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اي بحاله القائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد
منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كانت
مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي منها
الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا
حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا فتقول مررت برجل قاعد غلامه
وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد
غلمانهم وبامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها ومررت برجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته
ومررت برجل معروفا ومعروفة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار
جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا
في الخمسة البواقي كالفعل لان قاعد كالفعل المسند فيه الضمير الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث

وبرجال ضاربين

في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبامرأة ضاربة
بامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان تبعية الوصفية له
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان الحكم
مشابهة للفعل في الخمسة الباقية من هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لا حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاولى ولم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير منضبط بل يتبعه تارة بعلة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون وصف الثاني في الخمسة الباقية كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه كما يحسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الغلمان مؤنث غير
حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامتي المثنى والجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز مع غير حسن ولا ضعيف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه لما تكسر الاسم انتفت به الفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان فالاحسن الآن يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر
بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما عليه والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
وهي الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكأنه لم يقع في بعض
النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص رحمه الله لا يوصف

به لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة لابد ان يكون اخص بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فيهما
مساواة ومن ثمة اي ومن اجل الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي
اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مثل ذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل
الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او نقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اعرف
من ذي اللام فلو وقع اخص منه نعتا لم يبق اخص فيحمل على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه
بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي
لبيان الجنس فاذا قيل زيد رفيقه لا يتصور بعد الابهام ولا يليق بالمضاف اكتساب التعريف من المضاف
اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن اجل
ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين
به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين ان المشار
اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحروف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة
شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه

اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف
على زيد قصد نسبة المجيء اليه بسبب المجيء الواقع في الكلام كما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته
الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فبقوله مقصود بالنسبة بل المقصود متبوعها وبقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فلم يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن
وام واما واو لان المقصود بالنسبة فيها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة لا ان يكون
كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولا تتم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد فيه لزيادة التوضيح بقوله
يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير
فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما لكونها صفة لزيد تابعة
له بتبعية المعطوف للمعطوف عليه واخريهما لكونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها وبعض
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف
العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون معطوفا الثاني على الاول
فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخلت هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري
وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف
في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا

احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة

هذا المذكور صفة المعنى يعني لفظ المذكور والمراد بقوله وهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا انه لا يكون مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا انه لا يكون كالفرع للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا في انه يكون مقصودا بالنسبة في الكلام

٨٣

من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلم يكتف بقوله تابع يتوسط الخ لدخل في مثل هذه
الصفة ونقض المصنف قال في امالي الكافية ان العاقل مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو [illegible] على
حال الوصفية وانما حسن دخول العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان
حد المعطوف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم في نظائر الحروف
المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير
ذلك فمن جعلها غير عاطفة في الصفة عاطفة في غيرها ارتكب امرا بعيدا من غير ضرورة داعية
اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل
اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كانه عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل ليظهر بذلك ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا
تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير المرفوع منفصلا مثل ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد
بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن
الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه

فان قيل قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد كما مر ان

يقال وبيان هذا انا اعم الامذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد

ولا فصل لكن على قبح والكوفيين يجوزونه بلا قبح **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض** اي الجار

حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل

ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون

اذ يكره كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات

حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مثلا ولا يكتفى

بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل

لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يرفع بسبق الاعادة العامل الاول **نحو مررت بك وبزيد** هذا المثال يبين

كزيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بين

وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي

ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حالة السعة والاختيار مذهب البصريين ويجيء عدم تركها

اضطرارا والكوفيون ترك الاعادة في حالة السعة مستدلين بالاستشهاد

فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤوا كلهم والابدال منه نحو قرأتك الجنين جمالا

من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك

والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل

وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه

او متعلق والشط قلما تاذن فيهما ليسا باجنبيين لمتبوعيهما والتفصيل بعد لعدم تحمل الفاصل

بينها وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف

فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما

بتاكيد المتصل المرفوع من حرف الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار

في المجرور ويناسب المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف في حكم المعطوف عليه**

يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى [illegible]

وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب

والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا

بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف

على رجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع حرف النداء

وهو مفقود في المعطوف واما رب شاة وسخلتها فيتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة

وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا وعلى الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكون المعطوف

في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى غيره وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف

عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء ولكونه مفردا

معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله

ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثمة** اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع** في ذاهب او النصب

او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد فهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع للمعطوف عليه

العائد اليه فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة

على الجملة ولا مانع فيه ولقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب

زيد الذباب فلا يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه يجوز لك الضمير [illegible]

وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اذ فائدتها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معنى السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب
زيد الذباب او يقدم منهما السببية الاولى الثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسبب الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واو العطف اي اوقع العطف بناء
على وجوه متعلقين بان يعطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد قال بعضهم الاظهر عندي
ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الكلمتين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما وكثير
الشارحين على ان العطف على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا والعطف اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول فذلك لدفع وهم من يتوهم ان نحو ضرب ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه لان العامل هو الاول والثاني تاكيد له فلا
العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يجريها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا وفي الحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير
المرفوع او المنصوب المجيب في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يأولها

على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا
والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع
يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي كونه منسوبا
او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره فالمراد
الا دفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو
ضرب زيد لدفع ظن السامع بتجوز كما في المنسوب نحو قتل الامير زيد قتيلا قتيلا دفعا لتوهم السامع
انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه فانه قد ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير
اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد او ضرب هو لامن بعدم
مقام ذلك كريه معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل المذكور او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس
النسبة اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه ويريد
النسبة الى البعض فيندفع هذا الوهم بذكر كلا واجمع واخواتها وكلاهما وكلتاهما واربعتهم ونحوها
فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فيفصل اخراج الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجهه واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض مواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه بتقرير امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول

أي بكرر اللفظ الأول وصلا وحقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
في حكم التكرير اللفظ وان كان بغير لفظ الاول لفظا اذ الهمزة داخلة الحاكي لفظ لانه يجوز تكرره
متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما
او فعلا او حرفا او جملة او مركبا تقييديا او غيره [illegible] ولا يبعد ان يرجع الضمير الى التاكيد اللفظي
الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالجمل ويكون للنوع [illegible] عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه
وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل بالمعجمة
[illegible] لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابتع
بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي لا يبتع من التبع وهو طول العنق
مونثة ومفرده او مجموع باليا المعجمة [illegible] ويمكن ان يستنبط مناسبة خفية بين معناها
المعني ومعناها التاكيد باعتبار الصادرة فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرها
العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة انفسهما
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث ومن بعض العرب نفساهما وعيناهما في تثنيتهما وجمع
المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث العاقل وغير العاقل من المذكر والثاني اي النفس
والعين وكذا تغليبا كالعرب [illegible] ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع
المؤكد ذكر كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهو اجمع

واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة
والجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
مفرد كان او جمعا [illegible] والاجمع لا يستعملان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل
[illegible] بلاحظ افراده مجتمعة يصير اجزاء فلا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد لكونه في التاكيد بكل
واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الشراء فيصح
تاكيده بكل [illegible] بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا حكما في حكم المجيء
فاذا اكد ضمير المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالعين والنفس مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لذلك الضمير بعد تاكيده
بمنفصل وهو انت انما وجب ذلك لانه لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني
هو نفسه [illegible] الضمير المستكن في اكرمني [illegible] زيد اكرمني نفسه التبس [illegible] التاكيد بالفاعل
ولا يقع الالتباس في هذه الصورة [illegible] وان قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيد على المنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم الالتباس وقيد بالمتصل لجواز تاكيد
المرفوع بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم الالتباس ثم قيد بالنفس والعين لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيده بمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الشبه للتاكيد بالفاعل
لان كلا واجمع [illegible] العوامل قليل بخلاف النفس والعين فانه يليه كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة [illegible]
[illegible] على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع اذا اجتمعت معه ولا ذكر [illegible]

اي ذكر الكل مع اخذيه دونه اي دون ذكر الجمع صحيح لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم وذكر
ما من شأنه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة التي نسبت
ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودا ابتداء بل نسبة ما نسب
بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا الى الخبر مثل
جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك او مررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف
بل لان المتبوع مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى
فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا [illegible] عن احد ليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة [illegible] ما نسب
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه منسوب اليه ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة لكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد
بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة
انواع بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما
في حكم فقط وبدل الاشتمال اي بدل بسبب [illegible] اشتمال احد البدلين على الاخر [illegible] البدل على
نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو [illegible] عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل سبب
عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول بدل
الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدا ذاتا لا انه يتحد مفهومهما لئلا يكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك

وزيد واحد لا وان اختلف مفهوماهما متحدا ذاتا قال الشارح الرضي والى الآن لم يظهر لي
فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل كما قاله
[illegible] الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاء اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول
وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة
له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة والفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار [illegible] صفاته [illegible]
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وخرجت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون المبدل منه جزء
من البدل ولا يكون البدل منه بناء على هذه الملابسة نحو [illegible] الى العرف [illegible] والمناقشة ان الفرق
ليس بجنس من ذلك بل هو [illegible] غير مناقشة في المثال ويمكن ان يورد [illegible]
المدرجة فانه لا مجال لهذه المناقشة فان الدرج عبارة عن مجموع الدرجات [illegible] يحمل هذا البدل
خاصة ولم [illegible] بدل الكل عن البعض [illegible] بل قيل لعدم وجوده في كلام العرب فان هذا المثال
مصنوع والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصدت اليه اي الى البدل من غير [illegible]

بينهما لا بد ان تغيظت بغيه اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين

نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفتين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءنى

رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون

المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان قيل يصح تكيد لما بدليل ما فيه من نقص الكلمة

مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم

اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل

الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو

ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا

بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فانه لا مانع فيها من ذلك اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول

فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتك علمك واعجبتنى علمى وضربتك الحمار وضربتنى

الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير الصفة احترز به عن الصفة يوضح

متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان

اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح

ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر ابن

الخطاب رضى الله عنه وعمر عطف بيان وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلى بعيد وانى

على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحل بعيره ثم استقبل

البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له

اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى

التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعير

وزوده وكساه وفصل اى فرق من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن

التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا امتنع

لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الفصل

زيد وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال

وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا

جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى ترقبه ... لان ... الانسان ... ان الطير تترقبه

واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد ان ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف

الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن التعبير به عما هو اخص من هذا

الكلام فان المفرد اذا كان عطف بيان حكمه حكم ... به لا غير واما صورة النداء ايضا فان قولك يا غلام زيد

بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلت عطف بيان ويا غلام زيد بالضم

اذا جعلت بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا لا يصح اللفظ

يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لم يعرف بعد كان تعريفه للمبنى المطلق لا ذكر

لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد

بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة

بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كالمبهمات

فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع

انزل ومشابهته له او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع

كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح

او وقع غير مركب مع غيره بلا وجه تحقق ... فنوع هذا القسم من المركبات الاضافية العددية

كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب والمعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او في تعريف المبني للجمع وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في التعريف
المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا للمقدم باعتبار وجوده لشرفه والقابه اي القاب المبني
حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون ولما كان الكوفية
فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس قال ان الحركة والسكون البنائيين لا يعبر عنهما البصريون
الا بهذه الالقاب الاربعة هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنهما لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا
كما وقع في صدر الكتاب حيث قال فالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل
مضمومة والجيم مفتوحة وحكمه اي حكم المبني اثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني
لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امراة
ومن زيد وهو اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصريحه بجرها الا
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية
بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء
الاعراب والاصل في المبني ان يكون مبنيا على السكون فلا بد عند ذلك من علة في آخرها احد منها عند البناء على الحركة فان الاصل
في البناء السكون والاخرى للحركة المعينة باسمها واختيرت وهذا الباب في المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه
متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيد المراد بمتكلم من يتكلم
والمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد كلها

الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل
ضرب غلامه زيد وبالتقديم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى
اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا واما متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على
ان ثمة مورثا فكان المتقدم ذكره معنى واما المتقدم الحكمي فانما هو في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم
ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وهذا كاين في حكم العائد الى ذلك المتقدم المعهود ... وكذا الحال في ضمير
نحو ربه رجلا وزيد ونعم رجلا وهو اي المضمر باعتبار ما قيد قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه في التلفظ غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
محتاجا الى العامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير محتاج نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى العامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلاثة
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاول اي المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال الذي هو الاصل
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
المانع من الاتصال انما يثبت ... فذلك اي الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب
المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضُربتُ على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المبني اولهما الى ضربن صيغة
الجمع المؤنث الغائب المعلوم الماضي وثانيهما الى ضُربن صيغة الجمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم

لان الضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف
هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعرضه القياس المجهول و النوع الثاني اي الضمير المنفصل انا الى هن انا نحن انت
والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احوالها
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و النوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمة
القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربنا الى ضربكن ضربه الى ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني الى انهن اي انك الى انهن و النوع الرابع اي المنصوب
المنفصل اياي اي ايانا اياك الى اياكن اياه الى اياهن وفي اياه اختلافات كثيرة والحق ان الضمير هو ايا
ولواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
و النوع الخامس على وزن مثال المتصل بالاسم وهو مثل المتصل بالحروف نحو غلامي غلامنا غلامك
الى غلامهن و لي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمير كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا وضمير ضربت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث
والجمع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في نحو
ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا
النحو يعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب كذلك فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية عشر
معنى فاذا كان كل واحد من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى وبين الثلاث الاخير علاوة ومناسبات كثيرة لا نطول الكلام

بذكرها فاما في وقوع الفعل اجاعه يعني لا المنصوب والا المجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع
فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفى
بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الحروف المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل عليها الفي عليها كما
في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر
الا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحد المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند
ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند
و في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا
او مؤنثا نحو اضرب ونضرب و للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب
والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب و في الصفة
مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا ومؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات
وليس الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر
لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل هو مبتدأ جامد في الضمير عامل في اسم الفاعل
والضمير فاعل له مستتر باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانتا فاعلين لما تغيرا الا يرى ان الياء
في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا يتغير شيء منهما اما الالف والواو
في الصفة علامتا التثنية والجمع وليستا بضمير و لا يسوغ انه لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال و ذلك التعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله

لان ما تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع
لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله
لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ
بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف
لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة
جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كما يجيء لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر فيه فلما قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لما احتيج اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس
فيه اطرادا للباب وانما قال من هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما هو
الاصل مثل اياك نعبد مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون
العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضمير بها وانما يصح ذلك لانها
جرى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة المتصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم الاظهار
بدليل قولنا الزيدون هند ضاربتهم هم نحو وروى عن الزمخشري انه ضاربه هو نحو ... لا يكون فاعلا
كما قال واختار التمثيل بصورة اللبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى

91

وإذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله به فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه
اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي الاعرف
الذي هو لوضوحه عن الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف متأخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصال المتكلم في نحو
الاعرف ولا يلحق طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو
فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني اذ شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما هو منفصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر
الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كلا التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول
فلانه يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهة
تقديم الانقص على الاعرف فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري
غائبين واعطيته اياك مثال لما يكن احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر كان
واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لان خبر كان في الاصل خبر المبتدأ ووجب
ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان العامل معنوي وجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كانه زيد قائما
وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فمن شبهه بالمفعول ان لم يكن واجب
الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة

بالمفعول **والأكثر** في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر **لولا أنت**
إلى آخره يعني لولا أنت لولا أنتما لولا أنتم إلى آخره لولا هو لولا هما لولا هم إلى آخره لولا أنا لولا نحن إلى آخره
وكان الأوفق بما سبق أن يقول لولا أنا إلى آخره لأن الأصل [illegible] الاستدلال تنبيها على أنه ليس بضروري
وكذلك الأكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا **نحو عسيت إلى آخره**
وجاء في بعض اللغات **لولاك وعساك إلى آخرهما** فذهب الأخفش إلى أن الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع
موقع المرفوع فإن الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما أنا كأنت فأنت في هذا المقام مع أنه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور فذهب سيبويه إلى أن لولا في هذا المقام حرف الجر والكاف ضمير مجرور واقع
موقعه فالأخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه وأما عساك فذهب الأخفش إلى أنه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه إلى أن عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا أيضا الأخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل
ونون الوقاية مع الياء أي ياء المتكلم **لازمة في الماضي** إذا لحقت تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي أخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني **و** كذلك نون الوقاية لازمة **في المضارع**
لكن لا مطلقا بل حال كونه **عريا عن نون الإعراب** أعني النون التي هي الإعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع أيضا عن تلك
الكسرة بخلاف كسرة تضربين لأن الوسط [illegible] لم تكن الآخر [illegible] **وأنت**
مع النون الإعرابية الكائنة **في** آخر المضارع **ولدن وإن وأخواتها** يعني أن وكأن ولكن وليت ولعل
مخير بين الإتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون [illegible] وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات [illegible] في المخرج [illegible]
ويختار لحوق نون الوقاية **في ليت** من بين أخواتها لعدم [illegible]
من وعن وقد وقط [illegible] محافظة على السكون اللازم الذي هو الأصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسها أي عكس ليت **لعل** في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف **ويتوسط بين المبتدأ**

والخبر قبل العوامل اللفظية نحو زيد هو القائم **وبعدها** أي بعد العوامل نحو كان زيد هو القائم **صيغة مرفوع**
وإنما قال صيغة مرفوع لأن كونه ضميرا مختلف فيه **منفصل مطابق للمبتدأ** إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة **يسمى** هذا المرفوع **فصلا** لأنه المتوسط **ليفصل** أي يميز هذا المرفوع
بين كونه أي كون الخبر **نعتا وخبرا** فيما يصلح له [illegible]
وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالمرتفع صورة اللبس **وشرطه** أي شرط الفصل في هذا الموضع **أن يكون**
الخبر معرفة لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيها **أو أفعل من كذا** لأنه في حكم المعرفة لامتناع اللام **مثل كان زيد**
هو أفضل من عمرو واقتصر على مثال أفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما **ولا موضع له** أي للفصل من الإعراب **عند الخليل** لأنه عنده حرف على صيغة
الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا تقتضي فيه للإعراب والعامل لكن الخليل استبعد إلغاء الاسم فذهب إلى حرفيته **وبعض**
العرب يجعله مبتدأ أي يحكم بأنه مبتدأ وإلا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر **وما بعده**
خبره فيقول خبره ما بعده على أنه خبر والجملة حال أو مستقبل عطفا على [illegible]
من العرب [illegible] برفع ما بعده [illegible] وفي بعض النسخ التي مبتدأ
ما بعده خبره بدون الواو [illegible] **ويتقدم قبل الجملة** [illegible]
الضمير على مرجع غير معهود [illegible] من الكلام [illegible]
المفهوم [illegible] قبل الجملة [illegible] قبل الجملة [illegible] من الكلام **ضمير**
غائب يسمى ضمير الشأن إذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لأن الضمير راجع إليه **وضمير القصة** إذا كان
مؤنثا [illegible] إذا كان العمدة [illegible] **يفسر** ذلك الضمير الغائب **بالجملة**
المذكورة **بعده** أي بعد الضمير من الجنس المذكور والظاهر أن قوله يسمى ضمير الشأن والقصة جملة معترضة
بيان [illegible] في بيان القاعدة [illegible] في هذا الحكم [illegible]

اولاً وايضاً يجوز استعماله قوله يفسر بالجملة بعده فيحتاج لوجوب التقديم على ما ذكرنا لا ستقض القاعدة
بقولون الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبر عنه فانه يفسد ضمير غائب
تقدم قبل الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لم يخرج عن الابهام بل انما يرتفع
بجملة زيد قائم كما يجيء ويسمى ضمير الشأن او القصة متصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصح لاستتار الضمير
كان مستترا والا يكون بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه
زيد قائم للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لانه ليس نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
مع ضعف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فكونه على صورة الفضلة
واما ضعفه فلانه حذف ضمير ... الخبر ان الخبر ... مستقل ... من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذف ضمير الشأن فيها
مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والدلالة قد خففت وانه
لتعلق بالتقدير الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من ان المكسورة فرأوا احراها بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن
لئلا يلزم مزية ان المكسورة عليها مع انه احرى بها ولم يجوزوا اظهاره لئلا ... التخفيف
المطلوب هكذا ... حذف ... مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء
الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في الكتاب بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع لكل
واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية

لا حسية ومنه ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف
كما مر وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر وقدم
ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الاتية الباقية فصله عن المبتدأ وقوله ذلك
ما عطف على مقيد كل واحد منها بحال خبر له وجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال حالة الرفع
والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل
في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يجئ منها الا وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر وقيل ان بناءها
وقيل هي الاصل ولم يقل باصالتها قدمنا على سائرها لعرفيتها وذي بقلب الالف ياء وته وذه
بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي لمثنى المؤنث
تان في الرفع وتين في النصب والجر والبنية من لغات الاتية لكثرة دورها على الالسنة وتوهم
بعضهم اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للمثنى المرفوع وذين وتين للمثنى المنصوب والمجرور
وقد جاءا على صورة المعرب اتفاقا لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اي جمع ذلك
المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا تكتب بالياء
ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها من قبيل اللحوق والعروض بعد اصالتها حرف
التنبيه هي كلمة ها فهي ليست في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل
لفظه كما يجيء التنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها
ابدا واخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو كاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لا امتناع الظاهر موقعها فلو كانت

اسما

اسما لم يمنع ذلك على ضربه وبله وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة والسابع خطاب الاثنين فجعلت الحروف مفروضة لخمس من انواع الخطاب لتغاير يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة لوجود الخمس لاشتراك التثنية والانفراد من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين وعلى هذا القياس ذانك ونحوه اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت الى ذانكن وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تلك الى تلكن وتيك الى تيكن وتينك الى تانك الى تينكن وتانك واوليك بالمد واوليك بالقصر الى اولئكن واوليكن واما ذينك فعند اربع الزمخشري والملك وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء ويقال للقريب ذا وللبعيد ذلك وللمتوسط ذاك لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحال الى غيره فقال يقال ذلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخريين مشددتين او ذالك باللام او هذه الكلمات الاربع مثل ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى المذكور سابقا اي تانك وذانك مخففتين واولالك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب يكون للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء بتشديد النون وهو الاكثر وجاز كسرها ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة اي لا يستعمل في غير المكان الا على سبيل التشبيه واما ما عداها من كلمات الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبني في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني

لا يكون جزءا تاما الا بكونه جزءا تمييزا اولا يصير جزءا تاما الا كالجزء من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما قيل كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا يكن الجزء تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها العرفي لا الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فعرفنا اي معرفة الصلة موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معنى الاصطلاحي لكان هذا العائد مستدركا لانه لا تخرج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية والقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على ضمير عائد اليه فلا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها فلا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الايضاح نحو مثل اذ وحيث وما كانت الصلة بعينها الا مما يجب للعموم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون الا جملة خبرية والعائد لازم من ان يكون ضميرا او غيره والاصل كان الضمير لزم من ان يكون للموصول او غيره والواجب ان يكون ضمير الموصول فيها يجوز وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير له لا لغيره اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة في صورة اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والتشبيه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر والاولى بالقصر على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللذين بالياء لجمع المذكر واللاتي بالهمزة والياء واللائي بالهمزة المكسورة فقط واللاتي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء الوصل مجرى الوقف

ومعنى انحلال المركب ان يحذف الادوات الدالة على ارتباط احدهما بالآخر كحذف الضمير من قولنا زيد هو العالم فاذا حذف الضمير الدال على الارتباط بقي زيد جزءا اوليا تاما لا يحتاج لكونه جزءا الى انضمام امر آخر وكذلك العالم بخلاف الموصول فانا اذا حذفنا الضمير الدال على الارتباط من مثل قولنا الذي ضربته هو قائم لا يكون الموصول وحده جزءا اوليا تاما بل يحتاج لكونه جزءا تاما الى انضمام الصلة اليه بل جزءا مطلقا لانه لا يكون جزءا تاما والصلة جزء من المركب يكون الموصول وحده جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

لجمع المذكر واللائي لجمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء اللات

اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة علامة وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء وما بمعنى الذي فيما لا يعقل

غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل

ويستوي فيهما المفرد والمثنى والجمع والمؤنث وأيّ بمعنى الذي نحو اضرب أيهم في الدار اي اضرب

الذي في الدار وأيّة بمعنى التي نحو اضرب أيتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة

الى بني طي لا مختصر بجميعها موصولة بالفتح بمعنى الذي او التي قال الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي

وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت والتي طويت وذا بعد ما الكائنة للاستفهام بحرفه

اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي والمثنى والمجموع والعائد المفعول

اي عائد الذي الى الموصول الا بد اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذ لم يمنع مانع الا يقصد الا اذا كان

فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة

وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما

قيل في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية

بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به تبين من تذكر كثيرا من مسائل النحو والتدقيق النظر فيها حتى

يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح او في اي اسم يمتنع فاراد المصنف هذه الاشارة الى الباب

فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء من جملة بالذي اي باستعمال الذي او التي والالف

واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها

في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة

الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه

عن الضمير خبرا نصب على الحال او تضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا

ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة

متعلق بكان يعني ... في الجملة الاولى

عن زيد من ضربت زيدا بالذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه

في صدر الجملة الثانية الذي ضربته زيد والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت

ضميرا للذي ثم اخرت المخبر عنه زيدا وجعلته خبرا فقلت الذي ضربته زيد وكذا الالف واللام اي مثله

الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صدر الالف واللام

لا يكون الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول

من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمن الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس

وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل والمفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا

او بشرط ان لا يكون في اوله ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف

وحروف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم

يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع

عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخيره الى آخر الكلام خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي ومن اجل انه ان تعذر

امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون خبر الشأن مخبرا عنه لامتناع تقديم

المجمل بالذي وتاخير مخبر عنه خبرا لان ضمير الشأن يجب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة

وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل فانه

بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فقال الذي ضربته

زيد العاقل وكذلك في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب

ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يلزم ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار

عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة

فلا يجوز ان يقع ضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع الضمير المستحق لغيرها

ليصح متعلق بشرط من فحوى الكلام

الا الغير يعني انه لا يستاج لتصدير الذي لا يستلزم ذلك عود الضمير اليها فيجوز ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع الاسم المشتغل عليه اي بعد ضمير المستحق لغيرها نحو قولك الذي زيد ضربت غلامه فلا يصح الحكم
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد
وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء نكرة عند
ابي علي والشيء المعرفة عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا هي او نعم الشيء هي وصفة نحو اضرب ضربا
ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كما اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربته وشرطية نحو من تضرب اضربه وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاء الا قد اكرمته الا ان التامة
والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في مجيئها الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فاي للموصول نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل يقع صفة
اتفاقا في نحو جاءني رجل اي رجل التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن استفهامية
الى الصفة وهي اي الكلمات اي واية معربة بالاتفاق وحدها اي لا ايتهما كما في الاعراب غير جار في الموصولات
الا على لغة في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانها التزم فيها الاضافة الى المفرد التي
هي من خواص الاسم المتمكن [illegible] وحيث واذ واذا الا ان كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله

ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا قرئ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة حذف
صدر صلتها لتأكد شبهها بالحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما يحذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه لم يستثن الموصوفة ايها
بايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في شرح الهادي ان كل ما يقع صفة للمعرفة فهو
مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فجوابه ما بعده خبره وبالكسر
ح جوابه رفع اي صنعت نحو ضرب زيد بالحذف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان
ماذا يجعل كلها بمعنى اي شيء والثانية ان معناها اي شيء وذا زائدة والظاهر ان ... فان معنى قولهم
انها بكلمتها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكونه كلمة واحدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء
ح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على انه
خبر مبتدأ محذوف [illegible] المطابقة بين السؤال والجواب ومنها اسماء الافعال وهي كل
اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذي هو من اقسام المبني الاصل وبنيت لكونها شابهة مبني الاصل في
قيل ان أف بمعنى اتضجر وأوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت والتعبير بالمضارع الحالي لان المعنى
على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى
الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في لغة الحجاز وبكسرها في لغة بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد
مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلم
واشكالها ليست بافعال مع ان تأديتها معاني الافعال انها لم تتصرف وهي ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال

وانما التعريف ... انها موضوعة لجميع الافعال حال ان يكون رويد موضوعا للحدث مثلا اسم للفظ
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل الملفاه بشرط ان [illegible] او التكلم ربما
يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمع اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر
او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل لفظة
تسير نقضا على التعريف **وفعال** اي ما يوازن فعال بالكسر **بمعنى الامر** المشتق **من الثلاثي المجرد**
قياس اي يجوز اشتقاقه من كل فعل الثلاثي وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد هو سماعي هذا الكلام
او قياسي **كنزال بمعنى انزل** قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
في قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واتفق الرجل
فاتفقوا على انه لم يأت الا من الثلاثي **وفعال** حال كونه **مصدرا معرفة كفجار** بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح
الرضي هو علم ما قيل مصدر معرف مؤنث ولا يبعد [illegible] الا ان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه
و حال كونه **صفة** للمؤنث **مثل يا فساق** بمعنى يا فاسقة **مبني** اي كل واحد من القسمين الاخيرين
مبني **لمشابهته** اي لمشابهة فعال بمعنى الامر **عدلا ووزنا** اما وزنه فظاهر واما عدله فلما ذهب
اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الشرعي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى انه لو كان اسم الفعل
معدولا عن الفاظ الفعل لشيء لا دليل لهم عليه كيف [illegible] معدول من شيء ان لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل من اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
و فعال حال كونه **علما للاعيان** اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج [illegible] وانما قال [illegible] للاعيان وقوله **مؤنثا** صفة علما وذكر الشيء [illegible] له

لم يقع الا كذلك **كقطام** علما للمؤنث **وغلاب** كذلك **مبني في** استعمال اهل **الحجاز** لمشابهته فعال
بمعنى الامر عدلا ووزنا **ومعرب في** استعمال **بني تميم الا ما كان اخره راء** اي الا في فعال علما يكون
في اخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يحكمون باعراب الكل **نحو حضار** على الكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف لان سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
والاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما مقصودة الدلالة على المعاني ولزمت
المصدرية و[illegible] اسم الفعل او لم يلزم مصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه
حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير مقصودة بل بالطبع على ما كانت عليه
حين كونها اصواتا سازجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند
عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي او المتوجع كاوه وحينئذ لا تقصد ان تحكم عليه
لشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بما يصدر من نفسه [illegible] شيء
كما اذا قلت غاق حاكيا لصوت [illegible] من نفسه وح لا تقصد ان تحكم عليه او به ومنها
ما يصوت به للحيوانات [illegible] او دعاء او غيرها لا كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لا تقصد ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام الثلاثة غير المنقولة [illegible] مبنيا لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق
عند حكاية الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية
عنها والمراد بالاصوات هاهنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وعلى هذا الاصوات
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجرى [illegible] واعطاء حكمها وبينها وبين الجمل
[illegible] ما لا تركيب فيه [illegible] بهذا الاسم **كل لفظ** انما قال لفظا ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها

كما عرفت حكى به صوت اى حدث عليه الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثالث من الصوت
الغير المنقول او صوت به للبهائم يعنى يهتف اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا بها لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما صوت للطير بل لبعض
افراد الانسان ايضا كالى نخ والعيث واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة
البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير فيه للثالث
لكن هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقتين بالاسماء المبنية كما ذكره ذلك القسم كذلك
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره والمركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم مركب حاصل من تركيب الكلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعليين او حرفيين
او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا
حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة
لكن فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الكلمات المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط
شرا لان بين جزئ كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
عن الحد لانه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه اخص
يخرج منها هذه النسبة احسن من حذف القيد ثم الاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة يفهم
من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة
التعلقية التى تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه
مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا كما ان تركيب احد شطرى جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير قرينة

فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا هو حرف عطف او غيره
بنيا اى الجزءان الاول لوقوع الاخر فى وسط الكلمة التى ليس محل للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة
ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثالث عشر الى تاسع عشر واخواته كاحد
عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزئيه
العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان ثاني فيما يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثلها من المركبات ولا يتيسر لهم لا من مجموع الجزئين لانه صيغة فاعل
حروفها باجمعها فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء
مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى
عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء الاول بل يبنى الثاني فقط لتضمنه حرفا ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف لسقوط النون فيه اى وان لم يتضمن الثاني حرفا فاعرب الثاني مع منع
صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول لتوسطه المانع من الاعراب وجاء الفتح
لانه اخف فى الفتح اى اعرب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول وانما هو فى افصح اللغات وفيه لغات

الاخر بان احدهما اعراب الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والاخر بناء
الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني وهو الثاني ومنها **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر
عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيداً والمراد بها هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري وليس كلما يكنى به بل بعض ما يكنى
بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذا لا
يفيد بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلاً فلذلك اعرض
عن تعريفها مطلقاً وشرع في ذلك البعض المعين فقال الكنايات **كم** وبناؤه لكونها موضوعة وضع
الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها **وكذا** وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون **للعدد** والكناية عنه وجاء الكناية عن غير العدد ايضاً يقال جئت
يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره **وكيت وذيت للحديث** اي الكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيتا لان كل واحدة منهما كلمة واحدة واقعة موقع الجملة المرجوحة من حيث هي لا تستحق اعراباً ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلام قبل التركيب
ومن الكنايات كائن وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كانت في الاصل معرباً لكنه انمحى عن كل
من الجزئين معناه الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نوناً
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرقتها في البناء من اخواتها فلذلك لم يذكره
المصنف معها **فكم الاستفهامية** المتضمنة معنى الاستفهام **مميزها** الذي يرفع الابهام
عن جنس المسؤول عنه **منصوب** على التمييز **مفرد** لانها لما كانت للعدد وسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك

لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكماً **وكم الخبرية مميزها مجرور** بالاضافة **مفرد** تارة **ومجموع**
تارة اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال لك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفرداً
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعاً لان العدد الكثير فيه ما يستدل به على كثرة صريحاً ولما كان
هذا ليس فيه التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها **وتدخل**
من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال النجم
الرضي هو في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما
مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجروراً بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية
وخبرية **ولهما** اي لكم استفهامية كانت او خبرية **صدر الكلام** لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضاً يدل
على انشاء التكثير وهو نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر **وكلاهما** ولو قال
وكلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية وهو على تاويل كلا هذين النوعين من
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما **يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً** فتربيتها موقع
كل منها بقوله **فكل** اي كل واحدة من كم الاستفهامية والخبرية يكون **بعده فعل او شبهه**
لفظاً او تقديراً **غير مشتغل عنه بضميره** او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان
منصوباً معمولاً على حسبه اي على حسب عمل ذلك الفعل وشبهه لا يكون الا بحسب المميز وذلك لانك
تقول كم يوماً ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلاً
ضربت في المفعول به وكم ضرباً ضربت في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية

مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذ جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان الفعل بعده مقدر
غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وانما جعلناه من قبيل ما لم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو
من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما كان قبلها اي قبل واحدة من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبل حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليها
مع ان لها صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعفه فجوز تقديم الجار عليها فلانه يجعل
اسما كانا او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا وان لم يكن بعده الفعل وما تقدم
فعل وشبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بان يكون مجردا عن العوامل اللفظية
فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه
يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدأ
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا
داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل تحت قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام العامل
الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اسماء مثل كم في تلك الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها
وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذما مختصة بالشرط
وكيف وايان مختصة بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاولى
نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما

الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتيني
فهو مكرم وما تفعلوا انفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما يصح لازم الظرفية
من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجز كلا نحو من اين فلا بد من كونه منصوبا
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتدائية قال الشارح
الرضي وانا لم اعثر بهذا على شاهد من الكلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام
على مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان
عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اذا اي وقت كان مجيئك فاي وقت
على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم حذف التمييز بعضها يعني فيها احتمل الاستفهام
والخبر وذكر الخبر وحذفه تقديرا او جـ هكذا في اكثر من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم
عن اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة
في احدها رفع بالابتداء والاخران نصب على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما
سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب الكثيرة وجوه النصب لا يخفى ان هذا اليقين باسبق
اعرابكم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها المخرجة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية

ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف تمييزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان اللايق تأخيرها عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما لنسبية الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير وابيت للفرزدق من بحر الكامل تمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها انفس من الحلب لا تنقطع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكرها وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التحكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها بتسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة فيها واذا نصبتها واذا خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك وخبرية عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دنانير مالك فكم في هذا المثال مرفوع

على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او خبر به فالظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضربات اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال منصوب على الظرفية او المصدرية او الفرق بين المعنيين ان كان المصدر النوع واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الا انما الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظا المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فهو حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسبة العرب مع التنوين معربة غير مبني وسبب بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة انها لما كانت غاية الكلام كانت ما اضيف اليه فلما حذف صارت غاية ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه وانما بنيت على الضم لجبر النقيصة كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسرح قطعها نحو تحت وفوق وقدام وخلف ووراء والبقاء ما بينها باجماعها يجري في هذه الظروف فعلى قلة التنوين من المضاف اليه فنصب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما سوى الاعراب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما يبنى منها وقال بعضهم انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فهي كنت قبلا فيها وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير وحذف المضاف اليه وبني على الضم وان لم يكن غير من الظرف لشبهه بالغايات في الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف وحسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل

للزمان ولازمت الاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر لما سبق لكن قد جاء
في الشعر مفردا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا فيه مضاف الى حيث وهو سهيل مفردا
ترى اذا ما فرد مكان سهيل طالعا اخره بحيث يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت حيث مع لزوم
الاضافة لانها حالة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة
فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
بالمضاف اليه فبنيت كبنائها ومع الاضافة الى المفرد يجوز بعضهم ترك البناء لان الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اي اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل ولكنها
دخلت على الماضي وذلك لان الاصل في ... ان تكون لزمان ... المستقبل لتحقيقه ... بينهما وقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقد ذكره اذا الشرطية ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع
علام الغيوب بالامور المترقبة وقد استعملت للماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحين اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على الاخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها
اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوزوا الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم تأصلها في الشرط مثل اذا وان وقد تكون اي اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجأه الامر مفاجأة من قولهم فجأة فجاءة بالضم والمد اذا فجئه وانه لا شرط فيها
فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ بعدها
وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير

نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او حاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه
معنى المفاجأة وهو فعل لا يظهر فقد استغنى عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه ولكنها
في السببية فان مفاجأة السبع سببية عن الخروج وقيل الاولى في التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت في اصل المعنى خرجت ففاجأة زمان وقوف السبع كما هو مذهب
الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله
وقف السبع ومكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والاول اولى اذ ظرفية بل يصير اسما بل اظرف
عندنا فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه الا السبع وقد يكون ... ثابت
اذا من السبع اي وقت احتراز السبع وقد بينا ... اسم للحجة من معنى الظرفية في نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت الاشارة ومنها اي الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها
لما مر في حيث او لكونها في وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم وتقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو
خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكره المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا
اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين تكن
واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف والحال بمعنى
متى ومنها متى للزمان فيهما في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان القيام زيد وايان يوم قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص
بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف للحال استفهاما

اى حال شرع وصفة فالمراد بالحال صفة الشىء لا الزمان الحالى كما يتوهم بعض الشراح حيث قال
صاحب المفصل وكيف جاء بمجرد الظرف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى
هو وتستعمل للشرط بمعنى ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اى على اى حال
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع
بالخبرية نحو وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهى فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت
راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بناء لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وتكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول المدة زمان فعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول
زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد
لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المقدم او حكما نحو ما رايته مذ الليالى الثلاث [illegible] فيهما
اى فى اول مدة عدم رؤيتي هذه الليالى فان لم يلاحظ هذه الليالى امرا واحدا لا يحكم عليهما
باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا كالجزء او شيا فالمثنى والمجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المذكور او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى
فيلحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل
الوقت المجهول اول مدة فعل لا ان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يبقى منه شىء
نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء المدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدها المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب
على هذه الصورة متعددة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ

ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر الجملة فيقدر بعدها زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حملها بعدها عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك
زمان ذهابك مذ ذهابك زمان انك [illegible] وعلى هذا القياس فيما بقى وهما اى كل واحد من مذ ومنذ حينئذ
مبتدا وهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعدهما
اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدا فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما
اذا كانا مبتدا وخبرا فهما اسمان صريحا لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد
بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما تقعان ظرفا فى تركيبهم ومنها اى من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام بضم الدال وسكون النون ولدن بازاء لدن بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولدا بفتح اللام وضم الدال
وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال
المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد
او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب
فى بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها للنون بنون التنوين فى مثل [illegible]
زيد ولد للا يحذف منها [illegible] وكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط بفتح
القاف وضم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاتها وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الاسم [illegible] وقد
فهذه خمس لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى [illegible]

شرط ان يستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف
وبناء المشددة لمشابهتها اختها المخففة وقيل حملا على اختها عوض وهو عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل
المنفي فيه وقوع الشيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء العوض
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر العائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة على الفتح المخفف نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ
قد قرئ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب والاكتساب المضاف
الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة تقول قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم زيد وقيامي مثل انك تقوم لمشابهتها المبهم والظروف المضافة الى الجملة نحو اذا
وحيث وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونها اسمين
مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام
الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي ليستعمل في شيء بعينه اي بذات المعينة
المعلومة المعهودة اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
فقطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فعلم ان ما وضع بشيء شامل للمعرفة والنكرة
وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة

للمتكلم المخاطب

شخصية باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي
عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة
للوضع لا انه موضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية
كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما
اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم
الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم المعهود كان هذا
وضعا عاما لان تصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص
للام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يرد عليه ما دخله
اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدلا من اللام فانه
ما دخله قسما آخر من المعارف او المعرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم

صح الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف البتة فكان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه
المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنا يعني
اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات والمعنى
المضاف الى احدها بعين ظاهر والمعرف باللام والنداء استغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف
وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو لقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين
بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع منهم فكان المستعملين وضعوا
له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء معين بعينه غير متناول غير
ذلك الشيء باستعماله واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى ثابتا ولا بد ضع احد
لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعني
اقلها التباسا على المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر
المخاطب فانه يتطرق فيه الالتباس في المتكلم الا نادرا اذ اذا قلت انا لم يلتبس بغيره
واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون

المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه
ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت
التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المذهب
فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اى لا باعتبار دلالته المعينة المعهودة من حيث
هو كذلك فقوله ما وضع لشيء يشمل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها
بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
مفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها كمية
الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد منها او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم
والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت مفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين بكم هما
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظي الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عددا عند بعض الحساب [illegible]
من هذه الجهة ان لفظ النكرة هو الموضوع لما من غير اعتبار من هذا لا ينتقض التعريف بنحو رجل ورجلين
ورجال ومئة ومئين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء العدد
التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق التاء او التثنية كواحدة واثنتان وبين ثلث الى تسع او بالتثنية
كمائتين والفين او بالجمع كثلاثون واخواته وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلاث مائة او امتزاجيا كاحد عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف تستعمل في الاعداد

مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة او معطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان
وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلاثة الى عشرة بالتاء الحاقا للمذكر
بالتاء تأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلاث الى عشر بدونها بجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر لان المذكر اسبق وتقول لما جاوز
عشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة
في المؤنث على القياس بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وتغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلاثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا ثلاث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو
ثلاث عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع
تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فجار على التذكير في ثلاثة عشر
والتاء في ثنتا بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا اكتفى بها في جبر من التأنيث
واما في اثنتا وان كانت للتأنيث الا انها حذفت عن ثنتا واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لا في
تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وحصول الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم
تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة نحو احدى عشرة الى تسع عشرة مع الفتح
في احدى عشرة واثنتا عشرة وعشر ونحو ثلاث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهو
اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر العين لانه منقصر بالعطف
على عشرين منتصر على بعقولية الفرد وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى التسعين فيهما اي المذكر والمؤنث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون
في المذكر احدى وعشرون في المؤنث وفي غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان العطف والمعطوف

عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ متقدم بينه فلذلك لم يقل وجيء في قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خص لها بابا فقال ثم بالعطف اي بعطف تلك العقود على الزائد عليها كما
ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
وثنتان وعشرون في المؤنث ثلاثة وعشرون في المذكر وثلاث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين اي المذكر
بالى تسع وتسعين ثم تقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف مما يتفرع عليهما
بالعطف اي بعطف الزائد عليه او عطفه على الزائد حال كون الزائد واقعا على صيغة ما تقدم
من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان واثنتان وثنتان ومائة
وثلاثة رجال او ثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان رجلين واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون
رجلا او ثلاث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا
الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر
ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر
وجاء اسكانها اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء
بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا انه
يسوغ ذلك فيه لكونه مركبا فرجح لزيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي
ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلاثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما صرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثلاث الى العشر مخفوض ومجموع

باضافة العدد اليه ... الجر مجموعا لفظا ... مميز الاكثر ... اسم جمع ... ثلاثة رهط ... العشرة

ويجمع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط وانما كان مخفوضا لانه اكثر استعمالا فاوثر فيه الجر
بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون وانما كان مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة
الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم يجعلون مائة حينئذ واخواتها وكان قياسها
ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق
الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة
الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم
اضافة النون منها لانها في صورة نون الجمع ولا حذفها لانها ليست هي في الحقيقة نون الجمع وما عداها
لانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه
كان غير العدد لم يعترض امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جرد
نحو ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لبعد مائة بالتاء امرأة واما افراده فلانه
لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف وتثنيتهما
وجمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها
في العدد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال
مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد اما كونه مخفوضا فلما مر والخفض اصل الاعداد
مميزها على طبق مميزها لكثرة الاحاد وفي جانب العقد من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة
منها فغير مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان يكون

١٠٧

المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن الذكر فوجهان اي فيجوز في
العدد وجهان التذكير والتأنيث فاذا شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة والاثنين
والاثنتين وثنتان بمميز فلا يؤتى للواحد مع مميزه فلا يقال واحد رجل ولا للاثنين مع مميزه فلا يقال
اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرح
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكرهما معهما
الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة والتثنية عنهما اي عن الواحد ان كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والواحدة
ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرها استغنى عن التمييز فان قلت هب انه يغني
نعم ان مميز الواحد يغني عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك لانه اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم يجوز
ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر
فيما لم يعتبر الجمعية فيما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
لا مميز لواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة الخاصة القابلة
للحوق علامة الافرادية اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر
مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى
عن ذكر الاثنين على حدة فاختار دون الحروف الملحقة التي هي تحقق عند ذكرهما واشتغلا ان رجلان
اخص من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادة اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود
اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص التصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد
فان افادة التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المعدود

اى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا

انقص منه بواحد الثالث في المذكر فهو الثالث بمعنى القول وهو كذا المقول انا هو باعتبار

تصييره الواحد اثنين والنصابه اليه فيكون بمعنى ثلاث الواحد مصيره بانضمامه الى الاثنين وانما

ابتدا من الثالث اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثالثة في المؤنث

على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اى لا تقول غير

ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مركبات لا يتيسر

اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اى مشتقة من المتعدد من غير اعتبار

معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية

في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان

على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي

عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذا الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع

عشر والتاسعة عشرة والعلم انه حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء

الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العشرة وكذا

في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث عشر فتؤنث الاسمين في المركب للمؤنث

كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث

فيه نحو ثلثة عشر جاز فانه للجمع وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون

ومن ثمه اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله واختلافهما فيه ومن ثمه

قيل في الاول اى في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص

بدرجة اى مصيرهما الى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة

وقيل في الثاني في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة

الى عدد يساوى عدده اى يكون فوقه الا ان قصد لكن للاستعمال باعتباره وعدم في المرتبة الثالثة او الرابعة

او الخامسة ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول

في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد

من احد عشر نحو جزء بعشرة وهكذا بناه على الاعتبار الثاني وهو اعتبار حاله خاصة لان الاعتبار

الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في هذا المعنى حادى احد عشر بحذف

الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة

عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان

لوجود موجب البناء فيهما وهو المركب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار

بحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث

وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اى ملفوظا كانت تلك العلامة

حقيقة كامرأة وناقة وغرفة وحكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا

لا يظهر التاء في التصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ

كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بخلاف المؤنث

اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التأنيث التاء والالف حال كونها

مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها

للتأنيث وليس كذلك لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اى المؤنث

حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه اى في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة

رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر

من الحيوان بلا تأنيث مسندا الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في اللفظ حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث
حقيقي في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان التاء كأنها
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يؤت بمثال للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوله
اذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا
فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان
مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق التاء وتركه ولهذا اشار بقوله وانت
وظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا
واستفيد منه الحاق التاء الحاق لفظي من الاختيار بخلاف المضمر اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل
بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولكن لا يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا فلا
يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل كما احتاج استثناه لان الحكم جميع في صورة الفصل
ايضا الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة
وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره في الحاق التاء وضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر
السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير
المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء

الرجال

الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جمع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما
فان ضميره الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن
في المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني
الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث
وكونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما
في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل
في التكسير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث في الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء الحق على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن يجري مجرى غير العقلاء المثنى ما الحق آخره اي آخر مفرده
بتقدير المضاف او قد لا يحتاج قوله ونون مكسورة فيكون لا مع لاحق والا لا يصدق التعريف الا
على مثل مسلمين من مسلمان ومسلمين كالا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد يستغنى عن هذه التكلفات
الف حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليتميز
عن صيغة الجمع ولم ينعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوض عن الحركة والتنوين
مكسورة كما هو الاصل في التقاء الساكنين في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة
النون ليدل ذلك الحرف او اللاحق وحده او مع الملحق ولا بأس باشتماله على لحوق النون
وعدم دلالة الملحق فيها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذ الدال اعم من ان ... على شيء صح اسناد الدلالة
الى هذه الامور الثلاثة والتغليب غاية في الباب ان يكون دلالتها بواسطة تعدد الامرين على ان مع
اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كونه ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده

باعتبار دخولهما تحت جنس الموضوع له بوضع واحد للمشترك بينهما ولو اريد بقوله مثلا ما يماثله
في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وفي قوله لفظه اشارة الى انه الحق حذف الاسم
المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض
بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب
والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك
يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان تجعل الام مسماة باسم الاب
ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يجعل الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسا
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسا
فيثنى باعتباره قلت لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية المجرد المشترك
اللفظي بينهما وجواز ذلك اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية العلم
المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف الاسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي
ان لا يذكر في التعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحق علامة التثنية
في بعض المواد مما يتطرق التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لانه حكم
ما وراءه يعلم من التعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة

لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كانت الفه
منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالدوان في الى الكاتب وصرفي
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي غير ما في اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي مجاوزة ما فوقه حيث لم يرد فيه لكان الثقل
والا وان لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وقد
وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء فالالف مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل الياء حقيقة او حكما وتخفيفا
فيما اذا دخل على ثلثة احرف وفي الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية الظاهر انها باقية ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراءان بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة والتنسك
من قرء قراءة اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة اي همزة
الممدود منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرى بالفين احدهما للمد في حمراء والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف
ثقيل من جنس الالف فيلزم ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو قريب الى الهمزة في الثقل
لتعاقبهما في قلب الواو همزة في مثل اقتت اصله وقتت قلبت الواو همزة فصار اقتت واجوه
اصله وجوه قلبت الواو همزة فصار اجوه وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني
قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء ككساء ورداء فان اصلهما
كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة
في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتها

همزة قرّاء فثبت في الصورتين كما في قرّاؤ **وثانيهما** قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة
في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة فانقلبت مثلها واوا في رجه الشريعية اذ اللازم
من هذه العبارة **انه لا يجوز** ان يقال في دلو الادلاء بالهمزة او دلوان بالواو **لكن** المشهود
دلوان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا الاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكن قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح والكتاب فما وجدنا فيها
اثرا مما حكم باستشهاده غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل
ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء **ويحذف نونه** اي نون التثنية **للاضافة**
اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة والانقطاع والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فتنافيا **وحذفت تاء التانيث** التي قياسها ان لا يحذف
من اخر المثنى كشجرتان وتمرتان **في خصيان والية** على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا وجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد
اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث
لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما لغة في خصية والية وان كانتا اقل
استعمالا منها ولما تم حذف المثنى قاعدة مستمرة التي في بيانه بالفعل المضارع المفيد
للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل **على جملة احاد مقصودة**
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف مفرده** اي بحروف هي مادة مفرده
الذي هو الدال على واحد من تلك الاحاد حال تلك الحروف متلبسة **بتغيير ما** بحسب

الصورة بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله
بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير
ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر
الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى
وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها
وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض العدد كثلثة وعشرة
وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فانه قصد بها نفس الجنس
لا الافراد وبقوله مقصودة فانه قصد بها الافراد استعمالا وبقوله بحروف مفرده خرجت
وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء الجموع والعدد **فنحو تمر** مما هو الفارق بينه
وبين واحده التاء **ونحو ركب** مما هو اسم **ليس بجمع على الاصح** بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كما لو ح وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فانه قيل الكلم لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو جنس فيقال ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام
كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح هو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع
الجمع التي لها احاد من تركيبها كصحب ونفر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الا
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق **ونحو فلك** مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة **جمع** لصدق حده عليه فان التغيير
المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا
ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد **وهو** اي الجموع **نوعان صحيح ومكسر فالصحيح**

اي الجمع المصحح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره
اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالتي النصب
والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع خلو مفتوحة للفتحة لثقل الواو
والكسرة لبدل ذلك الحرف او اللاحق فقط اصح الحرف على ان مهما اي مع مفرده الواحد
من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فاقيل اسم التفضيل
من حيث ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد فيا بين اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افرس الخيل واعلم من الجدار فان كان آخره اي
آخر مفرده ياء مضطرة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي ياء مثل
قاضون جمع قاض فان اصل قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا في الخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذه القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين
والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر اسم الذي اريد
جمعه مقصورة اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف
ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا وانما يبقى ليدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فان اصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح المذكر بعد الشرط
صحة جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير اعتبار معنى وصفية
فيه فهو مذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط

فان قلت كيف يصدق ... الياء المفتوحة
قوله حذفت فينبغي ان يحذف الياء
المذكورة قلت بعد الياء المحذوفة
حذف التنوين لا طاق واو
الجمع او ياؤه ثم حذف الالتقاء
الساكنين بين علامة الجمع وبينها
وليست على حذفها الذي لما ...
قبل لا مطلقا الحذف السابق
التقاء الساكنين بين الياء
والتنوين وعلة الحذف
بعد الاطلاق التقاء الساكنين
بين الياء وعلامة
الجمع

ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره
فاجعل الاشرف للاشرف فان فقد في الكل كالعين او انثى كالمرأة او واحد نحو اعوج الكلب
لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه مثل
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا واطلحون بسكون
اللام طلحون بفتحها وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء مثل صحراوون وسلمى مثل
مصطفون اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو الالف
لا الالف فلا يمتنع من الجمع بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمتنع صورة علامة
التأنيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها مثل مصطفون وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير العلم كاسم
الفاعل والمفعول فهو مذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر وشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم كائنا صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوي في صيغة الصيغة
الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم ينعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة وشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستوي تلك الصيغة مع المؤنث بان يكون
المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه
سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم ينعكس لان فعلان فعلانة اصل
في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها وشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكر مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصيغة بتاويل الوصف مع المؤنث

مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مكسرا ايضا مثل جرحى وصبر و شرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بما التاء فيه مثل علامة كراهة الالتباس
ويحذف نونه بالاضافة كما مر في المثنى وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع السنة
بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بالسكون وانما حكم لشذوذهما
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما على الوصفية وقد ادرج صاحب اللباب بعض
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية واخرجها من الشذوذ منها سنين وامثالها وابقى
بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثالها ومن اراد التفصيل فليراجع اليه المؤنث
اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء
وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
فان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فانه لا يكون اي لا يجمع جمعا لا يكون
بحذف التاء كحائض لانه لا يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا
حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة
وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان نحو المؤنثة الغير المفردة
كالدور ونحوها من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيه الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي

ولا الظاهر لعلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه
وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق
الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض
ايضا بمثل مصطفون فان تغيير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما تغيير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم منه اذ يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث امور الخارجة
الزائدة كما يدل عليها ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير ما سواء كان التغيير حقيقيا
كرجال وافراس او اعتباريا كفلك وكامر وجمع القلة ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما
افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي
ان الظاهر انهما اي جمعا السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك اي المذكور من الاوزان الاربع والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى
ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه
كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل
ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة
وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويح وويل وويس مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي مسموع يرتقي عدده الى اثنين
وثلاثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه

قياس اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الهمزة لان ما ماضيه في علم
التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا امس و حال كونه غيره اي الماضي مستقبلا او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا
غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان
كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر بعمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول
المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيزها لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد
ولا يضمر اي معمول فيه ويكون الظرف معمول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى
والجمع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنية والجمعية نظرا الى المصدر والفاعل لان تثنية
الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها المحذور رجلا المصدر فانه لا تغير تثنية وجمعا والتثنية الى الاضمار فيه يستلزم
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مظهرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار فيه
مثل ضرب زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب
زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتحقق تصور مفهومه عنه بخلاف الفعل
واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا
اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل
نحو ضرب اللص الجلاد وضرب اليوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر معرفا باللام

اي

اي باللام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل
ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملة في الفاعل
ومفعول صريح بل قد جاء عاملا في الجار والمجرور نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار بدله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر لانه لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا فلغير لازم نحو ضربا زيدا
وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا
له وشكرا له وحمدا فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل
المصدر للمصدرية وعمل للبدلية ففي قوله وجهان وجهان وما فيه تنبيه على المصدر الذي
مفعولا مطلقا ومما كان اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم
الاول اكثر واظهر فلما فرغ عن القسمين لزم تعلق بالقسمين على سواء اسم الفاعل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوع ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات
ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل كان اولى لان ما جرى امره بذكر بلفظ ما ولعله قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعني ما بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المص
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام
معنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو نظرنا الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه وضع له اسم التفضيل
على هذا الكلام انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل

فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق مقتض معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل جزء
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدش صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف
لا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل على حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة
من احكام اسم الفاعل من المجرد على فاعل كضارب وقاتل وما شرب واكل وكل ما يشتق من مصادر
الثلاثي المجرد لمن قام به الفعل على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل
من غير الثلاثي على وزن فاعل من غير الثلاثي مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة
سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع
كسر كما في يتفضل ويتفاعل وتفضل كمدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومستخرج فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستخرج
كان مثالا للكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مع كونه مثالا لكون كلا من قسمي الميم مثال يكون
كلا من قسمي الكسر غير الواقع ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله
لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل الفعل اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان اثنين كان هو ايضا كذلك فكما
ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول به والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك هو يتعدى
اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي بشرط

يشترط به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما
لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال الماضية ومعناها ان يقدر المتكلم
بان الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن
ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصوف
او الموصول او ذي الحال ليتقوى جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي
بالفعل اولى فاذا دخلا زاد شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اي اسم الفاعل المتعدي للماضي اي لزمان الماضي بلا استقبال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر
مفعول وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى المفعول معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عمله ويجوز اضافته
لانه يعمله سواء كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
الاضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اليه اسم الفاعل فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما
امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه قيل اعطاه درهما اي اعطاه
درهما فانه نحو ظان الامر المقصود على اسم الفاعل مستوف للمحل اي جميع الازمنة فمفعوله

بالفعل ابوه زيد امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة جيء
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل حين غير
صيغته الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل
اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه ففي هذه العبارة ان جميع اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت
بزيد الضراب عمروا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نايب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منها مصححا كان او مكسرا
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تعلق خلل الى صيغة المفردة
من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون
عمروا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب وقع التعريف تخفيفا مفعول له
للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة كقراءة
من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما تقدير التنكير مثل قوله تعالى
انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة في مثالا عطفا عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه الفعل اى لذات ما من حيث
وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واحترز به عن ما قام مقام
ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الاسماء المشتقة من المصدر وقوله

لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه
مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن
مفعول كمضروب ومن غيره اى من غير ثلاثي على صيغة اسم الفاعل وبفتح ما قبل الآخر
لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله
في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله اذا كان معرفا باللام
يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل فلو كان هناك مفعول آخر
يبقى على نصبه مثل زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما
الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين
لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قايم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والمراد
اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة
له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك
بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة

مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ا ولصيغة الفاعل الذى هو ميزان الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً على حسب اسم السماع اى مناسبة على قدر بحيث لا يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن من مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضاً لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به في عملها ولكونها تشابهها اياه فبما ذكر كحسن وصعب وشديد وتدل على فعلها مطلقاً اى من غير اشتراط بكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الاعتماد على الموصوف لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسمة قسماً وبيان حكم كل قسم مستقلة لانه يستلزم حكمها ويحث عنه لان يكون الصيغة متلبسة باللام او مجردة عنها و على كل التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسماً حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب من الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول

بالمفعول في المفعول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزاً في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز و قال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعاً ونصباً وجراً وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضاً بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان امثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضاً بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الخالية باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسماً واحداً منها ممتنع بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال وثنتان منها اى من تلك الاقسام ممتنعة احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة لمعمولها الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن

المضاف

وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين
او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بما اضيف اليه
الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه الغلام او بحذفهما معا والاخفة فيه بواحد
منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد من اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنه يجوز وهاهنا لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة
فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح
في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فينبغي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن فيه ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيف اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاخطرهما مع امكانه وهو حذف الضمير الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي تلك البواقي اما في الصفة
وهي سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها بنصبه وحسن وجها وحسن وجه
بجره واما في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه برفعهما وهاهنا
والمجموع تسعة احسن لان ضميره بقدر من غير زيادة ولا نقصان وما فيه
الحاجة

كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبهما وهاهنا قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه احسن لاشتماله على
ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن
الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا
ولما كان وجود الضمير في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل
لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه ولا
اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير للموصوف لكونه فاعلا لها فتؤنث
اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول مثل حسنة وجه وحسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان
الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف
جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل
الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل متعد الى مفعول واحد
مثل الصفة المشبهة في ذلك فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في رفعهما الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وبنصبهما وباضافتهما اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب
اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل نصب تشبيها بالمفعول
وفي الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المسألة تقول زيد نعم الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه
والتعميم ليقصد شمول فعلي اسم التفضيل عن ما جا للفاعل وما جا للمفعول بزيادة على غيره في اصل
ذلك الفعل والباقي قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي الذات متصف بتلك الزيادة او ظرف
مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق شامل لجميع المشتقات فقوله لموصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة والمبهم في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث
صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث ولكن بحسب الاصل فيه خلاف فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر فخففا بالحذف لكثرة استعمالهما وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل
من حيث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروف متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع للزيادة
على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي او ثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة تحتمل ان تكون
تمام الحروف الثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه
اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
ليس بلون اي من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرين لان منهما اشتق
افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة والعور وهذا التعليل
انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الزيادة

على

على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع للطبع مثل زيد افضل الناس
فان الافضل اشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل
فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة
فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد
منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهر نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح
على هذا التقدير الاشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل
والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتحولت ليلة اخوه
بقلادة فلما اصبح فقال يا اخي انت انا فمن انا فضرب بشاتمه من حمق
ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق ان يكون منه حتى لا يكون بهذا
الطريق قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد بل يكون اجهل
وابلد ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول به لكنه قال الشارح
الرضي ان احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطن يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل
لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا

على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر من المذ
معذرة والوم من ... هو اشغل ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلابد من احد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره ولا بد فيه
من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو
في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله
لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه
افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
اما بها فا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم باكثر حصى ولا يجوز
خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل
بالاضافة اي اكبر كل شيء ... مع جوده اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف
اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اي احدهما زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه ... اضيف اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه ولما كان
هذا الاستعمال الاكثر له وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكره
المفضل فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضهم

داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل
الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى كقولك يوسف
احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة
مطلقة اي زائد معنيين زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف وحده
ويضاف اسم التفضيل ايضا اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفة نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كون بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو قولك اعلم بغداد اي اعلم ما سواه وهو مختص
ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد
والزيدان والزيدون وهند والهندان والهندات افضل الناس وهذا
لانه اشبه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه
والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لمن هو له اي لما اسم التفضيل صفة نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلو
الناس وهند فضلى النساء والهندان فضليا ... والهندات فضليات ... بما فيه اللام

واللام في كونه معرفة. وأما النوع الثاني فيوافق اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه
بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل
بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتأنيث
المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب احمر فكأنها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم
ذلك فانه فعل [illegible] على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من يضل وكل
احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه
ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وصيغ يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه
في الزيادة ليعمل عمله ولا لانه [illegible] فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان
اسم التفضيل صفة اي [illegible] في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع
نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك
بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار

تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار
غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول فيكون [illegible] باعتبار الاول
مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة
لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل
عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى
لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب
حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاطها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب
عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا
عليه من وجه اخر متحدا بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه
من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات متعدد بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بالذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فايدته
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ حينئذ كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن
في هذا المثال بمعنى حسن [illegible] افعل في المادة الاخرى بمعنى فعل وهذه العبارة

يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن بكحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل احسن كحل عين
رجل مفيدا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة ياباها
مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين رجل اخذ الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن
قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم
المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى الحسن رجل يفيد الحسن
زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع
المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى بما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد بحرفا نفي المساواة مطلقا ولو كان في ضمن الزايد فانتفى الزايد
ايضا فيحصل من جميع ذلك ان احسن بكحل عين رجل دون حسن كحل عين
زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي

فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معنى التفضيل فلا يعود حكمه بعد الزوال عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل
فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل في معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين
زيد باجنبي هو الكحل اذ كلها ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه
الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرج من هذه الحيثية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل في الحقيقة هو
معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا جعل الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا
حينئذ من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل
لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد
ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه منه في الكحل
في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليست قبل العبارة المشهورة
الواصلة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولا قرب مسئلة الكحل وبين
شرائطها وما عبر به عنها احل وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا الترتيب الى ما نسبه سيبويه وابن
في اثبات هذه المسئلة ويطلق بعضا منه المصنف عليه فقال ولك ان تقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام

احسن معمول منه اجنبي كما

منه في عين زيد وهو اخص منه بمقدار ضعيف منه وكلاهما في ولو رفع لفظ
عين من البين واكتفى بعين زيد كان احسن مع ظهور المعنى المقصود على كل
تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لأن اصله منه كحلا عين زيد فان
والمعنى على حذف المضاف فإن قولك كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه
او بتعدد الكحل فإن قلت على كم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه
قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها
الكحل منه في عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت
عينا مماثلة لعين زيد واصل التكحيل احسن فيها الكحل من عين زيد
او نقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن منه في عين غيره
وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا
مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين
زيد الآخر قولا مماثلا قول الشاعر ثم ترك هذا البيت لكونه مبتدأ بما هو مسند
المماثلة وترك موصوف احسن في المثل وان كان المماثلة الكاملة في ذكره
الذي هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكر لا سيما في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا
معناه اصله لا ارى واديا اقل ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى

عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع للراكب وهو مخصوص براكبي الابل والتئية من أتى وأتى
كالتحية من حيي او حيا وللكيفية والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل
فقوله لا ارى اما من الرؤية البصرية او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله
الثاني وعلى التقديرين في حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور
عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتئية تمييز من نسبة اقل
الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانه تئية واخوف عطف على اقل وهو
بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف
منه وما في وما وقى مصدرية وساريا اي راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ
اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا تقول مررت على وادي
منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به
الظلام واديا يكون توقف الركوب اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وصف السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله سبحانه راكبا ساريا بالليل
عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب
اتوه من بوادي السباع لو عبرت بالعبارة لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي
السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم منه دليل الانحصار
حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصل
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل

اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة و... بكون المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه غير محتاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى واعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها
النسبة الى الفاعل ولا شك ان النسبة الى الفاعل معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيه فلا مستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس المطابقي لكن لا يتحقق الا في ضمن
التضمني يخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن الفعل وبقولنا
وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر وغيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى لاقترانها معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة لوجود الحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد لاعرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي
الى الحال وتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين
وسوف للدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
لانها وضعت اما لنفي الفعل لم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي عنه كلا النهي او لتعليق
الشيء بالفعل كما في ادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق

هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث بالزمان وهو ايضا معنى غير مستقل ثم اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل معين ولا شك انا على الثاني معنى حرفي لا يتعلق علم بنفسه الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى مستقل فانما تا[illegible] اجمالا وهو ... ذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظا الابتداء فان معناه مستقل مستقل متعلق اجمالا مفهوم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما ...

المتقدم هو ماله التقدم كما ان المتأخر ماله التأخر والتقدم والتأخر بديهي التصور ... فالتقدم ينقسم بحسب انقسام
المتقدم المذكور خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو ماله تقدم بالزمان اي يكون في زمان المتقدم كتقدم نوح على ابراهيم الثاني المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي
لا يمكن ان يوجد شيء آخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الآخر موجودا وحاصله ان الشيء الذي يتوقف عليه شيء آخر في وجوده وتقدمه الطبيعي هو
كونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودها على وجود الواحد فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغي ان يراد في تعريف المتقدم بالطبع
فيه كونه غير مؤثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم ابي بكر على عمر والرابع
المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدأ محدود معين لها وتقدمه بالرتبة هو كونه الاقرب وهو اما طبعي ان لم يكن مبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بحسب الطبع
كتقدم الجنس على النوع واما وضعي ان كان المبدأ بحسب الجعل والوضع كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب اذ كان الصف الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا الى النسبة الى المبدأ المحدود الذي هو المحراب الخامس المتقدم بالعلية وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلية هو كونها علة فاعلية كحركة اليد فانها علة فاعلية لحركة القلم وان كانتا معا بحسب الزمان كذا قيل والحصر في الاقسام الخمسة ثابت بالاستقراء وقد ذكر وجه الحصر وهو ان المتقدم اما ان يكون بحيث يقتضي عدم المتقدم والتأخر في الزمان اولا والاول هو المتقدم الزماني والثاني اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه المتأخر او لا والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي وهو الطبعي والثاني اما ان يعتبر فيه مبدأ يكون تقدمه وهو الرتبي اولا وهو الشرفي وهذا الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء اليه لان الشق الاخير المناقشة المندفعة به واعترض على الحصر بان تقدم الزمان بعضها على بعض خارج عن الاقسام الخمسة وهذا التقدم ذاتيا والا لكان للزمان زمان ولا باس من الاقسام الخمسة وهو ظاهر واجيب بان زمانية اذ المعني بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتأخر قبلية تقتضي اجتماعهما والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتأخر منه فيكون تقدمه زمانيا لا طبعيا وليس بعيد عن الصواب فان الجزء السابق من الزمان كون معه الجزء اللاحق منه متقدم عليه

ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما خصص بلحوق تاء التأنيث لانها الدالة
على تأنيث الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والصفات استثنيت عنها بالحقها من التاء المتحركة
الدالة على تأنيثها و تأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التأنيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت
الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون في الفعل وفي شبهه ومحط فرعيه
عنه يمنع احد نوعي الضمير تحرزا لزوم تساوي الفرع الاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن لخفي واحضر فهو بالتعميم اليق واحد الماضي ما دل اي فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية
ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله
قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منعه لجمعه بمثل امس
وبالدلالة هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدأ المحذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته
المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء فقوله
ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع
غير ضمير المرفوع المتحرك فانه يبنى على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك

احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح غير الواو وما يضم معها الحاقا لفظا كضربوا
او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه
متلبسا باحد حروف اتين في اوله بعض الحروف التهجي كلمة نأيت وهذه المشابهة انما
تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالسين عطف على وقوعه
اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال
والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد
كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بالمشابهة
الاسم لانه يسمى مضارعا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة
من الضرع كان كلا المشتبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة
من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له
اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما
ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة حال كون المؤنث والمؤنثين
غايبات او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين المذكورين
بالجملة الحالية من الغايب لانه وان لم يجر الاضافة معرفة لكنه خرجت
بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو
الاولى لموافقة السابقة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما فيه
على اربعة احرف اصلية كيدحرج ويخرج ومفتوحة فيما سواه
اولا
اي

اي فيما سوى ما هو على اربعة احرف مثل يضرب ويدحرج ويستخرج ونحوها
ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم الاعراب فيه وظاهر هذا الكلام
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به استثناء قوله اذا لم يتصل به نون
تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل باحدهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها
يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل بعدها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع
المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به مذكرا كان او مؤنثا مثل يضرب وتضرب
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث
مثل تضربين فهذه سبع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين
في الواحد الغايب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب
في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال
كون الضمة والفتحة ملفوظتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي ضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع
بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فالنصب
فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء

بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي
والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف
المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة
تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم
تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء
كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب اي ضارب
رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا لم يكن كالاسم فاعطي اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب في نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي هو ضارب وعلى ان ضارب
خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ... فيمتنع ... لا يجعله
مصدرا بتقدير ان مصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل
السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفة
واقعة بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون عطف
المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء ليكون معنى في زرني فاكرمك ليكن
زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك

اكل السمك وشرب اللبن معه بان التي ينصب المضارع بها نحو اريد ان تحسن
اليّ مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي
تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقيق
فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع
بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم المخففة
الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع
كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناه اي معنى لن نفي
المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى لن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يؤذن الانتهاء واذن
التي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لها لضعفها لا تقدر ان يعمل فيما اعتمد
على ما قبلها فصار كانه ليس لها حكم وكان عطفه على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اكرمك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب
الرفع مثال ذلك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال بناء لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن
مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ منها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن
تدخل الجنة خبر المبتدأ فقد بين اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل ان احترزنا الا

انما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر
واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناه
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال
المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى
اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله او بالنظر الى زمان التكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى الفعل الذى دخلته حتى او الى والاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا
او استقبالا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها فان
اردت الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه وسيجى مثاله
او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا
الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول حيث تقول هذه العبارة
وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته
على ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير ان
لان انها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء للجارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرفا ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان تقدر بعدها مبتدأ ليكون

الفعل

الفعل خبره لبكرة حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال
اللفظى نحو مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى
الرجاء فى زمان التكلم ومن ثمة اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع
ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقص
بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه
يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه
لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال
وجاز فى وقت حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل
الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق
والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف
بتقدير جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلوحيته تقييده بقوله فى التامة
كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع
فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا ... فيه
ولام كى اللتى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود والتى ينتصب بها المضارع وهو لام تاكيد النفى بعد النفى
لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر

انما قدرت لتأويل المصدر فيقال نحو اسلمت لدخولى الجنة

بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف
مضاف من الكلام اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر
باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان
بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم
يقصد السببية لم يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستعمل جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى
فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز
ولا تؤاخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى
او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فحديث منى ويندرج فيها التحضيض نحو لولا انزل
علينا ملك فيكون معه نذيرا كما ستراه بغير نفى فيندرج فى النفى او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه
اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى
الا يكون منك نزول فاصابة خير فحصل جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة
يدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو
سانزل ... لبنى تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على
ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع مطلقا وثانيهما

ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء وهو احد الاشياء الستة
المذكورة واشباهها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع
الزيادة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الاختيين على ان المقدرة بعدها لكون
ان داخلا فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو للزمنك او تعطينى
حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى
لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بناء على المصدر المجرور بالى
بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير
اشتراط ما ذكر من الشروط بصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم
تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا وعلى آخرها وهو
او بشرط معنى الى ان وقيل مجرور معطوف على حتى فى قوله بان مقدرة بعد حتى وظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لا على التقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكرنا كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت
به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا

وبرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائرها ذكرنا
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان تقوم ومع الحرف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت بضربك ان تجاز
ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى اسم الصريح وهو ان المصدرية ثم ما لام الجحود
فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المتصل بها في صورة دخول
اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين وهما لام كي ولام لا نحو
قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تقدر في غير المواضع المذكورة كثيرا
من غير عمل الضعف نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ
كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل
في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم
المجازاة اي يجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من
وبعضها من الحروف وبهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم
المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فان وحيث تجزمان المضارع مع ما واما بدونها

فلا واين ومتى ومهما يجزمه اي المضارع مطلقا سواء كانت مع ما او لا وما ومن واي
واني واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لمجيء في كلامهم على وجه الاطراد
اما مع كيف فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال
وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع
الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلانه كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي
هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي
ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه
اي النفي المضارع ولا يبعد لو حمل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في
القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء
نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك
الى التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها اذا دل
عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط
عليها فلا تقول ان لما تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص
ايضا بانه يستعمل لها غالبا في المتوقع اي ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام
الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي
مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل

وفي بعض النسخ ولا، النهي ضد علامة لا للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطباً وغائباً
او متكلماً وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سبباً والثاني مسبباً وفي شرح المغني
وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لجعل الاول سبباً للثاني ولا شك ان كلم المجازات
لا تجعل الشيء سبباً لشيء فالمراد بجعل الشيء سبباً ان المتكلم اعتبر سببية شيء
لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة علامة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل
الاول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما النسبة
يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب اللازم والملزوم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سبباً حقيقياً للاكرام ولا مسبباً حقيقياً له لا ذهناً ولا خارجاً لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة بينهما اظهاراً لمكارم الاخلاق يعني انه جعله بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سبباً للاكرام عنده وليسميه اي تسمية الفعلين اولهما شرطاً
لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعاً نحو
ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صحة
المحل وان كان الثاني مضارعاً فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو
اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو ان اتاني
زيد آتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلاً لقد اي لم يقترن لقد

سواء كان قد ملفوظاً كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنوياً مقدراً كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء المحقق تأثير حرف الشرط
في قلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني
لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه
كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء عليه وان كان اي الجزاء مضارعاً
مثبتاً او منفياً بلا احترازاً عما اذا كان منفياً بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضياً معنى
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما اثرت في الماضي فيؤتى بالفاء وانها اثرت في تغيير المعنى
حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه واذا لم يكن قوياً نحو
قوله تعالى ان يكن منكم يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن
الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض
بقد لفظاً كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديراً
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين
لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي
او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع
هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا الفجائية
مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها
تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما شرط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت

هذه بالاسببية فرقا بينهما كقوله تعالى فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خير لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم
له فيقدر ان مع مضارع بواحد مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء جزاء له وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر

تدخل

تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول
معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالقرينة في هذا الموضع قرينة الشرط المثبت
والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم
قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي
من لدنك وليا يرثني فيمن قرأه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله
تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستئناف كقول الشاعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما
قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكر المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
شامل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احتراز من الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز
عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل
ضع ورد وحكم آخره اي آخر الامر الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان
مشابهة لكم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي صورة الجزم

اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف
العلة لانه لما شابه ما قبله اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه فتقول اضرب اضربا اضربوا
واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف
المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد
وفى تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف
ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة الوصل
على ما يبقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك
الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المتكلم المعلوم على تقدير الفتح فانه اذا قيل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اى سوى
ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب
لالتبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس
بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى المعلوم من الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف
المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده
فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله

واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله
الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون
اضافة الفعل بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقيم
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن
غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
من الكسرة الى الضمة انتقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود
وان كان عرضيا حاصلا على اعرابه المعين ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
با خيه وبضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا
يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب وبضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهر
وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهدت ودحرجت خوف اللبس
هذا علة لقوله وبضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد
عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى روى
ويطوى قبل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور عين سكون حكمه وعتور ديكه
وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض اختلفت فيه المبنى للفاعل كما ذكر
وينبغى ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن ما ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع
اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها فصار بيع
وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء

الفا الفعل نحو الضمة فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو وقليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها عند مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال
بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها يا ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض منا الاشمام الايذان
بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وجا الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع
بالاسكان بلا نقل وجعل اليا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي باب
الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب
الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجي اللغات الثلث فيه اذ يقرا قيد فيهما
مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل
حرف العلة منهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس
فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه و قلب العين يا اذا كانت واوا فيقال
استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم
ويستخرج ويتدحرج و فتح ما قبل آخره نحو الفتحة ونقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع
ويختار وينقاد ويستجاب ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير
الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف

على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام وللاسناد فيقال ان هذا الفعل صادر
عن الفاعل والقايم به ومسند اليه فلا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل
الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فانه موقوف
على تعقل المضروب اذ لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية ويميز الفاعل
والمفعول فانه فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني
لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
ونسبة الفاعل لكن فهم الفعل عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او التضعيف نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير
والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم
والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلهما في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال
الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال للمفعول الاول
واما الافعال الاخر وهو انبا ونبا وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدي الى ثلثة بل
تعديتها اليها انما هي بسبب اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغنا عنه كقولك
اعلمت منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر
وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والاظهر شي من هذه الافعال بمعنى الشك المتعين بل الطرفين وهو ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت

في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشي واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك

وو جدت اهتدت الشيء للعلم نحو خرق اى هذه الافعال على الجملة الكبيرة لبيان ما هى اى تلك الجملة من جهة
الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت
هذه الجملة عنه حكاية بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك في الافعال فتنصب بهذه الافعال الجزئين
اى جزئي الجملة الكبيرة المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها جمع ضميرين وهو ما لا تختص
الشيء ولا بوجده غيره اى ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر قليل والمفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد
ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول كما في قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى ولا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما
قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف اعطيت
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد منه فائدة بدون
المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانه لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع
يخل اى يخال مسموعه صادقا ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز
الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين

٧

لا كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير
الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظنى وفي قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت مكرم احسب زيدا وبين معمولى
ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه
المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بعدها بين معموليها او تأخرت عنهما وانما خص
هذا الالغاء الجائز بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اى من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كانت قبل المفعول
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفى الداخل على معموليها وقبل اللام اى اللام الابتداء
الداخل على معموليها مثال الاستفهام علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الاخر بالمقايسة فمثال النفى
علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر
الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق
باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشىء
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند

انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت زيدا قائما
وبكر قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى **ومنها** اي من خصائص افعال القلوب **انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها** اي فاعل افعال القلوب **ضميرين** متصلين
لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بها دون اخرى نحو اياك
ظلمت **مثل علمتني منطلقا** وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني
واكرمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي واكرمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس
باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه
متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس في الحقيقة الاول بل الحقيقة مضمون
الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وقد اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني حملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى
البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت **معنى آخر** قريب من معانيها الاول
وهي اي العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انها بهذا المعنى ايضا متعدية الى مفعولين وانما قيدنا
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت **يتعدى به** اي بذلك المعنى الآخر **الى مفعول واحد**

للجنين **فظننت بمعنى اتهمت** من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان الوهم
والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم **وعلمت بمعنى عرفت** تقول علمت
زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه **ورأيت بمعنى ابصرت** ومعنى البصرة قريب
من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فاجاه الوحي **ووجدت بمعنى اصبت** تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولعل مراده ان لا معان الاخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة
العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى
العلم والظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة **ما وضع**
اي افعال وضعت **لتقرير الفاعل على صفة** اي الجنس فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة
وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيها وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا
التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا تامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال في البواقي والاستمرار في بعضها ولوجود الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي
وكذا البواقي ولا شك ان لكل جزء تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور للصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموعهما لا التقرير وحده كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد يد
لا خراج الافعال التامة اصلا **وهي** اي الافعال الناقصة **كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد**

وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وفتى بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما في قولهم تم التسعة بهذا عشرة اى صار التسعة عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد
جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة فضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى صارت وفيها
ضمير للمتقدم من العبارة ونحوها اى لم يكن هذا وطريقه وما اى جاءت استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناها اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي يجوز ان يكون حالا وقد يكون للمفعول الذى يستعمله العرب فيها
تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل
اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثلا صار زيد غنيا فمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غني
وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كونه اى الغني منتقلا
اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول له
في توقف الفهم عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة
كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر
والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا
بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان
اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرها مفسرة للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن

بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة ولقد كان وكون كان تامة مكتفية
وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بمعنى الاصل كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ او لتبس المعنى على المضي وانما ذكر
هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق
بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر العداوة
وقال فيكانك ثوبا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها
بموادها التي هي الصبح والمساء والضحى مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا او اضحى زيد حزينا فالمثال الاول
دال على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران
وبمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح
او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع النهار وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء
هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بمكان كذا لكن لما كان مجيئهما تامين
في غاية القلة جعلا في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة
وما فوق غدا وعاد وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في غيره

واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع الليل

زيد من سفره اى ... وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال لانه ... البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
الاجمال وكان الوجه في ذلك انها في الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق
بها اضحى وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة
الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل سمى اسمها فاعلها تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلت على الاستمرار لان النفي داخل في معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت والاعتبار للصلاحية العادية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بعد دخول ادوات عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها ومادام لتوقيت امر
اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية ظرفية مع ما بعدها
في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من جملة الكلام ليفيد فائدة تامة
والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اى من اجل ان التوقيت المذكور بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى جملة كلام مستقل بالافادة
لانه ... مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام
جلوس زيد فلو لم يشفع مادام باجلس لم يحصل المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المتقدمة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى جملة كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة
حالا اى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك

يقيد

يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو
قوله الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة
كلها عليها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فانه اريد جواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بقولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقدمها عليها او ... او تأخرها
عنها نحو ما كان صديقي عدوى وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بقولنا اذا لم يمنع
مانع من التقديم ويجوز ان يكون ... كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم
اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهي احد
عشر فعلا ... اعمالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز
النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وبخلاف
هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب التفاعل لتقدمهم فكانه لا مخالف منهم وذلك الخلاف منه في غير مادام لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل الذى
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه الخلاف
من الجمهور بعضهم مع بعض فان الافتعال هنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي
اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والمبرد ... وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان
من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيه بين ابن كيسان افعال
المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله لفاعله رجاء منصوب على العلية
بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بحسب ... قوله

اخبار او لدو فى حينئذ
تقدم او تأخر
اى لا مانع ... جانب الوجود

عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنوا حصولا بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو اي اطلاع المتكلم لاشراف الخبر
على حصوله للفاعل كما في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع
لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا اخذا وشروعا في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر المنسوب اليه بما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع
واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير
متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي لجريه مجرى كلمات الانشاء وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول
على وجه الاستعمال عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مقدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية
اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى
زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وخبر المضارع مع ان يشبه بالمفعول
وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج
اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى
ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فانه في مقام المفعولين

فهي

فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير فصل اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى
خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى اخر وان يجوز ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فعلى اعمال
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما وان اعمل الثاني كان اسم عسى الاسم المستكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال
الاول لمشابهتها لكاد حتى ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيها ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب لكن الاصح ان يكون وانما يحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته
فوكد (?) عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول
كاد زيد يجيء فيخبر عنه دنو الخبر لعلمك بالاشراف على الحصول للفاعل في الحال الا ان الاسم يختص كاد هو الاصل (?)
وخبره فعل مضارع يدل على قرب حصول الخبر الى الحال باعتبار اصله معنيه من غير ان يدل على الاستقبال الا في
الحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها بعسى كما قد يحذف ان عن خبر عسى تشبيها بكاد كقوله قد كاد من طول
البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو
اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المستقبل فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتشبثه بخطئهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان
نفي كاد للاثبات لما حكم بخطئهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني بتخطئة بعض الفصحاء تخطئة ذي الرمة وذو الرمة في [illegible]

بني اسرائيل قوى [illegible] الاية فعلا ابدا [illegible]
[illegible] قرب او لمح

تخطئتهم روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة فغيره وقال الجبنة
حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة في تغييره وذو الرمة انما هو
كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها ولم يكد اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى
الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه تمسكه والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل
على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه لجواز ذلك مما لا يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ودنو
اخذه وشروعه في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق طفقا وقد جاء طفق يطفق
كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها
المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب زيد يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطفا على طفق وفعله اراد شاء مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال عسى مع وجهيه نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة
يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض
النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى تعدد صيغته وعلى التقدير فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال

ف

فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكنه يتضمن التعجب قاتله الله من شاعر
ولا بمثل عنبره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بجعل الدعاء الا انه يقال هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب الوضع بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احداهما صيغة الفعل الذي تضمن تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي
تضمن تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغيران الى المضارع والمجهول والتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه
من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه الى آخره ويتوصل
بيانهما من فعل لا يبنى بناؤهما منه وجعل الممتنع مصدرا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي
التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تأخير اي تأخير
جائز فيما عداهما كتأخير الفعل ونحوه وتأخيره بالتقديم والتأخير باقيد نالبكونه عدم التصرف فيهما اي من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل
الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفك عن الآخر لكن ينفصل عنه بالقصد فكان اعتبار القصد
ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لانهما جريا
مجرى الامثال كما سبق وجاز للمازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
واجاز الاكثرون الفصل بكان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم

الآن لم يتصل بزمان التكلم الحال دائما قبله وما ابتداء اى مبتدأ على ان يكون للمصدر بمعنى المفعول او ذو

ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة مناسب

التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اى بعدما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة

اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شيء عظيم قال الفراء

ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم

عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورة

امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه

والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس

فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى

صيره احسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اى يجعل اللازم متعديا فالمعنى

صيره ذا حسن او الباء زائدة على انه يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج

ففيه اى في الفعل ضمير هو فاعله كانه احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به قال الفراء

بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه جهة الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

وتبعه الزمخشري انه احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك لانه جعل

افعال المدح والذم بمعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح

او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن

فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها

فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان

العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد

بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم

وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي للواحد غير معين

ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس

بعض الرجل

نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب

الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل ومنه قراءة او يكون

مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا

او صاحب رجل او زيدا حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز نحو فنعما هي

اى نعم شيئا هي قال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في نعما هي

محذوفة لان هي مخصوصة اى نعم الذي فعله هي اى الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة

بمعنى الشيء فنعما هي اى نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال

زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اى المخصوص مبتدأ ما قبله اى جملة الواقعة قبله

غالبا خبره ولم يحتج بهذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدى

مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل

مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو

فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان

وشرطه اى شرط المخصوص بمعنى الشرط صحته وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل

او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال

الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال

نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما

بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا

جمعا مع قراءة الغائب وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص مثاول بتقدير
مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم كذبوا مثلهم وقد
يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد انه اواب اي ايوب ان ذلك في نعت وقوله
فنعم الماهدون اي نحن وسيأتي شرحهما في الافعال الذم والشرائط والاحكام ومن افعال
المدح والذم حبذا في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشي اوحبب اذا صار محبوبا ومن
وفاعل اي فاعله هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعل او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنا او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا يتغير فيقال حبذا
زيد حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص اعرابه
اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على وجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية
والجمع والتانيث نحو رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة
والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو الزيد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى
في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلقا بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل
على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام اسما كان او غيره الى اسم يتحقق معناه بالنسبة اليه
نحو من البصرة او فعل كذلك قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصال فاعله او ما في معناه
الوصول ولما عدي بالى لا حاجة معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شي استنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور ورغبة فلا

الى ما يليه بسبب كان الفعل صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد وكان في تأويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي رحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليها وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليها او لان اثرها فيما يليها الجر وهي الحروف الجر من والى وحتى وفي ذكر
هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها اسماء خاصة بغير تغير عنها والباء واللام ذكرها
باسمها لوجودها وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت كلحوق
ما يلحق منها ورب وواو وهاء اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر
تسامح وواو القسم وتاءه وباءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وخلا
وعدا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة
البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقد كثرما يطلقون
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا
الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي وتجئ
من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام
المعنى والتبعيض اي فيجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية
وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد

الكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضاً مستدلين بقولهم قد كان
من مطر فاجاب من استدل لهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر
او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر
والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابل لمن سواء كان في المكان نحو خرجت
الى السوق او في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلت المخاطب
منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا
ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي باسم الظاهر فلا يقال
حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب وجاز
وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية نحو
اي الظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي لافادة لصوق امر المجرور بالباء وهذه كالترجمة في مررت بزيد فان الباء فيه
تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج والاشتراك مع الفرس في الاشتراء

ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فان الالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية
اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صيرورة الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختص
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف جر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لانها لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فمعناه هل زيد
قائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن
لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص الملكية نحو المال لزيد وغير الملكية
نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتأديب او خارجا نحو خرجت
لمخافة فلان وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما انه
وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
ليتحقق التقليل الذي هو مدلولها بلا زيادة وصف النكرة صار احتمال وقوعها اقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المحققين الوجوب وهذا الذي ذكر التقليل اصلها ثم يستعمل بمعنى
التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وعكس بعض لانها للتقليل المحقق والتكثير

ذلك الفعل الماضي نحو ربّ رجل كريم لقيته او ربّ رجل كريم لم افارقه قد يحذف اي الفعل الماضي غالبا
اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو ربّ رجل كريم اي لقيته وقد يدخل اي ربّ على مضمر مبهم لا مرجع له
مميّز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو
ربّه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربّهما رجلين وربّهم رجالا
وربّها امرأة وربّهما امرأتين وربّهنّ نساء ويلحقها اي ربّ ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل
على الجمل نحو ربما يودّ الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجرّ نحو ربما ضربة
بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو ربّ في حكمها تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وهي الواو التي للعطف عند سيبويه وليست بجارة فانه لم يكن في اول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف
ثم صارت قائمة مقام ربّ جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى ربّ فلا يقدرون له معطوفا عليه لان
ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك
لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو
في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطّا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن
مثل بك يقال والله او وربّ الكعبة وذلك الاختصاص لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء
بتخصيصه باحد القسمين والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطّا لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخصّ به لانه هو الاصل في باب القسم وهو الاكثر والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع
اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة
فهي كما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر
نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن كذا وفي ... فانهما

بالكثرة ذاتية ... وقلة اضافية

يختصان

يختصان ببعض هذه الاحوال كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد
انه لا يصح ان يقال ان الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال
باللام وانّ وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وانّ فيها
اي في الاسمية نحو والله انّ زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال
فيتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض
اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله للاستغناء عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا دالا على الجواب لا جوابا ولهذا لا يجب
فيها التقدير علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي مجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزوال الشيء
الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال
وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اي عن وعلى اسمين بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الاتي للطافته ويختص
اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كك استغناء عنه بمثلك ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع
نحو انا كانت خلوا ... فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي
او الحاضر فهو للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ابتداء زمان الفعل
المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيته مذ
سنة كذا مشروطا ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه مع ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهي للظرفية المحضة من غير اعتبار
معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا
فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتها
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عنده الا انهما لم ينقضيا بعد ولم يتقدم زمان الفعل الى ما انهما فكيف يصح

ضرورة ذكر المبدأ

اعتبارها حينئذ للمشبهة بالفعل خلاف ذلك لان الاولى كونها للظرفية ويمكن ان يجعل الاول نظرا الى الابتداء والثاني نظرا
بحسب المعنى لكن يتعقد بخلاف جعلها ايضا منه ذو خلو شرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي استثناء ما بعدها
عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها كانت حروف جارة وبهذا الاعتبار ذكرت هنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد
وخلا زيد واذا نصبت كانت افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به انها لفظا في انقسامها كالفعل الى الثلاثي
والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع الاستعمال لكل واحد من صيغتي جمع القلة
والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الى حصلت بتخفيفها ولغاتها تم تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل واخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي الكلام من اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم من الكلام كالتاكيد والتشبيه
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس اخواتها في اقتضاء الصدارة اي بمقتضى
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت
في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على مقتضى عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لانه يجوز الاستثناء بكون في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل
لكون ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات نحو انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلم يلزم ان يليها
مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افادت
ما افادت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة مجازا
باعتبار ما كانت عليه قبلها في حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة
اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء
الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة
نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انه
قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك قائم
لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا

او قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه لولا الامتناعية يليها المبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق لانطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لان اسمها وخبرها بعدها
معمول الفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك معادلك اي لولا ثبت
ولولا انه ضربتني صدر منك اي لا صدر منك ضربتني وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اذا ما بعد
لو فاعل الفعل المحذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم لقمت وان جاز فيه التقديران فانه جاز
في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير
جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع ما بعدها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه فانه وقع
بعد الفاء الجزائية فاذا كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع اسمها
مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل حشو ومعنى عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه
اي همته ان ياكل قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة
ما فوق الواحد او ارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي مثل
اذا انه عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول
ما اقول اني احمد الله فانه ان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين
الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المقصود اعني الحمد
قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح
لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانه هو من جنس

المقول فكذلك ما هو في معناه لا جرم أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لأنها في حكم
العدم إذ غاية ما تفيده التأكيد فقط جاز العطف على اسم إن المكسورة من جهة أنه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع بأن يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما إذا وقعت بعد العلم نحو علمت أن زيداً قائم
وعمرو فإن في هذا المثال وإن كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً حيث يكون اسم ما عملت فيه بتأويل الجملة فيصح
أن يرفع المعطوف على اسمه حملاً على محله دون أن المفتوحة فإنه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فإنها
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم إن المكسورة بالرفع مضي الخبر
أي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظاً نحو إن زيداً قائم وعمرو أو تقديراً نحو إن زيداً وعمرو قائم أي أن زيداً
قائم وعمرو قائم لأنه لو لم يمض قبله لا لفظاً ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين على إعراب واحد نحو إن زيداً وعمرو
ذاهبان فإنه لا شك أن ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث أنه خبر عن اسم إن يكون
العامل في رفعه إن ومن حيث أنه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين
أعني إن والابتداء على رفعه وهو باطل خلافاً للكوفيين فإنهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضي الخبر فإن عندهم لا يعمل إلا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبله فلا يلزم
اجتماع عاملين على إعراب واحد ولا أثر لكونه أي لكون اسم إن مبنياً في جواز العطف على محل اسم إن قبل
مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم إنك وزيد ذاهبان كما أنه لا يجوز إن زيداً وعمرو ذاهبان فإن المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافاً للمبرد والكسائي فإنهما يجوزان في مثل إنك وزيد ذاهبان العطف على محل
اسم إن بلا مضي الخبر فإنه لما لم يظهر عمل إن في اسمه بواسطة بنائه فكأنها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك أي مثل إن لأنه لا يغير معنى الجملة عما كانت
عليه قبل دخوله فإن معناه الاستدراك وهو لا يبطل المعنى الأصلي كما أن إن لا يبطله بل يفيد التأكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع نحو إن المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن
عمراً خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الأصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وأيضاً لذلك أي لأجل أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة

استدراك ما قبله متعلقه

ولا المفتوحة تغييرها دخلت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي أيضاً لذلك التأكيد
دونها أي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلو جامعها [illegible] لما صح تأكيد معنى الجملة [illegible] إنما دخلت
اللام مع المكسورة على الخبر أي خبرها نحو إن زيداً لقائم أو دخلت على الاسم أي على اسمها إذا فصل بينه أي بين الاسم
وبينها أي بين إن نحو إن في الدار لزيداً أو دخلت على ما وقع بينهما أي بين اسمها وخبرها نحو إن زيداً لطعامك
آكل وإنما خص دخول اللام بهذه المكسورة لا في باقيها لئلا يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء أعني إن المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك [illegible] وبتقديم إن ودون اللام [illegible] دخول اللام في [illegible]
أو خبرها أو على ما بينهما ضعيف لأنه وإن لم يغير معنى الجملة لكن لا يوافق اللام [illegible] معناه [illegible] التأكيد
مع ضعفه في دلالته ولكنه [illegible] وتخفف إن المكسورة لثقلها بالتشديد وكثرة الاستعمال فيلزم
بعد التخفيف اللام ويجوز إلغاؤها أي إبطال عملها وهو الغالب في اللغات [illegible] مشابهتها مع الفعل كفتح
الآخر وكونها على ثلاثة أحرف كما يجوز إعمالها على ما هو الأصل ولهذا لم يذكره صريحاً واللام على كلا التقديرين
لازم لها أما على الإلغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل إن زيد قائم وإن زيد لقائم وأما على الإعمال فلطرد
الباب ولأن كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه الإعراب لفظاً لكون إعرابه تقديرياً ولكونه مبنياً وهذا هو مذهب
سيبويه وسائر النحاة فإنهم قالوا عند الإعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها أي دخول المخففة
على فعل من أفعال المبتدأ أي من الأفعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر للتغيير نحو كان وظن وأخواتهما لأن الأصل
دخولها عليهما فإذا فات ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الإمكان
كقوله تعالى وإن كانت لكبيرة وإن نظنك لمن الكاذبين خلافاً للكوفيين في التعميم أي تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتدأ والخبر في أصل الدخول على الفعل فإنه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فجوزوا
دخولها على غير داخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك إن قتلت لمسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو
شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشأن مقدر في تقدير
أن مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله [illegible] وإن كلا
لما ليوفينهم وإعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه تجنب الظاهر ترجيح الأضعف
على الأقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشأن حتى يكون اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن
خبراً لها فيكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل لا يزال عاملها بخلاف المكسورة فإنها قد يكون عاملة وقد لا يكون
صح

والعهدة الكاملة وان كانت اقوى من العهد في المقصود لكن دوام العهد في المقصود يقاوم العهدة الكاملة
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدبر اي المفتوحة على الجمل المصالحة
لا يكون كالمكسورة لغير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية او داخلة على المبتدأ والخبر
او غير داخلة وتعدد اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير الشأن ولكن قد حكى بعض اهل اللغة
اعمالها في الظاهر في نحو قوله انك قائم او حسبت انك ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة
واما في المفردة فجاز في المضمر فقط قال الله علم الله انكم [illegible] وقولك لم الخلوات
صدقه وبرء اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف في جملة
غير المتصرف فيشترط ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم علم ان سيكون منكم
مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا
رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الاربعة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية الناصبة
وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي
الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع
مع كل منها فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المتصل منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه
اي للتشبيه وهي حرف بسيط على الصحيح خلافا لمن احتج بان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم التشبيه
التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجار والجارة
انما يدخل على المفرد فجعلوا المكسورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى
عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بخلاف فتح الاخر كقول الشاعر وصدر مشرق النحر
كان ثدياه حقان ان اعملت قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح
معرفة واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم كما في المخففة ويجوز ان يقال المبتدأ
مقدر بعد حط الخبر لعدم الذي كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة
من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت

وكلمة لا تقيد ان ما بعدها كما قبلها [illegible] في الاثبات ولكن للتحقيق مضمون ما بعدها
في استدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ويتوسط
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والتغاير هنا هو المعنوي ولهذا
اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا
غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة
الى ما جاء عند يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي [illegible]
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح
الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه وتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب
يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكان شبيها تمنى زيدا قائما اي اتمناه
كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول اي اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي
يقول يا ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل
ومعناه توقع امر مرجو ومحذور كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول [illegible]
اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد ابياتا في ذلك وشبهها [illegible] دعانا من يجيب الى الندا فلم يستجبه
عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب بانه يحتمل انه يكون على سبيل الحكاية
كما قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان الشعر في الاصل
با في المغوار [illegible] جواب الثاني بالياء [illegible] مما ذكر من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف
العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو
والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المغيرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها

عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو
وليت منها لانه لا بعد ما قبلها بدل الغلط بما قبلها وبدل الغلط زيد وزيد فصيح واما مع اما فصيح مطرد
في كلامهم لانا نقول لذا ترك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اي مجوز ان يكون مطلقا او مع ترتيب
ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو وثم عمرو انما حصل الفعل من كليهما
لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها كما قرر في بيانها لا طلقا اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم منه الترتيب بل وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة
لكن المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
جزء من متبوعه اي متبوع
اي المعطوف عليه بحسب ما اقتضى وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع
معطوفها ليفيد ان المعطوف بلغ في القوة او الضعف الى ان يجعله جزء بتمييز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غيره فقط لان يجعل غاية واجزاء الفعل المتعلق بالكل وذلك اجزاء الفعل اليه على شموله جميع الاجزاء
الكلام مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والقوة في ثم وحتى جميعا لاشتراكهما في الترتيب مع المهلة
ثم وبين احدهما الاشتراك كون المعطوف جزء من متبوعه ولا يشترط في الاول ثم وثانيهما ان المهلة
المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
للموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر
الناس وهكذا المناسب في الذهن بتقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات بحسب الخارج
على عكس ذلك ومع ذلك يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الاشياء باجزاء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الضم جميع اجزاء الشيء كذلك الاشياء بالملحة للجزء الاخر يفيد ذلك العموم كقولك اكلت السمكة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه
لما كان في العاطفة ما تلا في الجزء الاخر فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيين جميعا ليبقى الاصل على الفرع مزية
وانما استعملوها في اظهرهما وهو كونه مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر
في الوجود من اتحاد المتعاطفين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه

جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء ام اعم من ان يكون حقيقيا او حكما
يشتمل الجارة ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين
الدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير متعين عند المتكلم ولا يتوهم
ان او في شرو لا تطع منهم آثما او كفورا كل من الامرين المذكورين مشتملة لا لاحد الامرين على ما هو
فيها والعموم مستفاد من وقوع احد المبهم في سياق النهي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اي غير مستقلة بدونها بل معها اي يذكر بعدها بل فاصلة احد المستويين
والمستوي الاخر بعد الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثمه اي من اجل ان ام المتصلة بين احد المستويين والاخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين في زيد وعمرو واحدهما
وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة فهذا الحكم ... احسن فصيح
وان زيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وتحج يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا
وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشريفية انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة
على المصنف وعليه خطه هكذا بينها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف
ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بالضعف لنزوله عن مرتبة الافصح الى الفصيح غير
مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف فيهما لا يخلو من اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمه اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة
بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان تعيين احد
او واما مع الهمزة كما قلت اجاءك زيد ام عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح
جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما
لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمثال داليه ثم في الموضعين امر واحد لكن
لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما

دخلتها ابتهارقة كلام ضعها خبط آخر لا يخلو من سماجة ولو اضمر عليه قوله ومن ثمة لم يجز
يعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كما ان اجمر واحسن كالايجمع وام المنقطعة كبل
في الاضراب عن الاول وتقدير الهمزة للتشكيك في الثاني والواقع قبلها اما خبرا وانشاء نحو قولك
انها لابل ام شاة اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي
شاة واما الاستفهام الاولى الاستفهام الثاني كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين يقصد الاضراب
عن الاستفهام واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما الاخير مستوله الامرها يعني اذا عطف شيء على آخر
باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم يعطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم
من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر
المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيدا وعمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة
الى ان اما ليست من الحروف العاطفة لان الاسم يقع قبل المعطوف عليه وايضا لم يدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم اجتماع عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول
ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني
ان الواو الداخلة على اما الثانية للعطف على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما
الاولى فلكل منهما فايدة اخرى فلا لغو ولا عبرة ولكن هذه لحروف الثلاثة لاحدها معينا الى نسبة
الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا ينفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء في زيد لا عمرو وكلمة بل
بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فالحكم المجيء فيه
للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء المجيء
ولا بعدمه ولا اخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل واما كلمة بل
بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه
الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم النفي
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه والحكم المنفي عنه فمعنى ما جاءني

زيد

زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة النفي اي بعد
مستقلة بعده فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول
فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة
على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فيفيد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فهي كل تقدير مسبوقة
بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها تصدر بها الجملة حتى ينتبه المخاطب
عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم
وقد تدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا ينتبه المخاطب من الاشارة التي
لا ينتبه معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب
وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فتدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب يفهم الحرف يستصغر ايضا
القريب من غير زيادة ولذلك اي والى اقرب متصف بزيادة القرب ولا الهمزة تجيء للبعيد فانه
لم يذكر مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب وهو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف
الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
وهذا بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة
لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد
وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم
يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي
بالتقديم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك المنفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد بلى قد قام
او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا

وقد جاء على سبيل الندور لتصديق الايجاب كما تقول في جواب الم زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام
لانك في نفية استعمالا لاجسيوعة بالاستفهام وذكر بعضهم انه يجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر
ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذه مخالفة لا ذكر المصرح بانه القسم الا يستعمل الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى نحو قوله
اى والله واى وربي واى لعمرى واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر في بعض النسخ
تصديق للخبر كقولك اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد ولم ياتك اى قد اتى او لم يات
وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان
وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعرى
هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء الذى يشفى المحب به في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها
قد تقع زائدة لا انه لا يقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها
لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في الكلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء
ولا سيما في كلام البارى سبحانه وان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفى نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايت
زيدا وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان اجلس القاضى اى مدة
جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لا نحو لا ان قام زيد قلت وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو
والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق
السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله

فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا ... حال
كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرو اخى وقلت
زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وشيئا الا جلبتي قضيته وقيل ما فيهما كافة
نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا
نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم
بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على ان المقسم به يستغنى
عن القسم فيزيد الا انه لا يظهر في نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر
اى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير اى التي هي تفسير لما قبلها من المفرد نحو جاءنى
زيد ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان وضعها ان تختص
بما في معنى القول بغير نفى مع القول تفسر المطروف في الفرد غير منفك عنه فلا يقع
صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهى لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ
غير صريح القول معنى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير
لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ قولنا يا ابراهيم وكقولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه
شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به
ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتنى معنى القول وليس تفسيرا لقوله
ما امرتنى لان مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى ولقد اوحينا الى امك
ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسيرا لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا
حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان

معنى لفظ نحو ذكره

اى ما واما المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى يدخلان على الجملة
الفعلية فتجعلها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها
بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اى خروجك واختصاصها بالمصدرية
بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوّز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله ان الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها
الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعلق جزئيها وتجعلها في تأويل
المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او ما في معناه
نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد
اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام
لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر وليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويلزمها الفعل ... ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب
زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت
على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذه
المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا لمن يطلب وقوعه
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل من قريب ما كنت متوقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلث معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وقد

المراد بالتنفيس السين وسوف

في المضارع للجود من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى تقليل ... التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل التحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
احسنت وقد ... حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمها
ما في حيزها لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وقد يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
نحو قولك في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة يدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف
هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها
ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كانت اصلها
قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا ... فيها باعتبار
... لانها كثير من التصرف في ... تقول ازيد ضرب بادخال الهمزة
على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيد ضرب كما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في هذا الموضع محذوف للحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن هنالك
وهل ضعيفة في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك
ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فاذا لم يقصد الاستفهام عن احد الامرين فقد ... المستفهم
عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعين لانها للاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر
بام المقدرة بالهمزة فان قلت هل زيد عندك ام عمرو في تقدير ام اعندك عمرو وتقول ام اذا
[illegible] وقع وائن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
[illegible] وهي لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
[illegible] ان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخلت للمستقبل ... الشيخ
[illegible] فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان زرتني
اكرمتك وان تكرمني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك

اكرامية الاهانة اذ وقع منه ايضا اكرامك فيه وكذلك لولا مجيء علي اياها دخلت ولو ضربت بحجرية
ولو تعرضها اخرت وبعض واحد اي لو وقع منه ضربة الماضي فقد وقع منه ضربك ايضا فيه
وقد يستعمل لو كان لكون المستقبل كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم
ان بلفظ لو ان لولا انتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم
انتفاؤه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني اكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي
بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما فيكون الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال
لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم جزما
مستدركم على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هي هنا تدل على
لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيلزم منه ذلك انتفاء التعدد ومن هنا الاشكال
توهم المعلم ان لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني وهو خطأ وعكس المشهور ولم يدر انه ذكر معنى
يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد انتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد
بيان الاستمرار شيء فيربط ذلك الشيء ما بعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان الاستمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويليها اي لو
الفعل لفظا كما مر مثاله او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله لو انتم
تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد مرفوع تابع فاعلا لفعل محذوف يفسره
الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تاكيدا للفاعل الضمير وحده ومن ثمة اي من اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف
فعلها ان الفتح لا بالكسر لان ان مع المعمولية فاعلا للفعل المقدر بعد لو والصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الاقرار ليكون الفعل المذكور عوضا من

القلم

الفاعل **كالعوض** من الفعل المحذوف فيقال لو انك [illegible] ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض
لان المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر صريحا فهو عوض عنه
من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من المصدر **وان كان جامدا** لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم
الجامد خبرا **لتعذره** وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه **واذا تقدم القسم في اول الكلام** اي في زمان التكلم بالكلام فيجمع
ترك في كونه طرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط **على الشرط** متعلق بتقدم
لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعدها ماضيا **لفظا او معنى** ليكون على وجه لا تعمل
فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب **وكان**
الجواب للقسم لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال
واما معنى فهو جواب للقسم لكون التمييز المميز عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط **مثل والله**
ان اتيتني مثال الماضي لفظا **او لم تاتني** مثال الماضي معنى **لاكرمتك وان توسط** اي القسم بين اجزاء
الكلام **بتقديم الشرط** عليه **او غيره** اي تقديم غير الشرط **جاز ان يعتبر** القسم ويلغى الشرط **وان يلغى**
القسم ويعتبر الشرط عليه وغيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم
كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه
وان اتيتني والله لاتيتك وانما اورد في هذا المثال بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول

اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر
على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم الشرط وجواز الغائه فالشرط باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيب ففي كل من المثالين تفيد من حيث المعنى الثاني اختلاف
بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالجملة على الاول وعلى تقديم الجملة عليه وان كان رعاية كون
النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اثر اتصال المثال الاول بالممثل له بتقديم
الامكان على تقدير تقدم على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ
به او مقدر كلفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون او حينئذ لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى لتفصيل
ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان يقال اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكم ويردون اليه المتشابه والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة في الجزاء جزء
مما في حيزها اى جزء فائها او جزء ما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى نوعا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء

على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل لاما خاصة جواز التقديم لا تقييده مطلقا وقيل
والقائل المبرد هو ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم مقامه ما هو
يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق وكذلك على
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما
في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمولا للشرط المحذوف وهذا
القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة دفع حكم الامتناع عن الاول
دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم مقام مهما وحذف الفعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة
المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق وامثال هذه الكلمة الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهوره اشكال كثيرا
مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له
اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجابة لك في ذلك
وقد جاء بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وقد كان

بمعنى حقا فانه يقال انه اسم يجي لكونه لفظ كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه بمعنى الا

تروع الى الحطب ثم يقول تحقيقا لصدق كلام النحاة بحمله حرفية الا كان بمعنى حقا ايضا كما فهموا من ان المقصود

تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بالا فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة

بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة فتاء تأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم

فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فقصد

من اول الامر سكون هذه على بنائه ما لحقته وحركة تلك على اعرابه اولية لانها كالحرف الاخير مما لحقته

فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه

او هو اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم

من حيث انها من احكام المؤنث وهنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين

اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسوة فضعيف لعدم احتياجه الى هذه

العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية

والجمع دائما ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير

فائدة بل هي حروف لحقت للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قال النحاة

ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل

ويكون الخبر خبر المبتدأ المؤخر والغرض كونه الجزء منها التنوين وهو في الاصل مصدر نونته اي ادخلته

نونا فسمي ما يلحق اخر الشيء اعني النون تنوينا اشعارا لحدثه وعروضه في المصدر من معنى الحدث

ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بالذات فلا ينقضها الحركة العارضة

مثل عاد الاول وهي شاملة نون من ونون لدن ولكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر

اي اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا التوابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل

تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة

والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل

آخر الكلم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف

بالنون في نحو رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض

وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية

١٥٣

الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناها في غير المنصرف

والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو دال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما

واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن

قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فالقول التنوين في رجل يفيد

التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ

اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق

بها التنوين عوضا عنها لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق

بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف

في علامة الجمع كان الواو وعلامته في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله

وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سمي به امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية

والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم

لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين انه تنوين المقابلة لانه معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات

والمصاريع لتحسين انشاد الاحرف بسببه تزيد به الصوت في الخيشوم وذلك التزيد من اسباب حسن الغناء وانما قيدهما

لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جاز اي واقعا كما يشاهد من اصحاب الغناء لان محل

التغني انما هو الاخر لئلا يحل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بنظم الكلام وهو اما ان يلحق القافية

المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا لاشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق

لاطلاق الصوت باشباعها وحرف الروي بهذه القافية لا يكون الا بدل حروف الاطلاق كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابا

وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عنه التنوين واما التنوين الذي يلحق

القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك

حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي

القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بالحركة عند التغني بالفتح والحق بها النون وقيل مخترقن والخفقن

ويسمى هذا القسم التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين حد الوزن ولهذا

يسقط في التقطيع وليس للقسم الاول اسم يخصه واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل

هو موضوع لغرض الترنم لا لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام

الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر فهي باعتبار الوضع في بعض

ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو

جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه
انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن غلام لم يحذف التنوين من اللفظ
والالف من الخط لقلة الاستعمال ويعلم منه ايضا انه لا بد من الوصف فاذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن
عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت
في مثل هذه ابنة عاصم **نون التاكيد** قسمان **خفيفة ساكنة** لانها مبنية والاصل في البناء السكون **ومشددة مفتوحة**
لثقلها وخفة الفتحة **مع غير الالف** اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والغالب اي الالف الفاصل بين نون الجمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر حينئذ لشبهها بنون التثنية **تختص** اي نون التاكيد **بالفعل المستقبل**
الكائن في ضمن **الامر** نحو اضربنْ بالتخفيف واضربنّ بالتشديد **والنهي** نحو لا تضربنّ **والاستفهام** نحو هل تضربنّ **والتمني** نحو
ليتك تضربنّ **والعرض** نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا **والقسم** نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات لدلالتها على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا **وقلت**
اي نون التاكيد **في النفي** فلا يقال زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه من معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي **ولزمت** اي نون
التاكيد **في مثبت القسم** اي جواب القسم المثبت لان القسم محل التاكيد فكره ان يؤكد الفعل بما هو منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما هو مثبت القسم غير لازم بل جائز
وكثرت اي نون التاكيد **في مثل اما تفعلن** اي الشرط المؤكد بحرف ما فانه لما كان الحرف قصد به تاكيد الفعل ايضا لانه يختص
المقصود من غيره **وما قبلها** اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة **مع ضمير المذكرين** وهو الواو **مضموم** ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين ان لم يشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر **ومع ضمير المخاطبة**
وهو الياء **مكسور** ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة ما قبلها **فيما عدا**
ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة **مفتوح** طلبا
للخفة وظاهر انه مطلقا [illegible] المذكر يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقال **وتقول في التثنية وجمع**
المؤنث اضربانّ واضربنانّ بتشديد النون [illegible] فيقولون في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنانّ في جمع
المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متوالية **ولا تدخلهما** اي التثنية وجمع
المؤنث النون **الخفيفة** للزوم التقاء الساكنين على غير حده **خلافا ليونس** فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعل
كالوقف [illegible] **وهما** اي النون الثقيلة والخفيفة **في غيرهما** اي غير التثنية وجمع المؤنث **مع الضمير البارز**
اي [illegible] وجمع المذكر ويا المخاطبة **كالمنفصل** اي كالكلمة المنفصلة بمعنى يجب ان يعامل آخر الفعل المؤكد معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا ويعرف من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه

انه

ان التنوين حكمها مع التثنية وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على مثل اضربنّ مع ضمير [illegible] وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع الضمير البارز كالمنفصل فتقول اغزن
وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في اغزوا القوم والكفار رموا القوم وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو
اغزي الجيش وارمي [illegible] وتضم الواو المفتوح ما قبلها وكسر الياء مع المنفصلة تقول اخشون كما في اخشوا الرجل **فاذا لم يكن**
اي مع الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزونّ وارمينّ واخشينّ **كالمتصل** اي فانه كالكلمة المتصلة يعني
بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللام وفتحها كما فتحت في اغزوا وارميا واخشيا **ومن ثمة**
اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل **قيل هل ترين** وهل ترى كما يقال
هل تريان هذا مثال لغير الضمير البارز اذ تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل **وهل ترون** في هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو وكسرها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل
النون **وهل ترين** في مثل هل ترين [illegible] وكسرها كما في لم تري الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز بكسر
لاجل النون **واغزون** عطف على ترين [illegible] قيل لم يكن [illegible] الواو المحذوف [illegible] مع ضمير التثنية
في اغزوا **واغزن** في اغزي بحذف الواو والمضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم [illegible] وقعت على ترتيب نظيرها
الواقع في كتب التصريف بعضها ما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها ما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل
كما اشرنا اليه **والنون المخففة تحذف للساكن** اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ
للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن
حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا
كان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحرك كما حرك التنوين [illegible] وانما يعكس [illegible] مرتبته
[illegible] الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم [illegible] الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة **في حال الوقف**
على المخففة [illegible] ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك **فيرد ما حذف** لاجل المخففة كما اذا الحقت
المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف
وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل فالمخففة ليست
[illegible] بجعل للاسم مزية بابقاء اثره عليها ليس بلازم **والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا** كقولك
[illegible] اضربا [illegible] شبها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف فتخربت
[illegible] اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحقنا من شر [illegible] واجعل
[illegible] مستقبلا [illegible] على نهج الاستقامة
وصل [illegible] الشافية وعلى اله واصحابه وعلى ولاته
[illegible] الفقير عبد الرحمن
[illegible] الدرجة [illegible]
[illegible] سنة تسع وسبعين وثمانمائة
الهجرة النبوية
م م

